



# الموضوع

تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل إصلاحات  
سياسة سعر الصرف خلال الفترة 1994-2015

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إشراف الأستاذة:

د. دلال بن سمينة

إعداد الطالبة:

عائشة خليف

السنة الجامعية: 2016 - 2017

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين نبينا محمد صلى  
الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه أجمعين  
أما بعد....

أشكر الله عز وجل الذي أعانني ووفقتي على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي  
نرجو أن يكون عملا نافعا لنا ولجميع الطلبة الباحثين في هذا المجال.  
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتورة "دلال بن سمينة" التي أشرفت على هذا العمل  
منذ البداية والتي لم تبخل علينا بمعلوماتها القيمة ونصائحها وحسن متابعتها التي  
مهدت لي الطريق لإتمام هذا العمل.

وشكرا خالصا لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.  
والى من بذل كل جهده ووقته لمساعدتي في إتمام هذا العمل زميلي "جرفي زكرياء"  
إلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين درسوني بجامعة محمد خيضر بسكرة  
وأخيرا فإنني أعتبر هذا الشكر شكرا خالصا لكل من أعانني وأبدى لي نصحا من  
قريب وبعيد

عائشة

# إهداء

إلى من غابت ابتسامته عن الأنظار، إلى من أعانني على مصاعب الحياة ووقف بجانبني في كل خطواتي حياتي، إلى من دفع بقلمني للأخذ بهذا المسار....والذي رحمه الله.

إلى أغلى ما في الوجود، إلى رمز العطف والحنان....أمي أطل الله في عمرها

إلى من صبر معي إلى من كانوا رمزا للعطاء والإخلاص أختاي نجلاء وجهاد

إلى كل زميلاتي في الدفعة وخص بالذكر وسيلة ونصيرة

إلى كل من يعرفني

عائشة

## الملخص

الجزائر كغيرها من البلدان النامية تعاني من مشكلة انحراف سعر صرفها عن قيمتها الحقيقية، ذلك بسبب عدم نجاح سياسة سعر الصرف منذ الاستقلال في التأثير الفعلي على قيمة الدينار الجزائري، وكذلك بسبب التوسع الكبير في سوق الصرف الموازي، وهو ما كان له التأثير السلبي على القيمة الحقيقية للدينار الجزائري. والهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحليل سياسة سعر الصرف في الجزائر وتأثيرها على قيمة الدينار الجزائري، من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

🚩 **كيف أثرت إصلاحات سياسة سعر الصرف على قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (1994-2015)؟**

وخلصت الدراسة إلى أن التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري لم تحقق ما كان مرجوا منها، وأن التحسن الإيجابي في المتغيرات الاقتصادية الكلية سببه ارتفاع أسعار البترول وليس بسبب الإصلاح الاقتصادي أو الرشد المالي.

الكلمات المفتاحية: سياسة سعر الصرف - الدينار الجزائري - إصلاح سياسة سعر الصرف - تخفيض قيمة العملة

## Abstract

*Algeria, like other developing countries suffer from the problem of exchange rate deviation from the true value, because of the lack of success of the exchange rate policy since independence in the actual impact on the value of the Algerian Dinar, as well as because of the great expansion in the parallel exchange market, which has had a negative impact on the real value of the Algerian Dinar*

*The main objective of this study is the analysis of the exchange rate policy in Algeria and their impact on the value of the dinar and Algeria, through the answer the following main problem :*

🚩 ***How have the reforms of the exchange rate policy on the value of the Algerian dinar during the period (1994-2015)?***

*The study concluded that the successive reductions in the value of the Algerian dinar did not achieve what was intended, and positive improvement in economic variables caused by high oil prices, not because of economic reform or wild financial regulations*

**Key words:** *The exchange rate policy - Algerian Dinar - the reform of the exchange rate policy - Currency devaluation*

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وتقدير
II	إهداء
III	ملخص الدراسة
IV	فهرس المحتويات
X	فهرس الجداول
XI	فهرس الأشكال
XII	فهرس الملاحق
أ-ز	مقدمة
ب	تمهيد
ج	الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية
ج	الفرضيات
د	أهداف الدراسة
د	أهمية الدراسة
د	أسباب اختيار الموضوع
د	منهجية الدراسة
هـ	الدراسات السابقة
ز	هيكل الدراسة
38-1	<b>الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة سعر الصرف</b>
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مدخل عام لسعر الصرف
3	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
5	المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف وأنواعه
8	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
14	المبحث الثاني: أنظمة وسياسات سعر الصرف
14	المطلب الأول: أنظمة الصرف
19	المطلب الثاني: مفهوم وأهداف سياسة سعر الصرف
22	المطلب الثالث: أنواع سياسات سعر الصرف

## فهرس المحتويات

25	المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي
25	المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي
30	المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي
33	المطلب الثالث: مخاطر الصرف الأجنبي
38	خلاصة الفصل الأول
71-39	الفصل الثاني: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على قيمة الدينار الجزائري
40	تمهيد
41	المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر
41	المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري
44	المطلب الثاني: الإصلاحات المالية والمصرفية الذاتية
47	المطلب الثالث: الإصلاحات المدعومة من طرف مؤسسات النقد الدولية
48	المبحث الثاني: أنظمة وسياسات سعر الصرف في الجزائر
48	المطلب الأول: نظام الصرف الثابت
56	المطلب الثاني: نظام الصرف المرن
57	المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الصرف
61	المبحث الثالث: أثر الإصلاحات الاقتصادية على سياسة سعر الصرف خلال الفترة (1994-2015)
61	المطلب الأول: المنظومة المصرفية بعد قانون النقد والقرض
65	المطلب الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر
67	المطلب الثالث: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1994-2015)
71	خلاصة الفصل الثاني
92-72	الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015
73	تمهيد
74	المبحث الأول: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (1994-2015)
74	المطلب الأول: أسباب وأهداف تخفيض قيمة العملة
77	المطلب الثاني: آثار تخفيض قيمة العملة
79	المطلب الثالث: الدينار الجزائري بين منهج المرونات وإشكالية إعادة التقويم

## فهرس المحتويات

84	المبحث الثاني: انعكاسات تخفيض قيمة الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1994-2015)
84	المطلب الأول: تأثير تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات
87	المطلب الثاني: تأثير تخفيض قيمة الدينار على احتياطي الصرف الأجنبي
88	المطلب الثالث: تأثير تخفيض قيمة الدينار على الموازنة العامة
90	المطلب الرابع: تأثير تخفيض قيمة الدينار على التضخم
92	خلاصة الفصل الثالث
96-93	الخاتمة
94	أولا-نتائج إختبار الفرضيات
95	ثانيا-النتائج
96	ثالثا-الاقتراحات
96	رابعا-آفاق الدراسة
97	قائمة المراجع
105	الملاحق



فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
55	تطور سعر صرف الدينار الجزائري ما بين 1987-1991 بالنسبة للدولار الأمريكي	01
68	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1994-2015)	02
85	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1994-2015)	03
87	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (1994-2015)	04
88	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1994-2015)	05
90	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1994-2015)	06

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
18	ترتيبات أنظمة الصرف	01
19	الحلقة الفاضلة للعملة القوية	02
21	استخدام الاحتياطات الأجنبية لتحسين قيمة العملة	03
29	سوق الصرف والمتعاملون فيه	04
68	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1994-2015)	05
78	أثر تخفيض العملة على الميزان التجاري من خلال المنحنى (j)	06
79	السلسلة المنطقية لتخفيض سعر العملة	07
86	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1994-2015)	08
87	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (1994-2015)	09
89	تطور سعر رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1994-2015)	10
91	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1994-2015)	11

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
106	تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1994-2015)	01
107	تطور سعر صرف الدينار الجزائري وبعض المتغيرات الاقتصادية	02
108	تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الصعبة	03

مقدّمته

في ظل ما شهده العالم من انفتاح الأسواق وزوال القيود أمام التبادلات بين مختلف دول العالم، أصبحت كل دولة تقوم بالعديد من المعاملات والتبادلات مع العالم الخارجي، وتعتبر العملة الوسيط المسهل للمعاملات للوفاء بتلك الالتزامات، ومع تعدد العملات والتبادلات واختلافها من دولة لأخرى ظهرت الحاجة إلى أسواق الصرف لتسهيل عملية تبادل العملات، ويتم التعامل داخل هذه الأسواق بكافة العملات الأجنبية، ولم يعد الاقتصاد في منأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، لذا أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية من أجل مجابهة أخطار الصرف، وشهد العالم منذ سنة 1870 عدة أنماط رئيسية من نظم الصرف بحثا عن نظام نقدي دولي مستقر ابتداء من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن أو العائم مروراً بأنظمة الصرف الوسيطة.

و شهد عقد الثمانينات من القرن 20م تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية، من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية، وانعكس ذلك على الدول النامية، حيث أصبحت تعاني من اختلالات حادة على مستوى الاقتصاد الكلي مما أدى بها إلى إعادة النظر في تقييم عملاتها مقابل العملات الأخرى للحد من هذه الاختلالات، وفهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين، وبهذا تعتبر سياسة الصرف جزءا من السياسة الاقتصادية التي تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل؛ النمو، استقرار الأسعار، التوازن الخارجي.

وعرف الاقتصاد الجزائري تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتفاقم عجز ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية، فباشرت الجزائر إلى إحداث إصلاحات وتعديلات تدريجية على نظام صرفها قصد تقريب الدينار من قيمته الحقيقية والتي تجسدت في سلسلة التخفيضات التي شرعت في تطبيقها السلطات النقدية في نهاية 1987، لتواصل عملية إصلاح سياسة سعر الصرف في إطار برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، حيث قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991 وسنة 1994، وبالتالي تم التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات ليعوض بجلسات التثبيت « Fixing » بداية من 01 أكتوبر 1994، والتي تعتبر كإعلان فعلي لتبني سياسة سعر الصرف المرن، ولقد امتدت هذه الجلسات إلى غاية نهاية 1995 إلى أن تم الإعلان عن تبني نظام التعويم المدار بداية من 01 جانفي 1996، حينما أصبح سعر صرف الدينار الجزائري يستجيب لقوى العرض والطلب.

والهدف الرئيسي من سلسلة تخفيضات العملة الوطنية هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات، من خلال زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وتجدر الإشارة هنا بأن هذا الإجراء الذي اتبعته الجزائر هو جزء من برنامج

الإصلاح الاقتصادي الهيكلي الجذري والشامل، الذي تضمن جملة من التدابير لإدخال تعديلات مالية جوهرية، وإصلاحات في معدل الفائدة وسياسات ائتمانية رشيدة.

من جهة أخرى قد حقق الاقتصاد الجزائري نتائج إيجابية خاصة على المستوى الكلي بعد انتهاء فترة الإصلاحات في ظل البرنامج الذي تبنته الجزائر بدعم من الصندوق النقد الدولي أين تحسنت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية، لذا ارتأينا أن نبحث في التغيرات الحاصلة في قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات المتبعة.

### 2- الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية:

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

#### • كيف أثرت إصلاحات سياسة سعر الصرف على قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (1994-2015)؟

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذا الموضوع قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم الإصلاحات التي مست سياسة سعر الصرف في الجزائر؟
- ما هي المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري؟
- هل ساعدت الإصلاحات في التقليل من انتشار سوق الصرف الموازي في الجزائر؟
- كيف أثرت سياسة تخفيض العملة الوطنية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1994-2015؟

### 3- الفرضيات:

- أدخلت السلطات النقدية الجزائرية العديد من الإصلاحات على سياسة سعر الصرف من أجل تقليل الفارق بين القيمة الحقيقية والاسمية للدينار الجزائري.
- مر سعر صرف الدينار الجزائري بعدة أنظمة صرف تماشيا مع تطور أنظمة الصرف الدولية.
- ما زال سوق الصرف الموازي منبعها هام لتوفير العملة الصعبة في ظل غياب مكاتب الصرف الرسمية، وندرة العملة الصعبة على مستوى البنوك.
- أدت تخفيضات قيمة الدينار الجزائري الى التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

4- أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصة على موقف ميزان المدفوعات، ومن ثم تأثيره على التوازن الداخلي والخارجي، كما أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، ما جعل الجزائر تلجأ إلى سياسة سعر الصرف للوصول إلى التوازن الخارجي من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

5- أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية سياسة سعر الصرف ضمن السياسات الاقتصادية الكلية.
- تسليط الضوء على خطوات انتقال الدينار الجزائري من نظام التثبيت إلى نظام التعويم المدار.
- دراسة المجهودات التي بذلتها الجزائر لتحسين قيمة عملتها ونظام صرفها.
- التعرف على أهم التخفيضات التي قامت بها الجزائر في قيمة الدينار خلال الفترة (1994-2015)، وأثر ذلك على الاقتصاد الوطني.

6- أسباب اختيار الموضوع:

- ترجع أهم أسباب اختيار الموضوع إلى:
- الاهتمام الشخصي بالموضوع.
  - يندرج ضمن إطار التخصص.
  - إن الجزائر وعند حدوث أي أزمة تمس الاقتصاد ككل تقوم بإصلاح سياسة الصرف كإجراء أولي للتقليل من حدة الازمة، فخلال السنوات الأخيرة قامت الجزائر بمجموعة من التخفيضات التي تهدف من وراءها تحسين الوضع الاقتصادي العام، ما دفعنا للبحث في تخفيضات الدينار الجزائري وأثرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

7- منهجية الدراسة:

يمكن توضيح المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

• المنهج المستخدم:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإننا سنعتمد في دراستنا على استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف الظاهرة وربط الأسباب بالنتائج، فهو يظهر أنه الأنسب لموضوع يبحث عن تحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة.

### • مجتمع الدراسة:

الدراسة تخص حالة الجزائر.

### • فترة الدراسة:

تمتد فترة الدراسة من سنة 1994 إلى 2015، وكان اختيارنا لهذه الفترة هو بداية الإصلاحات الجدية مع صندوق النقد الدولي، وثانيا الانتقال إلى سياسة التعويم المدار لسعر الصرف الذي بدأ العمل به سنة 1996.

### • وسائل جمع البيانات:

من أجل انجاز هذا البحث تم استخدام مجموعة من الأدوات تمثلت في المراجع المشكلة من الكتب والرسائل الجامعية.. الخ، فيما يخص الجانب النظري، أما في ما يخص الإحصائيات فقد تم الاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر كمرجع رئيسي للبيانات.

### • محددات الدراسة: لعل أبرز الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ما يلي:

- تضارب الإحصائيات بين السلطات الرسمية الجزائرية خاصة بين: بنك الجزائر، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاء، لذا قمنا بالاعتماد على بنك الجزائر كمصدر لإحصائيات الدراسة.

### 8- الدراسات السابقة:

### • سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر-

أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015، هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، مع إبراز تأثيرات تخفيضات العملة المحلية على الاقتصاد الوطني، وخلصت في النهاية إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وأوصت في الأخير بالقيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، وخاصة في القطاع الإنتاجي المحلي.

### • فاطمة الزهراء خبازي، إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة - الجزائر

نموذجاً - خلال الفترة (1986-2011)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015، والهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مدى صلاحية البرامج المفروضة من قبل المؤسسات الدولية، ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية في ظل التعويم المدار، وخلصت إلى أن سعر الصرف من المتغيرات الهامة المؤثرة على النشاط الاقتصادي في الجزائر خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من قبل المؤسسات الدولية، والتي أثبتت نجاعتها بسبب التطبيق الصارم لها، رغم الآثار السلبية التي



خلفتها، وأصت بوضع نظام صارف ثابت يتكون من سلة من عملات الدول الأكثر تبادلا تجاريا مع الجزائر، في ظل ضعف الهيكل الإنتاجي الوطني.

• عائشة بلحشر، سعر الصرف الحقيقي التوازني -دراسة حالة الدينار الجزائري-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، والهدف من الدراسة هو تحديد أهم محددات سعر الصرف الحقيقي ومدى ملائمة لسياسة الصرف المنتهجة من قبل السلطة النقدية الجزائرية، وتوصلت إلى أن السلطات النقدية استطاعت تقريب قيمة الدينار من قيمته الحقيقية بسبب الإصلاحات الذاتية والإصلاحات المفروضة، والتقليل من حدة التضخم المستورد، وأوصت في الأخير على ضرورة هيكلة القطاع الإنتاجي وتنويع الصادرات، وترشيد نفقات الدولة.

• عمر مؤذن، "تغير سعر الصرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد ومالية دولية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية 2011-2012، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري ومعرفة تأثيرها على ميزان المدفوعات، وقد خلصت الدراسة إلى أن ضعف هيكل الاقتصاد الجزائري كان من فشل سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، وفي الأخير أوصى بضرورة استغلال الانفراج المالي ووضع سياسة اقتصادية تمكننا من الخروج من الاقتصاد البترولي.

• محمد أمين بري، "الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، حيث هدفت الدراسة إلى تشخيص وتقييم مراحل تطور نظام صرف الدينار الجزائري ومتغيرات بيئته الاقتصادية، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن السلطة النقدية الجزائرية استطاعت بفضل تبنيتها خطوات تدريجية لتعديل نظام صرف الدينار الجزائري لتقريبه من قيمته الحقيقية وتقليل ذلك الفرق الموجود بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الحقيقي، واقترح في الأخير ضرورة تكييف إجراءات واليات الرقابة على الصرف الأجنبي بالشكل الذي يدفع المتعاملين والمستثمرين للتعامل مع القنوات الرسمية.

◀ بعد عرض الدراسات السابقة يمكننا ملاحظة نقاط المشتركة بينها وبين دراستنا والمتمثلة في التطرق لماهية سعر الصرف والنظريات المفسرة له وكذلك مفهوم سوق الصرف الأجنبي وسياسة سعر الصرف هذا من الجانب النظري، أما من الجانب التطبيقي فكل دراسة اهتمت بجانب من جوانب دراستنا التي ركزنا فيها على دراسة تأثير إصلاحات سياسة سعر الصرف على قيمة الدينار الجزائري.

9- هيكل الدراسة: اشتملت الدراسة بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، على ثلاثة فصول:

• الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة سعر الصرف

تناول هذا الفصل ماهية سعر الصرف، والنظريات المفسرة لسعر الصرف وكذا أنظمة سعر الصرف، وتعرضنا أيضا إلى ماهية سوق الصرف الأجنبي وأنواعه وأهم المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي.

• الفصل الثاني: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على

قيمة الدينار الجزائري

تناول هذا الفصل أهم الإصلاحات الاقتصادية وكذا التطور التاريخي لأنظمة الصرف التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال، وأهم تطورات سياسة الصرف، خاصة بعد ظهور السوق الموازية، وفي الأخير تطرقنا إلى مدى تأثير قيمة الدينار الجزائري بالإصلاحات المتبعة من قبل الجزائر خاصة خلال الفترة 1994-2015.

• الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تناولنا خلالهما أهم تخفيضات الدينار الجزائري ومدى تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1994-2015.

# الفصل الأول:

## الإطار النظري لسياسة سعر الصرف

لقد تطورت الحياة الاقتصادية وتطورت معها العلاقات الدولية، بما فيها المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال، ولكن ذلك لن يتم إلا عندما تتوفر عملة تتعامل بها هذه الدول، ويمكن أن تكون هذه العملة عملة أحد البلدان المتعاملين كما يمكن أن تكون عملة بلد ثالث ذو وزن اقتصادي لا بأس به، وهنا نكون في إطار ما يعرف بعملية صرف العملات والتي تكون على مستوى سوق الصرف الأجنبي، وهذا ما يجرنا إلى الحديث عن سعر الصرف، وكيف يؤثر هذا الأخير على المبادلات الاقتصادية بين الدول وعلى الاقتصاد المحلي لكل دولة، لكن دخول هذا السوق الضخم يعرض المتعاملين لمجموعة من المخاطر التي تؤثر بشكل كبير على سعر صرف العملة وعلى الاقتصاد ككل، لذا أصبح تصحيح اختلال أسعار الصرف من أهم أهداف سياسة سعر الصرف، وأحد الشروط الأساسية لتطوير الأداء الاقتصادي وضمان الاستقرار الكلي له، فالاختلال يؤدي إلى تخفيض أداء الاقتصاد ويعمق التوزيع السيئ للموارد ويشجع هروب رؤوس الأموال، ويعتبر سعر الصرف من أهم دعائم عمليات التبادل الاقتصادي بين الدول، وهو ما سنتطرق له في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: مدخل عام لسعر الصرف**

**المبحث الثاني: أنظمة وسياسات سعر الصرف**

**المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي**

### المبحث الأول: مدخل عام لسعر الصرف

إن الدول عند قيامها بمختلف المبادلات التجارية والمالية تعتبر سعر الصرف أهم السبل لتسهيل هذه المبادلات، وهذا ما يبين أهمية سعر الصرف في المعاملات الدولية، ومن خلال هذا المبحث سنعرض أهم تعريفات سعر الصرف ووظائفه، وكذا أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف.

#### المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح مفهوم سعر الصرف، وسنقوم بداية بتعريف سعر الصرف ثم التطرق إلى العوامل المؤثرة فيه.

#### الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

##### أولاً- تعريف سعر الصرف:

لقد منح لسعر الصرف اهتماما كبيرا من جميع الدول خاصة المتقدمة منها نظرا لاعتباره مرآة عاكسة لوضعية الأداء الاقتصادي للبلد، وجاءت في شأنه مفاهيم أو تعاريف عديدة، نذكر منها ما يلي:

**تعريف 1:** " هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى"<sup>1</sup> ويركز هذا التعريف على آلية العرض والطلب وذلك باعتبار إحدى العمليتين سلعة والثانية ثمن لها.

**تعريف 2:** " انه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية"، وبهذا يعبر سعر الصرف عن الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، أي يعني (قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية أو أجزاء منها)، وبعبارة أخرى (هي قيمة العملة الوطنية بأي عملة أجنبية)<sup>2</sup>.

◀ إذن سعر الصرف " هو السعر الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى"

ويمكن تمييز نوعين من التسعيرة هما:

- **التسعيرة المباشرة:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وعلى سبيل المثال يقاس الجنيه الإسترليني بعدد الوحدات من الدولار الأمريكي، كما يلي:

$$1 \text{ جنيه إسترليني} = 1.38 \text{ دولار أمريكي}$$

- **التسعيرة غير المباشرة:** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية<sup>3</sup>، وعلى سبيل المثال يقاس الدولار الأمريكي بعدد الوحدات من الجنيه الإسترليني، كما يلي:

$$1 \text{ دولار أمريكي} = 0.72 \text{ جنيه إسترليني}$$

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2005، ص 96.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص ص 20،

19.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 96.

وتجدر الإشارة إلى أن التسعيرة المباشرة تأخذ بها كل من: بريطانيا، استراليا ونيوزيلندا، أما باقي الدول فتستعمل التسعيرة غير المباشرة، وهناك من يستعمل التسعيرتين كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

#### ثانيا- أهمية سعر الصرف:

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

- يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري.
- يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية، فاستخدامه كهدف اتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.
- كون سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، فإنه يُستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية.

#### الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك عدة عوامل تؤثر على سعر الصرف منها عوامل اقتصادية، وعوامل غير اقتصادية:

##### أولا- العوامل الاقتصادية:

- أ- **معدلات التضخم:** يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي يتدهور سعر صرفها.
- ب- **الدخول الحقيقي:** مع بقاء العوامل المؤثرة الأخرى ثابتة، نجد أن زيادة الدخل القومي الحقيقي يؤدي إلى زيادة الواردات - الأمر يتوقف على مرونة الواردات بالنسبة للدخل - وهذا يعني زيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية ومن ثم زيادة أسعار صرفها، ويتحقق الأثر العكسي عند انخفاض الدخل الحقيقي للدولة (ارتفاع قيمة العملة المحلية).
- ج- **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية، مما يعني تدهور سعر صرف عملة ذلك البلد والعكس في حالة حدوث فائض.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> لطلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 121.

<sup>2</sup> بوزيد بورنان، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2014-2015، ص 26.

د- أسعار الفائدة: إن ارتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع سعر صرفها مع ثبات العوامل الأخرى والعكس عند انخفاض سعر الفائدة على عملة معينة.<sup>1</sup>

هـ- الاستثمار الأجنبي: إن إقبال المستثمرين الأجانب على دولة معينة سيؤدي إلى زيادة عرض العملة الأجنبية فيها، أي انخفاض سعر الصرف الأجنبي، وإذا اقبل مستثمري هذا البلد على الاستثمار في الخارج، فإن ذلك سيرفع الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالي سوف يرتفع سعر الصرف الأجنبي.<sup>2</sup>

#### ثانياً- العوامل غير الاقتصادية:

أ- الاضطرابات والحروب: من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير الاضطرابات السياسية والحروب، حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتتخفص الصادرات وغيرها من التأثيرات التي تؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

ب- الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة كالتوقعات حول أسعار الفائدة أو عرض النقد، وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة السوق معها وتختلف الاستجابة باختلاف استجابات المتعاملين.<sup>3</sup>

ج- خبرة المتعاملين وأوضاعهم: إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية اتجاه حركة الأسعار كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات.<sup>4</sup>

#### المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف وأنواعه

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى وظائف سعر الصرف وأنواعه:

##### الفرع الأول: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة وظائف نوجزها في ما يأتي:<sup>5</sup>

##### أولاً- وظيفة قياسية:

يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية، أي أنه حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 48.

<sup>2</sup> جلال جوييدة القصاص، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، دار الجامعة، مصر، 2010، ص 227.

<sup>3</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 81، 82.

<sup>4</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 51.

<sup>5</sup> جمال الدين برقوق ومصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 105.

ثانيا- وظيفة تطويرية:

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة والاستعانة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على تركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

ثالثا- وظيفة توزيعية:

يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، حيث تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

يمكننا أن نميز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

أولاً- سعر الصرف الاسمي TCN:

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت ولنفس العملة في نفس البلد.<sup>1</sup> وهما كما يلي:

- **سعر الصرف الرسمي:** هو السعر الذي تحدده وتعلنه السلطات النقدية وفقا ما يتناسب مع ظروفها

وسياستها الاقتصادية، بوضع قوانين وتشريعات للصرف.

- **سعر الصرف الموازي:** هو السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض والطلب على

العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد في سوق لا يخضع لأي قوانين.<sup>2</sup>

ثانيا- سعر الصرف الحقيقي TCR:

يمثل نسبة سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية إلى سعر السلعة في السوق

$$TCR = \frac{E.P}{P}$$

العالمية بالعملة المحلية

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 28، 29.



حيث: P: المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي.

\*P: المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الأجنبي.

E: سعر الصرف الاسمي في الاقتصاد الأجنبي.

فسعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يحدد من خلاله عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة، هذه الأخيرة التي ترتبط بعلاقة عكسية بسعر الصرف الحقيقي، فكل زيادة في سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى انخفاض في القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، والعكس صحيح.<sup>1</sup>

ثالثا- سعر الصرف الفعلي:

يقسم إلى سعر الصرف الفعلي الاسمي والفعلي الحقيقي.

أ- سعر الصرف الفعلي الاسمي TCEN:

هو عبارة عن قياس سعر صرف بلد معين بالنسبة لمنطقة نقدية محددة، أي بالنسبة لعملات الشركاء التجاريين الكبار لهذا البلد، من شأن قياس سعر الصرف الفعلي الاسمي أن يسمح بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعرية للاقتصاد الوطني، وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وصناع القرار، يتم قياس سعر الصرف الفعلي الاسمي باعتماد الأسعار التعادلية الاسمية للعملات.<sup>2</sup> ولتقييم تطور القيمة الدولية للعملة، نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي لهذه العملة والذي يتعلق بالمتوسط الهندسي لأوزان أسعار الصرف الثنائية لكل الشركاء التجاريين الأساسيين، ويعبر الوزن عموما عن الوزن النسبي لحصة كل دولة أجنبية في التجارة الخارجية الكلية للبلد المعني.<sup>3</sup>

ب- سعر الصرف الفعلي الحقيقي TCER:

يعد سعر الصرف الفعلي الحقيقي، تجاوزا للعيوب الموجودة في سعر الصرف الفعلي الاسمي، وبأخذ بعين الاعتبار التغير في الأسعار النسبية للسلع المحلية والسلع الأجنبية للدول الشريكة أو المنافسة، وبالتالي فإنه يقيس مقدار التغير في القدرة الشرائية للوحدة النقدية لدولة معينة والذي يترجم مقدار التغير في القدرة التنافسية لاقتصاد هذه الدولة (السلع المحلية) مقابل اقتصاديات بقية العالم (السلع الأجنبية)<sup>4</sup>، ويُعطى بالعلاقة الآتية:

$$TCER = IP_i / IP_i \cdot PT_i (TCEN)$$

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد17، نوفمبر2009، ص 91.

<sup>2</sup> مسعود محيطته، يرويس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 73.

<sup>3</sup> Larbi Dohni et Carol Hainaut, Les Taux de Change, édition de Boeck, Belgique, 2004,p 16.

<sup>4</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 238.

حيث  $IP_i$ : المؤشر العام للأسعار الداخلية للبلد في الفترة  $i$ .

$IP.PT_i$ : السعر المرجح لمجموعة المؤشرات العامة للأسعار لدى أهم الشركاء التجاريين في الفترة  $i$ .

**TCEN**: مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن اشتقاق الأنواع التالية:

- **سعر الصرف التوازني:**

يقصد به ذلك السعر الذي يسود عندما تتساوى الكمية المعروضة من عملة ما مع المطلوب منها بصرف النظر عن اثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، ويتوقف سعر الصرف التوازني على بعض المتغيرات النقدية منها: معدل نمو الدخل الوطني، التغير في سعر الفائدة، الطلب على النقود.<sup>1</sup>

- **سعر الصرف المتقاطع:**

عندما يحسب سعر الصرف بين عملتين باستخدام قيمة هاتين العملتين مقابل عملة ثالثة فإنه يدعى بسعر الصرف المتقاطع<sup>2</sup>، فإذا عرفنا سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار، وسعر الجنيه الإسترليني مقابل الدولار فإنه من الممكن معرفة سعر الدينار مقابل الجنيه الإسترليني أي سعر تقاطع الدينار مقابل الجنيه، وكذلك معرفة سعر تقاطع الجنيه مقابل الدينار،<sup>3</sup> يمكننا أن نفترض المثال التالي:

$$1 \text{ دولار أمريكي} = 101 \text{ دينار جزائري} \quad 1 \text{ دولار أمريكي} = 0.72 \text{ جنيه إسترليني}$$

يمكننا انطلاقاً من هذه المعطيات حساب سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الإسترليني، كما يلي:

$$1 \text{ جنيه إسترليني} = \frac{101}{0.72} = 140.27 \text{ دينار}$$

**المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف**

رغم الزخم الكبير للدراسات الاقتصادية القديمة والحديثة التي تطرقت لمحددات سعر الصرف محاولة منها لإيجاد نظرية تحدد بدقة سعر الصرف إلا أنه بدأ واضحاً أنه ما من نظرية معينة إلا ولها انتقادات ولهذا ظهرت عدة نظريات وليست نظرية واحدة لتفسير سعر الصرف، ونجملها فيما يلي:

**الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية**

**أولاً- عرض النظرية:**

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل حيث ظهرت في عام 1916 وقد أطلق على هذه النظرية اسم نظرية تعادل القوة الشرائية وتتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Dominick Salvatore, **Economie Internationale**, édition McGraw-Hill, Paris, 1982, p 119.

<sup>2</sup> طالب عوض، **التجارة الدولية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013، ص 198.

<sup>3</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 71.

<sup>4</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2015، ص 167.

حسب هذه النظرية، تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف، فتتخض قيمة عملة بلد معين مقابل البلد الآخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني، والعكس صحيح.

مثال: إذا كان سعر صرف الدولار في الجزائر هو 61.96 دينار، وكان معدل التضخم في الجزائر بعد سنة هو 9.6%، بينما معدل التضخم في الولايات المتحدة بعد سنة هو 2.7% في هذه الحالة، فإن سعر صرف الدولار مقابل الدينار سوف يتغير نحو الارتفاع، بينما كون قيمة الدينار قد انخفضت مقابل الدولار، ويمكن أن يحسب سعر الصرف الجديد بين عملتين كالتالي:

$$1 \text{ دولار} = 61.96 = \{ (9.6\% - 2.7\%) + 1 \} 61.96 = (0.069 + 1) 61.96$$

$$1 \text{ دولار} = 66.24 \text{ دينار}. \text{ (انخفاض قيمة الدينار أمام الدولار).}^1$$

وتقدم نظرية كاسل صيغتين: صيغة مطلقة وصيغة نسبية

#### أ- الصيغة المطلقة:<sup>2</sup>

تأسست نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة على فكرة بسيطة مفادها: أن كل وحدة نقدية من العملة المحلية تسمح لنا بالحصول على نفس نسبة المقدار أو الكمية من السلع والخدمات التي نحصل عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية بعد تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية.

فإذا كان سعر الصرف E ومؤشر الأسعار المحلية P ومؤشر الأسعار الأجنبية P1 فإنه يمكن التعبير

$$E = P/P1$$

عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية:

تقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان بمعنى أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوماً بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن

$$P = E \times P1$$

المعادلة السابقة تكون كالتالي:

#### ب- الصيغة النسبية:<sup>3</sup>

تتصرف نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى، فتقول أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، إذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي، فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

<sup>1</sup> طاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 103.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 261، 262.

<sup>3</sup> عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملانم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 27، 28.

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة تغير سعر الصرف x سعر الصرف القديم

علما أن : نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي

كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:  $X_1/X_0 = P_{E1}/P_{E0} / D_1/P_{D0}$

حيث:  $X_1$ : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 1.

$X_0$ : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 0.

$P_{E1}$ : الأسعار الأجنبية في الفترة 1

$P_{E0}$ : الأسعار الأجنبية في الفترة 0

$P_{D1}$ : الأسعار المحلية في الفترة 1

$P_{D0}$ : الأسعار المحلية في الفترة 0

ثانيا- فروض النظرية:

قامت هذه النظرية على الفروض التالية:<sup>1</sup>

- المعرفة بسعر الصرف التوازني.
- عدم حدوث تحركات رؤوس أموال يعدد بها خلال الفترة التي تحددت لتغير سعر الصرف فيها.
- عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد، تنعكس على تكاليف العرض والطلب أي الإنتاج والاستهلاك.
- سيادة مبدأ حرية التجارة الدولية.

ثالثا- الانتقادات الموجهة للنظرية:

لقد وجه لهذه النظرية العديد من الانتقادات يتمثل أهمها فيما يلي:

- صعوبة تركيب أرقام قياسية تعبر عن تغير القوة الشرائية تعبيرا دقيقا، فمعظم هذه الأرقام تحتوي على سلع لا تدخل في نطاق التجارة الدولية، وبالتالي لا يكون لأسعارها تأثير مباشر على سعر الصرف.
- صعوبة تحديد الوقت الذي كان فيه سعر الصرف متوازنا، وهذا يعني استحالة النظر إلى فترة معينة على أنها فترة أساس تحسب التغيرات التي تحدث في سعر الصرف في الفترات اللاحقة على أساسها.
- لا تخضع تقلبات سعر الصرف لتقلبات الميزان التجاري فقط كما تفترض النظرية، إذ أن النقود الأجنبية تطلب وتعرض أيضا بسبب الاستثمارات طويلة الأجل أو بسبب حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.<sup>2</sup>
- لا يتحدد سعر الصرف على أساس مستويات الأسعار فقط كما تفترض النظرية فهناك عوامل أخرى تؤثر في التجارة الدولية وبالتالي في سعر الصرف، مثل: تغير أذواق المستهلكين، جودة السلعة، سلع بديلة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 168.

<sup>2</sup> محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص 296.

<sup>3</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 172.

الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة

أولاً- عرض النظرية:

بدأ كينز منذ عام 1923 باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والفائدة، آخذاً بعين الاعتبار مسألة سعر الصرف الآجل، هذه العلاقة مطبقة في حالة افتراضية لوجود عملتين، حيث توضح انه في وضعية التوازن يتساوى فارق الفائدة (على العملتين) مع فارق سعر الصرف المحتسب (سعر الصرف الفوري)، وبتعبير آخر، فارق الفائدة يصبح مساوياً لفارق الصرف الموضح بالنسبة المئوية في سعر الصرف الفوري بين العملتين

$$\frac{f-s}{s} \cong rd - rf$$

وفق العلاقة التالية: **rd**: معدل الفائدة في الخارج **rf**: معدل الفائدة في الداخل

**S**: السعر الفوري لوحد من النقد الأجنبي لما يقابلها من وحدات بالنقد الوطني

**F**: سعر الصرف لأجل لوحد من النقد الأجنبي بما يقابلها من وحدات بالنقد الوطني.<sup>1</sup>

وبحسب هذه النظرية فان المستثمر الذي سيوظف أمواله بالخارج في الدولة التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفع بالنسبة لدولته لن يحصل على معدل عائد أعلى من ذلك المعدل الذي يحصل عليه في دولته لان الاختلاف في العائد يجب أن يعوض من خلال الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل للعملة.<sup>2</sup>

ثانياً- فروض النظرية:

قامت هذه النظرية على الفروض التالية:<sup>3</sup>

- تعتبر الأصول المعنية المحلية متماثلة من درجة المخاطرة وتاريخ الاستحقاق، وغياب تكاليف المعاملات.
- حرية انتقال رؤوس الأموال (لا توجد رقابة لحركة رؤوس الأموال).
- المنافسة التامة في السوق.

ثالثاً- الانتقادات الموجهة للنظرية:

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات:<sup>4</sup>

- الرقابة على الصرف تعتبر من عوائق حركات رؤوس الأموال.
- عامل المضاربة الذي يؤثر على عملية التحكيم إذا كانت أسعار الفائدة وأسعار الصرف غير حقيقية.
- إن معدلات الفائدة لا تمثل عاملاً مهماً في توجيه طريق وسلوك المحكمين.

<sup>1</sup> أمين صيد، سياسة الصرف (كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات)، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص ص 45، 46.

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 172.

<sup>3</sup> فايزة سي محمد، اختلال سعر الصرف الحقيقي - فعالية سعر الصرف الموازي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص 51.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص 51.

الفرع الثالث: نظريات أخرى

أولاً- نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات):

تعتمد هذه النظرية على رصيد ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف وملخصها هو أن سعر الصرف يتحدد من خلال قوى العرض والطلب ويدعى ذلك بسعر الصرف التوازني، ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة ومن ثم انخفاض قيمتها الخارجية.<sup>1</sup>

ثانياً- النظرية الإنتاجية:

تشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، وإلى انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية بسبب انخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، أما في حالة تحسن المستوى الإنتاجي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وحدث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي، على هذه الأخيرة.<sup>2</sup>

ثالثاً- النظرية الكمية (كمية النقود):

تفترض هذه النظرية بان سعر الصرف يتحدد من خلال توازن الطلب مع العرض من العملة الوطنية لكل دولة، بافتراض أن عرض النقد يتحدد بصورة مستقلة عن السلطة النقدية في حين يعتمد الطلب على النقود على مستوى الدخل الحقيقي للدولة والمستوى العام للأسعار وسعر الفائدة، فإذا ارتفعت الأسعار ومعها الدخل الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من قبل الأفراد والمشروعات لاستخدامها في المعاملات اليومية كذلك إذا ارتفع سعر الفائدة، سترتفع الكلفة الفرضية لحيازة النقود بدلا من الأصول التي تحمل فائدة وبالتالي فإن العلاقة عكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة، إذا في ظل مستوى معين من الأسعار والدخل الحقيقي يتحدد سعر الفائدة بتقاطع منحنى الطلب وعرض النقود لكل دولة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 25.

<sup>2</sup> هجيرة عبد الجليل، إثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص ص 58-59.

<sup>3</sup> محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 102.

رابعاً- نظرية فقاعات المضاربة:

الفكرة المبدئية لهذه النظرية هو إمكانية وجود فوارق دائمة بين سعر الصرف (أو أسعار الأصول المالية) الملاحظة في السوق، وقيمة التوازن المتعلق بالأساسيات الاقتصادية (ميزان المدفوعات، التضخم، سعر الفائدة....) وهذا الفارق يسمى « فقاع المضاربة » ويمكن أن نصيغه رياضياً كالتالي:

$$S = S^{EQ} + B$$

حيث: S : سعر الصرف في السوق  $S^{EQ}$  : سعر الصرف التوازني B: فقاع المضاربة.

إن آلية الفقاعات مبنية على فكرة أساسية تتمثل في تأثير التوقعات على تغيرات سعر الصرف، حيث أن تغير المعلومة في السوق يؤثر سلباً أو إيجاباً على سعر الصرف التوازني، لكن في الأخير سعر الصرف سيصحح هذا الخلل وبالتالي تنفجر الفقاعة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أمين صيد، مرجع سابق، ص ص 49، 50.

### المبحث الثاني: أنظمة وسياسات سعر الصرف

تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية من أجل تحقيق نمو اقتصادي جيد والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم، وهذا حسب طبيعة النظام السائد في كل دولة، فقد مر الاقتصاد العالمي بعدة أنظمة بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم، ومن خلال هذا المبحث سنستعرض التطور التاريخي لأنظمة الصرف، مع الإشارة إلى أهم الأدوات والوسائل المستعملة لتنفيذ سياسة سعر الصرف.

#### المطلب الأول: أنظمة الصرف

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة عالمية، تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة وترتكز أساساً على أنظمة صرف مختلفة.

#### الفرع الأول: تطور التاريخي لأنظمة الصرف

لقد شهد الاقتصاد الدولي سيادة مجموعة من أنظمة الصرف حسب طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة خلال كل فترة، فالفترة 1870-1914 تميزت بسيادة قاعدة الذهب حيث تتكافأ قيمة وحدة النقود مع قيمة وزن معين من الذهب، وبعبارة أخرى تتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القوة الشرائية لهذا الوزن من معدن الذهب في السوق، ويسوى العجز في ميزان المدفوعات بطريقة آلية خلال دخول وخروج الذهب.

أما الفترة 1918-1939 بعد التخلي عن النظام الذهبي قبل الحرب العالمية الأولى بذلت جهود كبيرة من أجل إعادة تأسيس قاعدة الذهب في شكل سبائك ذهبية، لكن بسبب الأزمة العالمية اضطرت الكثير من الدول إلى التخلي عن هذه القاعدة والتوجه إلى فرض نظام الرقابة المباشرة على الصرف من أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات، ويتم ذلك بأن تقرر الدولة سعراً معيناً لعملتها، ثم تضع نظاماً كاملاً لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض.

وفي الفترة 1944-1973 ساد نظام بريتون وودز على المبادلات الاقتصادية من خلال دعم كل من استقرار الاقتصاد الحقيقي واستقرار أسعار الصرف بعضه البعض، حيث ارتبطت القيمة الاسمية لعملة كل دولة بالدولار الأمريكي (35 دولار للأوقية)، وفي 15 أوت 1971 أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عن إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب بسبب الطلب المتزايد على الذهب (38 دولار للأوقية)، وفي 13 فيفري 1973 أعلنت الحكومة الأمريكية رفع سعر الذهب من 38 دولار للأوقية إلى 42.22 دولار للأوقية، هذا التخفيض أفقد الدولار مكانته وسمح بتعويم العملات الأخرى ووضع النهاية لنظام بريتون وودز.



- وبعد انهيار هذا النظام أجريت مجموعة من الإصلاحات النقدية، أولاً من قبل مجموعة الدول العشر في سنة 1972، وفي سنة 1974 تم تشكيل لجنة مؤقتة لإعداد دراسة حول النظام النقدي الدولي ليتم عرضها خلال اجتماع جاميكا سنة 1976، وكان أهم قرارات الاتفاقية ما يلي:
- للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي الحرية في اختيار ما تشاء من نظم الصرف.
  - إلغاء السعر الرسمي للذهب ونزع الصفة النقدية عنه، وتحوله إلى سلعة مثل باقي السلع وتحدد قيمته وفق آلية العرض والطلب.
  - الإعلان عن حيادية النقود الدولية على شاكلة حقوق السحب الخاصة\*، لتلعب دور أصول احتياطية دولية.
  - منحت لصندوق النقد الدولي مهمة الإشراف على النظام النقدي الدولي وتطويره ومراقبة تطور موازين المدفوعات.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أنواع أنظمة الصرف

في سنة 1999 تم تصنيف أنظمة سعر الصرف حسب التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى نظام الصرف الثابت وأنظمة الصرف الوسيطة، ونظام الصرف المرن، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

أولاً- أنظمة الصرف الثابتة:

هو نظام تكون فيه معدلات الصرف ثابتة أو تكون هذه المعدلات تتحرك داخل هامش ضيق، وعملية تبادل العملات تتم بأسعار محددة مسبقاً من طرف السلطات النقدية التي تستند إلى معيار معين لتعريف سعر التدخل- سعر التعامل - لعملتها الخاصة،<sup>2</sup> ويشتمل على أربعة أنواع وهي:

أ- اتحادات العملة: يعتبر هذا النظام هو الأكثر جماد بسبب عدم إمكانية الدولة تحديد سعر التبادل الخاص بها، بل السياسة النقدية المسيرة من طرف البنك المركزي للاتحاد هو الذي يحدد سعر التبادل مقابل العملات الأجنبية الذي يسير وفقه كل الدول الأعضاء في الاتحاد.<sup>3</sup>

\* (هي قروض دفترية يستخدمها صندوق النقد الدولي لمساعدة أعضائه المنظمين إلى هذا النظام الجديد بصورة اختيارية، فهي ليست عملة معدنية أو ورقية بل وحدة حسابية لها قاعدة قانونية تستند عليها، وهي التزام الأعضاء بتقديم ما يقابلها بالعملات النقدية الدولية، إذا ما طلب منهم ذلك، وعليه فإن هذا الالتزام القانوني للدول الأعضاء يعتبر الأساس الذي يستند إليه الصندوق في إصدار حقوق السحب الخاصة).

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء خبازي، إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة - الجزائر نموذجاً- خلال الفترة (1986-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص ص 65، 68.

<sup>2</sup> عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة مابين (1990-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، 2011-2012، ص 23.

<sup>3</sup> محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 63.

- ب- مجالس العملة: نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار، وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني.
- ج- الدولار: يتم استخدام العملة الأجنبية في التداول، بالإضافة إلى القطع النقدية المصدرة محليا، تكون السياسة النقدية في نظام الدولار تابعة ومرتبطة بالبلد الأجنبي الذي تستخدم عملته.<sup>1</sup>
- د- أسعار الصرف الثابتة: هو نظام صرف ثابت يتمتع بالصرامة بشكل كبير جداً بسبب تقلب قيمة العملة الوطنية مثل ما هو ما موجود في منطقة الفرنك في إفريقيا.<sup>2</sup>
- ◀ مزايا أنظمة الصرف الثابتة:

يمكن تناول المزايا على النحو التالي:<sup>3</sup>

- تجشع أسعار الصرف الثابتة التجارة الدولية وتعطيها البيئة المثلى وتضمن الانسيابية في تدفقها.
- إن الثبات في أسعار الصرف يهيئ الأرضية المناسبة للاستثمار طويل الأجل.
- يقلل المخاطر من المضاربة بالعملات الدولية.

◀ عيوب أنظمة الصرف الثابتة:

يمكن إجمال أهم العيوب على النحو التالي:<sup>4</sup>

- يحتاج نظام الصرف الثابت إلى احتياطات كبيرة لتتدخل بها السلطة النقدية في أسواق الصرف الأجنبي.
- يساعد نظام الصرف الثابت على نقل التضخم والصدمات الخارجية بقوة إلى الاقتصاد المحلي.
- تتعارض في كثير من الأحيان متطلبات السياسة الاقتصادية المحلية مع السياسات التي تمليها الظروف الخارجية للبلد فمثلا قد يعاني البلد من كساد ويملي عليه توازنه الخارجي إتباع سياسة انكماشية.

ثانيا- أنظمة الصرف الوسيطة:

هي أنظمة تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة والمرنة، وهي مرتبة كما يلي:<sup>5</sup>

- أ- الربط القابل للتعديل: يشبه نظام الصرف في بريتون وودز، والقائم على تحديد مجال لتقلب قيمة العملة الوطنية تحت وصاية صندوق النقد الدولي مع مراعاة واقع المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلد.
- ب- الربط المتحرك: هذا النظام أقل صرامة من النظم السابقة الذكر بحيث أن السلطة النقدية للبلد هي التي تحدد مجال لتقلب سعر صرف العملة مع الأخذ بعين الاعتبار هدف الحفاظ على تنافسية الاقتصاد.

<sup>1</sup> عمر مؤذن، مرجع سابق، ص 25.

<sup>2</sup> محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص 63.

<sup>3</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص ص 90، 91.

<sup>4</sup> المرجع سابق، ص 91.

<sup>5</sup> محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص 63.

ج- الربط بسلة عملات: هذا النظام أكثر مرونة من النظم السابقة بحيث السلطة النقدية تقوم بحساب المتوسط المرجح لقيم عملات السلة المحددة.

د- المناطق أو النطاقات المستهدفة: هذا النظام كذلك يعتبر نظام يتمتع بمرونة، بحيث السلطة النقدية تعطي للعملة الوطنية إمكانية التقلب في مجال جد واسع نوعاً ما.

#### ◀ مزايا أنظمة الصرف الوسيطة:

يسمح هذا النظام بـ:

- الحفاظ على درجة من المرونة في سعر الصرف الذي ساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية، بالمقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة، لكن بالمقارنة مع أنظمة الصرف المرنة فإن أنظمة الصرف الوسيطة تساهم في تقليص التقلبات في سعر الصرف الاسمي.

- تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدول الشريكة.

#### ◀ عيوب أنظمة الصرف الوسيطة: يمكن أجازها فيما يلي:

- إن تدخل البنك المركزي في تحديد تقلبات سعر الصرف يجعله لا يلعب دوره المنتظر وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الاستقرار النقدي.

- قصد جعل أنظمة الصرف الوسيطة توفق بين مزايا النظاميين (الثابت والمرن) لآبد من معرفة واقع اقتصاد البلد من حيث، مصداقية وشفافية تنفيذ السياسة النقدية، وهو أمر معقد خاصة في الدول النامية.<sup>1</sup>

#### ثالثاً- أنظمة الصرف المرنة:

في هذا النظام لا يوجد معيار يعتمد عليه لتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الصعبة، بل يتم تحديد قيمة العملة الوطنية على أساس العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بشكل حر، والبنك المركزي غير مجبر على التدخل قصد تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية، ونميز في هذا النظام بين:<sup>2</sup>

أ- أسعار الصرف العائمة الموجهة (المدارة): يتحدد سعر الصرف من خلال قوى العرض والطلب عليه، إلا أن السلطات النقدية تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من التقلبات قصيرة الأجل في سعر الصرف، دون أن يؤثر ذلك على اتجاهها في الأجل الطويل.

ب- أسعار الصرف الحرة: يتحدد سعر الصرف وفقاً لهذا النظام من خلال قوى العرض والطلب عليه، كما لا تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي.

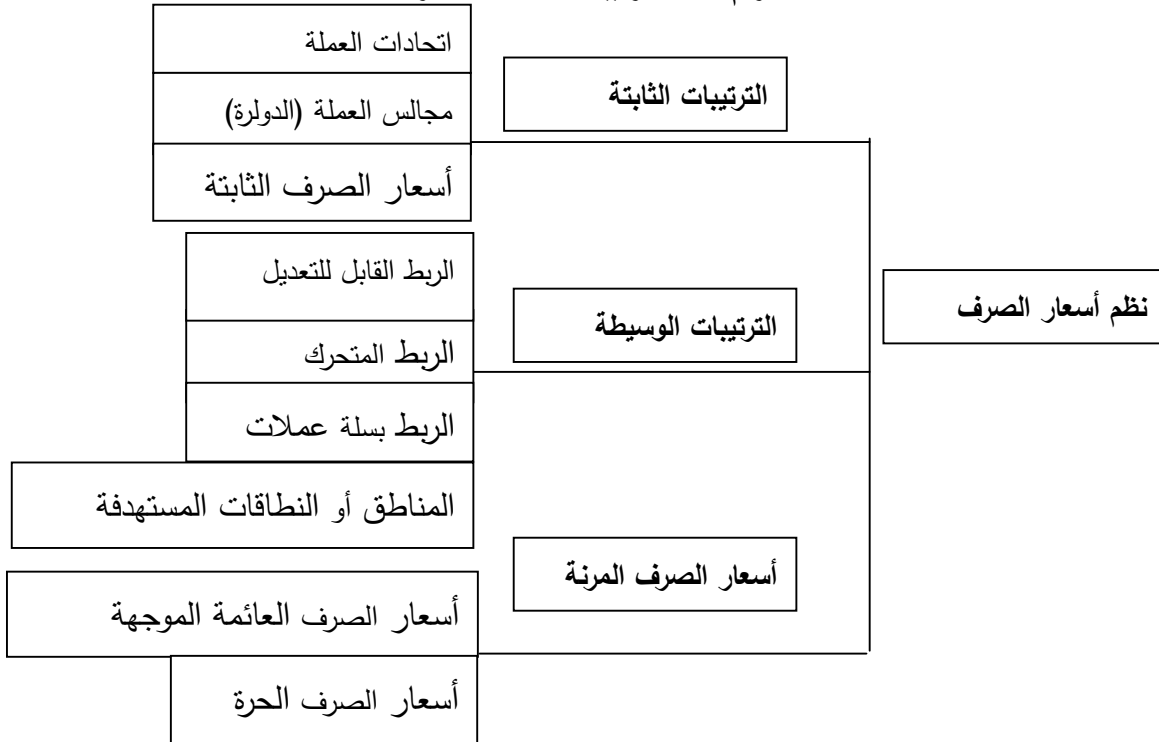
<sup>1</sup> المرجع سابق، ص 55.

<sup>2</sup> صلاح الدين حسن السيسي، التجارة الدولية والصرافة الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2014، ص ص 184، 185.

- ◀ **مزايا نظام الصرف المرن:** يمكن إجمال أهم المزايا على النحو الآتي:<sup>1</sup>
- يعتبر هذا النظام أكثر كفاءة ليس فقط على مستوى التعديل في ميزان المدفوعات ولكن أيضا على مستوى ضمان التخصيص الأمثل للموارد سواء على مستوى الوطني أو على المستوى الدولي.
  - يتيح نظام الصرف المرن آلية سريعة وتلقائية لإجراء التعديل اللازم على مستوى سعر الصرف قصد الاستجابة التي تحدث في الاقتصاد خاصة على مستوى ميزان المدفوعات.
  - يسمح نظام الصرف المرن بتوفير فضاء يضمن استقلالية السياسة النقدية، بشكل يزيد من قدرتها على تحقيق الأهداف الداخلية للاقتصاد.

- ◀ **عيوب نظام الصرف المرن:** يمكن إجمال أهم العيوب على النحو الآتي:<sup>2</sup>
- يعتبر سعر الصرف في ظل نظام الصرف المرن عرضة لتقلبات واسعة بسبب حرية شراء وبيع العملات ويمكن أن يؤدي هذا التقلب إلى ضعف الثقة في العملة.
  - زيادة حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل بسبب المضاربة التي تحدث في مختلف الساحات المالية الدولية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في حساب رأس المال في ميزان المدفوعات.
- مما سبق يمكن توضيح ترتيبات أنظمة الصرف من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: ترتيبات أنظمة الصرف



المصدر: سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع،

الأردن، 2011، ص 33.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 210.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 201.

المطلب الثاني: مفهوم وأهداف سياسة سعر الصرف

يمكن شرح سياسة سعر الصرف وذكر أهم أهدافها فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف

سياسة سعر الصرف تمثل "مجموعة من الإجراءات التي تستهدف أن تكون التطورات في نظام وسوق وسعر الصرف الأجنبي في حدود التي تتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم" بمعنى أنها تتمثل في الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في ظل أي نظام تعتمد قصد توجيه عملتها المحلية خدمة لاقتصادها وبرامجها التنموية".<sup>1</sup>

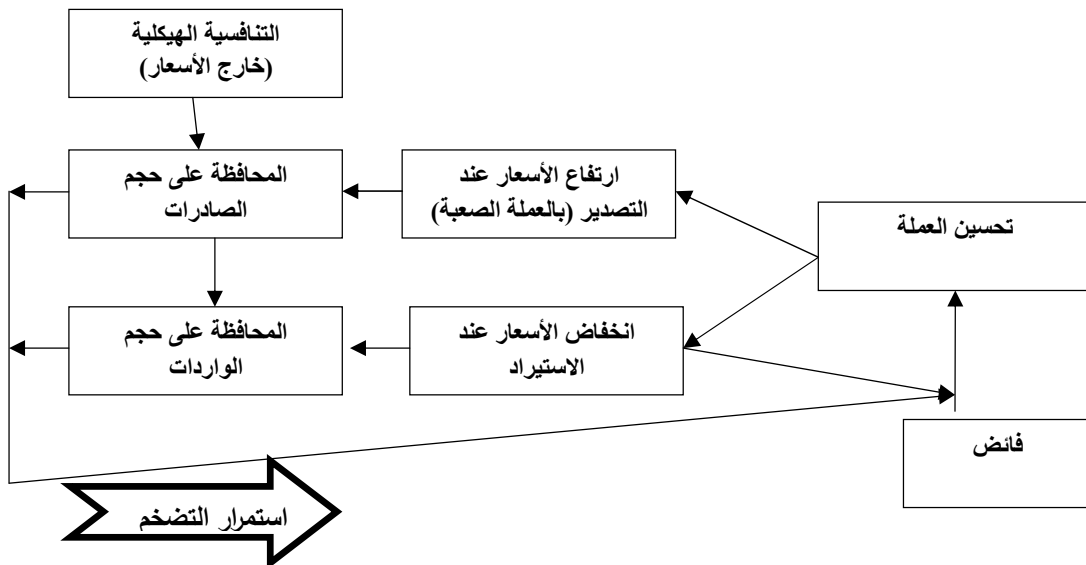
الفرع الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

أولاً- مقاومة التضخم:

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات، مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية تحسن تنافسيتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم والتي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983.

الشكل رقم 02: الحلقة الفاضلة للعملة القوية



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 132.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 63.

ثانيا- تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي (الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية) إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها ويزيد إنتاج السلع التي يمكن تصديرها.

ثالثا- توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال، في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، ومنه تنخفض ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتتقلص استثماراتها.

رابعا- تنمية الصناعات المحلية:

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني سنة 1948 م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات اليابانية النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.<sup>1</sup>

الفرع الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل، وأهمها:

أولا- تعديل سعر صرف العملة:

إن السلطات النقدية عند قيامها بتعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقييمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

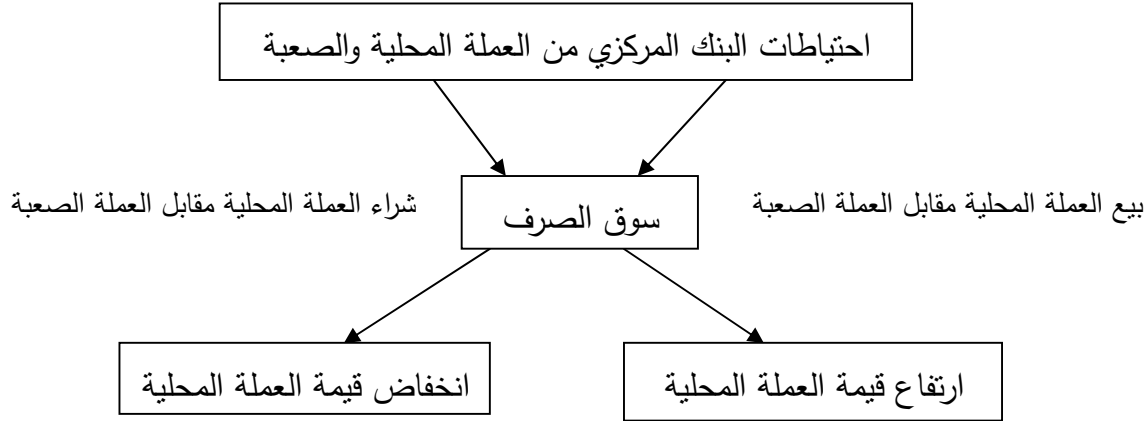
ثانيا- استخدام احتياطات الصرف:

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، أما في ظل نظم الصرف العائمة، تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها، إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة الكثيفة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 131، 132.

<sup>2</sup> أمين صيد، مرجع سابق، ص 62.

شكل رقم 03: استخدام الاحتياطات الأجنبية لتحسين قيمة العملة



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 67.

### ثالثاً - استخدام سعر الفائدة:

يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة وهذا في حالة كون العملة ضعيفة فارتفاع سعر الفائدة يعود بعدد مهم من التوظيفات حيث أنه يقوم بجذب رؤوس الأموال الأجنبية ويقلل من خروج رؤوس الأموال المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها بمعنى أن استخدام أسعار الفائدة أصبح مهماً من أجل جذب حركة رؤوس الأموال التي تبحث عن توظيفات أكثر ربحاً.

### رابعاً - الرقابة على الصرف:

تشمل سياسة الرقابة على الصرف إخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخص خاصة بهدف مقاومة خروج رؤوس الأموال في حالة المضاربة على العملة.

### خامساً - إقامة سعر صرف متعدد:

يرمي نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، وهناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المفضلة والواردات الأساسية بسعر صرف محدد إدارياً، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة، ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلاً عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع سابق، ص 63، 64.

المطلب الثالث: أنواع سياسات سعر الصرف

في الحياة العملية قلما تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملتها ولكنها كثيرا ما تلجأ إلى تخفيض القيمة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل الميزان التجاري، كما تتبع مجموعة من السياسات التي تسمح لها بالتحكم في سعر صرف عملتها.

الفرع الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة

هي تلك العملية التي تقوم بموجبها الدولة بتخفيض قيمة العملة المحلية مقارنة مع العملات الأجنبية ويترتب على ذلك تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأسعار الخارجية مقومة بالعمل الوطنية وبالتالي تخفض القوة الشرائية للعملة المحلية في الخارج، كما يجب التفرقة بين مفهوم تخفيض قيمة العملة وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، أما انخفاض قيمة العملة فهي حالة عفوية تلقائية ونتيجة ظروف اقتصادية كارتفاع أسعار السلع أو لزيادة عرض العملة في سوق الصرف الأجنبي.

وهناك عدة عوامل قد تؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة لعل من أهمها: زيادة حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات، ارتفاع معدل التضخم المحلي، انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.<sup>1</sup>

الفرع الثاني: سياسة رفع قيمة العملة (إعادة تقييمها)

هي عملية تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية، وتعني إعادة تقييم العملة وهو عكس تخفيض العملة فإذا كان التخفيض يؤدي إلى ازدهار قطاع الصادرات فإن رفع قيمة العملة يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات يتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملية المحلية لقاء السلع المصدرة بالمقارنة مع عائداتهم قبل رفع قيمة العملة.

ومن أهم الأسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها، هي:<sup>2</sup>

- وجود فائض في ميزان المدفوعات.
- لمعالجة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية، كما قامت فرنسا حينما عملت على رفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط خلال فترة السبعينات.
- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى، كما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعتا قيمة عملتهما لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 68.

<sup>2</sup> عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص ص 154، 155.



الفرع الثالث: سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي

يمكن إعطاء نظرة بسيطة على سياسة الرقابة على الصرف في ما يلي:

أولاً- مفهوم سياسة الرقابة على الصرف:

هي سياسة بمقتضاها تحتكر الدولة التعامل في الصرف الأجنبي بيعا وشراء وهي التي تحدد سعر العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى دون مراعاة لاعتبارات العرض والطلب، وان ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية لا يتم إلا وفقا لقرارات السلطة العامة.<sup>1</sup>

ثانياً- أسباب فرض الرقابة على الصرف:

من أهم الأسباب التي تدعو لفرض الرقابة على الصرف الأجنبي هي:<sup>2</sup>

- التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب، والحد من الطلب عليها.
- المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفوق ظروف العرض والطلب.
- رفع الأسعار الداخلية، حتى تساعد على انتعاش بعض الصناعات الهامة، فكانت الرقابة وسيلة لمقابلة الكساد أو تشجيع الانتعاش.
- مكافحة خروج رؤوس الأموال من الدولة للخارج، سواء كان رأس المال مملوكا لأجانب أو مواطنين.

ثالثاً- آثار سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي:

يمكن إيجازها كما يلي:<sup>3</sup>

- تقف عائقا في وجه نمو المبادلات التجارية وذلك من خلال فرض قيود على حركة التصدير والاستيراد.
- تحد من حرية تنقل رؤوس الأموال من وإلى الخارج وهو ما يسبب تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم الأمر الذي يعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية.
- المغالاة في تقييم العملة الوطنية مما يؤدي إلى التضخم المحلي، كما تساعد على ظهور سوق الصرف الموازي.
- تؤدي إلى تشويه الحوافز الاقتصادية وفرض تكاليف على الاقتصاد من خلال سوء توزيع الموارد الإنتاجية والاستهلاكية.

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 148.

<sup>2</sup> رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 93.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 77، 78.

الفرع الرابع: سياسة موازنة سعر الصرف الأجنبي

أولاً- مفهوم سياسة موازنة سعر الصرف الأجنبي:

تحاول الدولة المحافظة على سعر الصرف الرسمي الثابت بإتباع سياسة موازنة سعر الصرف وذلك بان تكون للدولة رصيداً رسمياً من العملات الأجنبية يتم التصرف فيها بالبيع والشراء، فإذا زاد الطلب عليها تتدخل السلطات النقدية وتبيع كمية من رصيدها الاسمي، أما إذا انخفض الطلب عليها تتدخل السلطات النقدية بالشراء ويتم تحديد سعر الصرف.<sup>1</sup>

ثانياً- شروط نجاح سياسة موازنة سعر الصرف الأجنبي:

- ضرورة توفر رصيد كافي لدى الدولة من العملة الأجنبية كي تشتري وتبيع به لموازنة سعر الصرف.
- في حالة زيادة الطلب على العملات الأجنبية تقوم الدولة ببيع تلك العملات لمنع سعر الصرف من الزيادة عن الحد الأقصى والعكس في حالة انخفاض الطلب.
- إذا كان سعر الصرف داخل الحدود الرسمية لا تشتري ولا تبيع الدولة، وهذا دليل نجاحها، وبالتالي يظل احتياطي من العملات الأجنبية في حالة استقرار نسبي.
- إذا أخطأت الدولة في تقدير سعر الصرف الذي ينبغي المحافظة عليه وحددت سعر أعلى أو أقل، مما تقررته ظروف العرض والطلب فإنها ستواجه تقلبات شديدة في احتياطي العملة الأجنبية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 267.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 78، 79.

### المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي

يعد سوق الصرف الأجنبي وسيلة لسد حاجيات الأعوان الاقتصادية من العملات الصعبة، ونظرا لضخامة وأهمية هذه السوق سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ماهية سوق الصرف الأجنبي، ثم أنواعه، وأخيرا مخاطر الصرف الأجنبي.

### المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي

يتم التعامل في الصرف الأجنبي في إطار ما يسمى بسوق الصرف الأجنبي، ويتركز هذا السوق عادة في مراكز المال العالمية الكبرى، حيث يتم إجراء صفقات التبادل بين مختلف العملات القابلة للتداول والتحويل مع بعضها البعض.

### الفرع الأول: تعريف وخصائص سوق الصرف الأجنبي

سننتظر في هذا الفرع إلى تعريف سوق الصرف الأجنبي وخصائصه:

#### أولاً- تعريف سوق الصرف الأجنبي:

يمكن تعريف سوق الصرف الأجنبي على أنه: "مكان التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان والمكان، حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للاستفادة من فروق الأسعار أو لما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى"<sup>1</sup> ويعرف أيضا بأنه: "المكان الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداها بالأخرى أي هو المكان الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الأجنبية والمكان الذي تتم فيه مبادلات الصرف الأجنبي بيعا وشراء"<sup>2</sup>

ويقصد بسوق الصرف الأجنبي: "المكان الذي تجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء، وسوق الصرف ليست كغيرها من الأسواق المالية أو التجارية، إذ انه ليس محددًا بمكان معين يجمع البائع والمشتري، وإنما يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أجهزة الهاتف والتلكس والفاكس داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية مثل: نيويورك، لندن، طوكيو، فرانكفورت، سنغافورة، هونغ كونغ، سيدني، البحرين.... الخ، ويعمل كشبكة تتجه على توحيد المجال الاقتصادي الدولي.

حيث تعرض البنوك على شاشاتها التغيرات الفورية التي تطرأ على أسعار العملات المختلفة وأسعار

الفائدة على الودائع بالعملات الحرة لأجل مختلفة على مدى 24 ساعة"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 281.

<sup>2</sup> دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 21.

<sup>3</sup> مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 121.

ثانياً- خصائص سوق الصرف الأجنبي:

- يتميز سوق الصرف الأجنبي بمجموعة من الخصائص، أهمها:
- انه يعمل يوميا، وبالتالي كلما ازدادت شبكات الاتصالات الدولية تطورا واتساعا وانخفضت تكاليف هذه الشبكات ازدادت نشاطات أسواق الصرف وتعددت مهامها دون أي تقيد بزمن أو بموقع ما.<sup>1</sup>
- يتمتع سوق الصرف الأجنبي بعرض أكثر للسيولة ويمكن أن ينفذ البائع عملية تداول في كل دقيقتين إلى أربع دقائق، ويمكن أن تتغير الأسعار المعروضة 20 مرة في الدقيقة بالنسبة للعملة الرئيسية.<sup>2</sup>
- يمكن تقسيم أسواق العملات بناء على التوقيت والموقع إلى ثلاث مناطق هي:

\* منطقة أمريكا \* الشرق الأقصى ( شرق آسيا ) \* أوروبا.

وعلى العموم تعتمد آلية عمل السوق على قوى العرض والطلب في ضوء التطورات والأحداث السياسية والاقتصادية ولذلك يتم التعامل في سوق العملات الأجنبية باتجاهين:

- **سعر البيع:** هو السعر الذي تبيع البنوك على أساسه العملاء النقد الأجنبي والمحلي.
- **سعر الشراء:** هو السعر الذي تشتري على أساسه البنوك العملات الأجنبية والمحلية.<sup>3</sup>

يكون سعر البيع دوما أعلى من سعر الشراء ويمثل الفارق بينهما هامش البنك حيث:<sup>4</sup>

$$\text{هامش البنك} = \text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء}$$

الفرع الثاني: وظائف وعمليات سوق الصرف الأجنبي

أولاً- وظائف سوق الصرف الأجنبي:

يقوم سوق الصرف الأجنبي بالوظائف الآتية:

- تحويل القوة الشرائية من عملة لأخرى ومن دولة لأخرى: وذلك لإتمام المعاملات الاقتصادية الدولية.<sup>5</sup>
- تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية: عندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه من هذه العملات، فإنه يكون قد منح ائتمانا لتمويل التجارة الخارجية.
- تغطية مخاطر الصرف الأجنبي: حيث يقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي والقيام بعملية التغطية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 281.

<sup>2</sup> محمد احمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية (التحليل الاقتصادي والمالي)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 98،97.

<sup>3</sup> ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999، ص ص 196،197.

<sup>4</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 97.

<sup>5</sup> محمود يونس وآخرون، مرجع سابق، ص 270.

<sup>6</sup> السيد محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص 249.

ثانيا- عمليات سوق الصرف الأجنبي:

يمكن التمييز عموما بين ثلاثة أنواع من الأنشطة الأساسية في سوق الصرف، وهي التغطية، المضاربة والمراجعة.

أ- التغطية (التحوط):

يقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أي تغطية الوضع المفتوح للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبية عن طريق اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة<sup>1</sup>، فمثلا يتوقع شخص أو شركة تجارية مدينة (بعملة أجنبية-الدولار-) ارتفاع سعرها مستقبلا، فهنا باستطاعة هذا الشخص أو الشركة تأمين نفسه ضد هذا الارتفاع في قيمة الدولار عن طريق الاقتراض من أحد البنوك مبلغ من الدولارات بسعر يتفق عليه في الحال، أما إذا توقع انخفاض سعر عملة ما في حالة التصدير فإنه يقوم ببيع العملة التي يقوم باقتراضها من أحد البنوك وتسديد ائتمانه وقت التحصيل.<sup>2</sup>

ب- التحكم (المراجعة):

يعتبر التحكم أو المراجعة من أهم المعاملات التي تتم في السوق الحاضرة، ويقصد بالتحكم أو المراجعة، عمليات البيع والشراء للعملة الأجنبية في نفس الوقت لتحقيق ربح من الفروق في أسعار العملات بين الأسواق المختلفة<sup>3</sup>، وللتحكم ثلاثة أنواع هي:<sup>4</sup>

1- **عمليات التحكم المباشر:** هي تلك العمليات التي تنجم عن المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين.

2- **عمليات التحكم غير المباشرة:** يظهر عندما تكون هناك ثلاث عملات، حيث لا تكون إحدى هذه العملات مسعرة مباشرة بدلالة إحدى العمليتين الأخرين، ولكن مسعرة بدلالة العملة الثالثة.

3- **عمليات التحكم على معادلات الفائدة:** وينشأ هذا النوع من التحكم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين.

ج- المضاربة:

يهدف الشخص الذي يقوم بالمضاربة إلى ترك وضعه مفتوحا في سوق الصرف الأجنبي بهدف الحصول على أرباح فجائية من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف، فعندما يتوقع المضارب أن سعر الصرف عملة محددة سيرتفع في المستقبل، فسيقوم بشرائها، وبالعكس عندما يتوقع انخفاض هذه العملة في المستقبل

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 105.

<sup>2</sup> عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص ص 181، 182.

<sup>3</sup> Larbi Dohni et Carol Hainaut, op cit, p 67.

<sup>4</sup> A.Boukrami, **la Finance Internationale**, OPU, Alger, 1980, p p 53,54.

فيقوم ببيعها في السوق الآجلة لغرض التسليم في المستقبل، وعندما لا تتحقق توقعات المضاربين فهم يتحملون خسائر فجائية، أما في حالة المضاربة في العملة القوية والوحيدة في السوق قد تدفع سعر الصرف للحركة إلى الاتجاه المتوقع.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: المشاركون في سوق الصرف الأجنبي

يتعامل بسوق الصرف الأجنبي العديد من الجهات الذين يطلق عليهم مستخدمو السوق وهم:

#### أولاً- المستخدمون التقليديون:

المستوردين والمصدرين والسياح والمستثمرين الذين يدخلون سوق الصرف لتسوية المعاملات الدولية إضافة إلى التجار والمضاربين الذين يتاجرون بالعملات بحثاً عن الأرباح قصيرة الأجل.<sup>2</sup>

#### ثانياً- البنوك التجارية والمؤسسات المالية:

تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.

#### ثالثاً- البنوك المركزية:

تتدخل البنوك المركزية باستمرار في أسواق الصرف الأجنبي بيعة أو شراء بهدف المحافظة على قيمة العملة الوطنية وعلاقتها بالعملات الأخرى والمحافظة على استقرار سعر الصرف الوطني.<sup>3</sup>

#### رابعاً- سمسرة الصرف:

يقوم سمسرة الصرف بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملاء الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، كما يقومون بدور الوساطة والتفاوض بين البائعين والمشتريين في عمليات النقد الأجنبي.<sup>4</sup>

#### خامساً- المؤسسات غير المالية:

إن مشاركة بعض مؤسسات الأعمال في عمليات العملات الأجنبية، يأتي كنتيجة لنشاطات هذه المؤسسات التجارية أو الاستثمارية التي تحتم عليها دخول سوق العملات الأجنبية كمشتري أو بائع لهذه العملات، وهي تقوم بذلك مباشرة أو عن طريق البنوك أو المؤسسات المالية التي تتعامل معها.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> عبد الكريم جابر العيسوي، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 293.

<sup>2</sup> دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 30.

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 108، 109.

<sup>4</sup> Maurice De beauvais et Yivon Sinnah, la gestion globale du risque de change, édition economica, Paris, 1991, p 91.

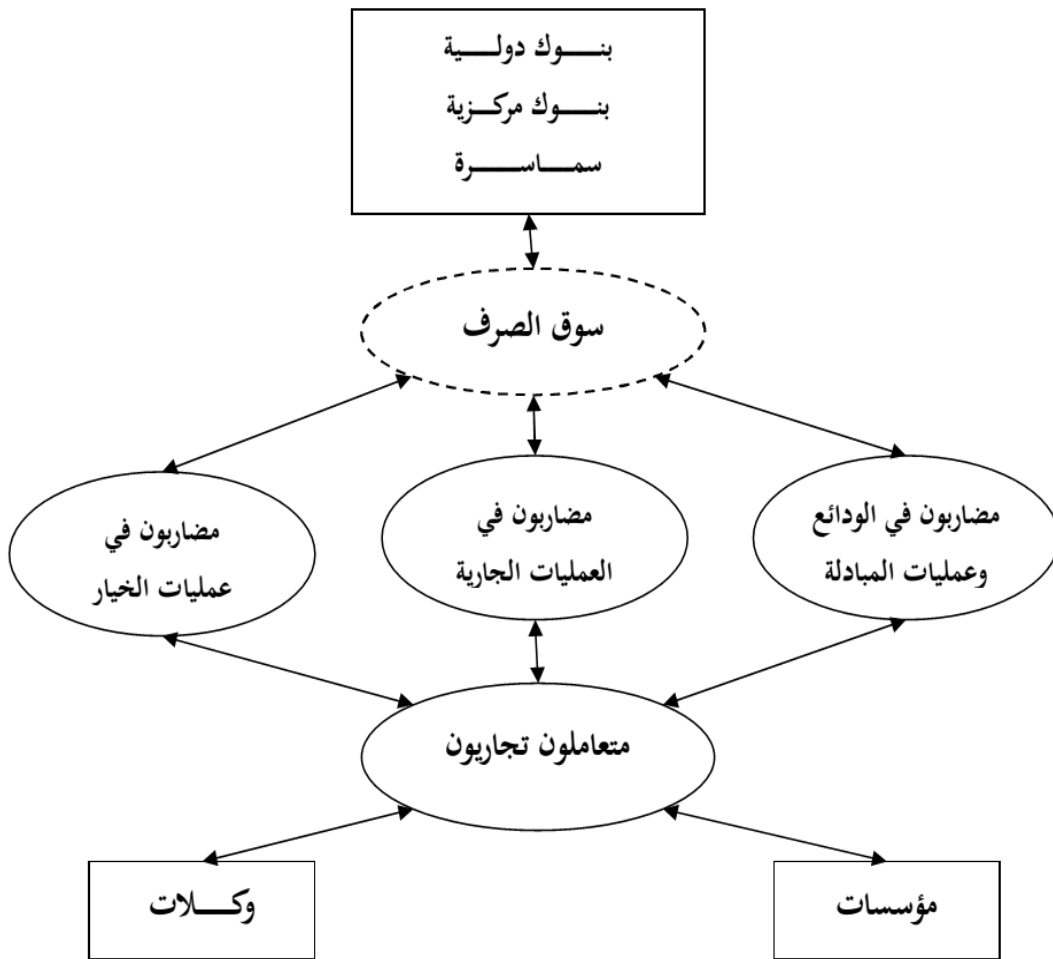
<sup>6</sup> ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 200.

سادسا- صناديق التحوط:

ينتمي لهذه الصناديق الأشخاص من ذوي الثروات الضخمة والذين يقومون باستثمارات لا تقل أحجام العقود فيها عن المليون دولار، واستخدام هذه المبالغ كغطاء تقوم هذه الصناديق بالافتراض بما يفوق الاستثمار الأولي بعدة مرات، وتتبع أي استثمار محتمل في أي منطقة من العالم، حيث تودع أموالها بالاستثمار بأداة واحدة أو عدة أدوات في نفس الوقت، وهم بذلك يضحون في السوق كميات ضخمة من العملات مما يجعل سوق العملة على درجة عالية من السيولة.<sup>1</sup>

ويمكننا تمثيل المشاركون في سوق الصرف الأجنبي في الشكل الموالي:

الشكل رقم 04: سوق الصرف والمتعاملون فيه



**La source** : Maurice De Beauvais, Yivon Sinnah, **La gestion globale du risque de change**, nouveaux enjeux et nouveaux risques, édition economica, paris, p 91.

<sup>1</sup> بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009، ص ص 104، 105.

المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي

يقسم سوق الصرف الأجنبي إلى سوق الصرف التقليدي والذي يضم سوق الصرف العاجل وسوق الصرف الآجل والأسواق المشتقة التي تضم سوق خيارات العملة، الأسواق المستقبلية وأسواق المبادلة.

الفرع الأول: سوق الصرف العاجل (الحاضر)

يتم فيه بيع وشراء العملات الأجنبية وفقا للسعر القائم أو الحالي، ولكن الدفع والاستلام يتم خلال يومين من أيام العمل بعد اليوم الذي تم فيه الاتفاق على المعاملة<sup>1</sup>، وسعر الصرف الذي يتم على أساسه المعاملة يسمى "السعر العاجل"<sup>2</sup>.

ويمتاز سوق الصرف العاجل بعدة مميزات منها :

- تسعير العملات يكون بالدولار، حتى ولو كان الدولار غير مشترك في الصفقات.
- تنشط سوق الصرف على مدى 24 ساعة مستمرة بسبب الاختلاف الزمني بين مراكز المالية الدولية.
- تؤخذ أسعار البيع والشراء على أنها أسعار عاجلة، إذا تم تحديد تاريخ التسليم في الصفقة المبرمة.

الفرع الثاني: سوق الصرف الآجل

أولاً- تعريف سوق الصرف الآجل:

يتم فيه بيع وشراء العملات وفقا للسعر المتوقع في المستقبل القريب، بمعنى انه يتم الاتفاق اليوم على السعر الآجل ولكن التسليم يتم في تاريخ مؤجل في المستقبل، ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو 3 أشهر أو 6 أشهر أو سنة على أكثر تقدير، ويقتصر هذا السوق على العملات القوية فقط.

ويرتبط السعر الآجل بالسعر العاجل، حيث قد تضاف علاوة إلى السعر العاجل في حالة توقع ارتفاع

سعر الصرف، ويتم الخصم من السعر العاجل في حالة توقع انخفاض سعر الصرف.<sup>3</sup>

ثانياً- خصائص سوق الصرف الآجل:

يمتاز سوق الصرف الآجل بعدة مميزات منها :<sup>4</sup>

- العقود في هذه السوق نمطية، حيث تكون لفترات مختلفة ثلاث أشهر، ستة أشهر، تسعة أشهر،....
- العقود الآجلة للعملات الأجنبية تتم مباشرة بين البنوك أو عن طريق الوسطاء.
- لا يوجد سعر آجل رسمي، ولا تسعر الأسعار الآجلة في البورصة.
- لا تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الآجلة، مما يزيد من عمليات المضاربة.

<sup>1</sup> محمود يونس وآخرون، مرجع سابق، ص 271.

<sup>2</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 104.

<sup>3</sup> محمود يونس وآخرون، مرجع سابق، ص 271.

<sup>4</sup> Lamia Ktari et Adel Escheikh, Techniques de Financement du Commerce International, édition CLE, Tunis, 2003, p 138.



ثالثاً- كيفية حساب العلاوة أو الخصم:<sup>1</sup>

$$\text{العلاوة أو الخصم} = \frac{\text{السعر الآجل} - \text{السعر العاجل}}{\text{السعر العاجل}} \times \frac{12}{\text{عدد الشهور}} \times 100$$

فمثلاً: إذا كان السعر العاجل للإسترليني = 2 دولار، والسعر الآجل لمدة 3 شهور = 2.025 دولار.

$$\text{العلاوة الآجلة} = \frac{2 - 2.025}{2} \times \frac{12}{3} \times 100 = 5\% \text{ سنوياً}$$

وفي هذا المثال إذا كان السعر الآجل للإسترليني لمدة 3 شهور = 1.98 دولار

$$\text{الخصم الآجل} = \frac{2 - 1.98}{2} \times \frac{12}{3} \times 100 = 4\% \text{ سنوياً}$$

وتجدر الإشارة إلى أن الفارق بين السعر الآجل والسعر العاجل إنما هو محصلة الفوارق بين معدلات

الفائدة السائدة بالنسبة للعمليات المختلفة.

رابعاً- كيفية حساب السعر الآجل:<sup>2</sup>

يمكن احتساب سعر الصرف الآجل من اليوم الأول لتحرير عقد الصرف الآجل استناداً إلى ثلاثة عناصر:

- سعر الصرف الفوري السائد في السوق في تاريخ إبرام عقد الصفقة.
- سعر الفائدة الذي يدفعه العميل إذا ما اقتترض قيمة العملة المبيعة التي سيتم السداد فيها عند استحقاق العقد الآجل.
- سعر الفائدة الذي يحصل عليه العميل إذا ما أودع قيمة العملة المشتراة في وديعة ثابتة لفترة العقد الآجل.

الفرع الثالث: سوق خيارات العملة

أولاً- تعريف سوق خيارات العملة:

الخيارات على العملة عبارة عن عقود تعطي للشاري الحق ببيع أو شراء كمية من عملة أجنبية، وبسعر متفق عليه مسبقاً أو في وقت لاحق ضمن فترة منصوص عليها، وبدون أي ارتباط بالقيمة السوقية لهذه العملة، ولا يكون البائع ملزماً بتسليم هذه العملة، وبحسب الشروط المتفق عليها، إلا في حال رغب الشاري أن ينفذ الخيار.<sup>3</sup>

وتنقسم عقود الخيارات على أساس نوع الصفقة إلى:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمود بونس وآخرون، مرجع سابق، ص ص 271، 272.

<sup>2</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص 149.

<sup>3</sup> بسام الحجار، مرجع سابق، ص 188.

<sup>4</sup> مروان شموط وكنجو عيود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص ص 172، 173.

خيار الشراء: هو عقد بين طرفين، يمنح فيه الطرف الأول، ويسمى محرر العقد أو البائع، وللطرف الآخر الحق في الاختيار بين شراء أصل معين أو عدم شرائه وذلك في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر يحدد مسبقا في العقد، ومقابل ذلك يحصل على مبلغ من المشتري مقابل منحه هذا الحق يسمى العلاوة أو سعر الخيار.

خيار البيع: هو عقد بين طرفين، يمنح فيه الطرف الأول (محرر العقد أو البائع) للطرف الآخر (المشتري) الحق في الاختيار بين بيع أصل معين أو عدم البيع وذلك في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر يحدد مسبقا في العقد ومقابل ذلك يحصل على مبلغ من المشتري مقابل منحه هذا الحق يسمى العلاوة أو سعر الخيار.

أما على أساس تاريخ تنفيذ العقد فينقسم إلى:

الخيار الأمريكي: هو عقد يسمح فيه لمشتري العقد بان يمارس حقه في الاختيار وذلك بالتنفيذ في أي وقت خلال فترة سريان العقد.

الخيار الأوروبي: هو عقد يسمح فيه لمشتري العقد الحق في اختيار تنفيذ العقد فقط عند انتهاء صلاحية العقد.

ثانياً- أنواع سوق خيارات العملة:

هناك نوعين من أسواق الخيار هما:<sup>1</sup>

- الأسواق المنظمة: أول الأسواق المنظمة التي تداولت فيها عقود الخيار هي بورصة فيلادلفيا للأوراق المالية ثم تبعتها بورصة شيكاغو التجارية وتتميز بنمطية مبالغ الأصل ونمطية الاستحقاقات (تواريخ التنفيذ) والحدود الدنيا للعلوات موحدة.

- الأسواق غير المنظمة: تعتبر الأولى من ناحية تاريخ نشأتها، وتسمى بسوق خيارات التراضي أو سوق خيارات خارج التسعيرة تمركزت في نيويورك ولندن وفرنسا وبعض المدن الأوروبية والآسيوية المتدخلون فيها هم البنوك وزبائنها، وهي بطبيعتها تنفادي الشكل النمطي لعقد الخيار من خلال الاستجابة لاحتياجات المتعاملين بهذا النوع من الأدوات سواء تعلق الأمر بمبلغ العقد أو تاريخ الاستحقاق أو سعر التنفيذ الذي عادة ما يكون معادلا للسعر العاجل للعملة لحظة التعاقد والعلوة عبارة عن نسبة مئوية من سعر التنفيذ.

الفرع الرابع: سوق العقود المستقبلية للعملات الأجنبية

أولاً- تعريف سوق العقود المستقبلية:

يعود أول تعامل بعقود المستقبلية إلى سنة 1972، وبالضبط إلى سوق شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي العقود المستقبلية يتعهد الطرفان المتعاقدان ببيع أو شراء مبلغ محدد من عملة في تاريخ لاحق محدد هو الآخر وبسعر صرف متفق عليه مسبقا.

<sup>1</sup> أعمار جعفري، مرجع سابق، ص 37.

ثانياً - خصائص سوق العقود المستقبلية:

- المستقبلات عبارة عن عقود يتم إبرامها وتشغيلها من خلال وسيط هو قاعة المقاصة، ويتم تداولها من خلال نفس هذه القاعة.
- في العقود المستقبلية يتم تسوية كل من الربح والخسارة يومياً من قبل الطرفين المتعاقدين، وذلك من خلال السماسرة على مستوى قاعة مقاصة خاصة بهذا النوع من الأصول المالية.
- إن العقود المستقبلية بالعملات هي عبارة عن مبالغ متساوية وتواريخ الاستحقاق نفسها غير قابلة للتفاوض، أي أنها عقود منمطة، وتعتبر غرفة المقاصة وسيط إجباري بين الطرفين المتعاقدين، إذ أن البائع والشاري للعقود المستقبلية لا يعرف أحدهما الآخر.<sup>1</sup>

الفرع الخامس: سوق مبادلات العملة

هي السوق التي يتم فيها مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلاً في نفس الوقت أو العكس، بمعنى أنها تتضمن عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع، وقيمة كل من العقدين واحدة، إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفان ويفصل بينهما فترة زمنية<sup>2</sup>، وتهدف عقود مبادلة العملات إلى تغطية مخاطر التقلبات المحتملة مستقبلاً في أسعار صرف العملات ولتوضيح ذلك، نفترض أن احد المستثمرين اقتترض مبلغاً بالدولار الأمريكي يسدد بعد 6 شهور ثم قام ببيع هذه الدولارات الآن لسداد التزامات عليه بالين الياباني، واضح أن هذا المستثمر سيحتاج إلى دولارات بعد 6 شهور لسداد قرض الدولار الأمريكي، وكما يتجنب المستثمر احتمال شراء الدولارات مستقبلاً بأعلى من السعر الذي باع به الآن، فإنه سيقوم بشراء الدولارات في السوق الحاضر شراء آجلاً، بمعنى أن يشتري الدولارات الآن على أساس أن الدولارات بعد 6 شهور وبالطبع، فالمستثمر سوف يتحمل فائدة نظير ذلك، حيث يتوقف سعر الفائدة على ظروف الطلب والعرض من العملات وكذلك على ضوء المخاطر المحتملة لتقلب أسعار الصرف في المستقبل.<sup>3</sup>

المطلب الثالث: مخاطر الصرف الأجنبي

حضي موضوع مخاطر الصرف الأجنبي بأهمية بالغة في الاقتصاديات الدولية خاصة مع ظهور الأزمات المالية الدولية في السبعينات والتسعينات وتعددت هذه المخاطر بتعدد عمليات الصرف الأجنبي ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لمفهوم خطر الصرف وأنواعه وتقنيات التغطية من مخاطر الصرف.

<sup>1</sup> مسعود مجيطنه، مرجع سابق، ص ص 111، 112.

<sup>2</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص 154.

<sup>3</sup> مروان شموط وكنجو عيود كنجو ، مرجع سابق، ص 201.

الفرع الأول: مفهوم خطر الصرف الأجنبي

هو الخسارة التي تتجم عن حصول تقلبات في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية، أي أن مخاطر الصرف مرتبطة أساساً بأسعار الصرف المتغيرة، فبقدر ما تكون التقلبات في سعر الصرف واسعة بقدر ما تكبر المخاطر الناجمة عنها، ومن التأثيرات السلبية لمخاطر الصرف أنها تثبط المبادرة الاقتصادية الخاصة التي يتم التعامل فيه بالعملة الأجنبية، كالتصدير والاستيراد والاقتراض الدولي والاستثمار الأجنبي وغيرها، لذلك فإن مخاطر الصرف من شأنها أن تؤثر سلباً على مختلف المتعاملين بالعملة الأجنبية، ومن ثم على النمو الاقتصادي بكل ما له من انعكاسات على مستوى التوظيف ومستوى المعيشة.<sup>1</sup>

الفرع الثاني: أهم مخاطر عمليات الصرف الأجنبي

يمكن تلخيص المخاطر التي ترتبط بعمليات الصرف الأجنبي فيما يلي:

أولاً- المخاطر المالية:

إن أكثر المخاطر وضوحاً هي تلك التي تنشأ بسبب تغيرات قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان، وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.<sup>2</sup>

ثانياً- مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة:

مع بداية السبعينيات أخذت التقلبات في أسعار الفائدة في الدول الصناعية المتقدمة والمؤثرة في تحركات رؤوس الأموال الدولية، تتخذ مدى أوسع، كما أنها أصبحت أكثر سرعة في حدوثها مقارنة مع تذبذباتها السابقة في الخمسينات والستينات، حيث كانت تقلباتها تتم في حدود 2% و 3%.

وقد أدى التحرير المالي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال الدولية حيث تتجه هذه الأخيرة نحو الدول التي تعطي أسعار فائدة أعلى بالتالي يزيد الطلب على عملات هذه الدول والعكس صحيح، إذن فالتقلبات في أسعار الفائدة ستشكل خطراً على عمليات الصرف الأجنبي.<sup>3</sup>

ثالثاً- المخاطر الائتمانية:

وتسمى كذلك بخطر الطرف المقابل وينص عادة في عقود الائتمان الذي يمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر والموعود المتفق عليه في العقد، وهناك مخاطر تنشأ من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه، وينقسم خطر الطرف المقابل إلى خطرين:

- **خطر التسليم:** هو عبارة عن خطر إفلاس الطرف المقابل يوم استحقاق العملية وهو أخطر من خطر القرض لأنه يؤدي إلى خسارة كلية لمبلغ العملية.

<sup>1</sup> مسعود محيط، مرجع سابق، ص 102.

<sup>2</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص 133.

<sup>3</sup> محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 92.

- خطر القرض: ويتمثل في إمكانية إفلاس الطرف المقابل قبل حلول موعد استحقاق العملية.

رابعاً- مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات التجارية:

كل مؤسسة تباشر عمليات تصدير أو استيراد مفوترة بعملة تختلف عن عملتها الوطنية فهي معرضة لخطر الصرف التجاري حيث أن تسديد هذه العمليات يمكن أن يتم بسعر صرف مختلف لحظة عقد الصفقة، إذن خطر الصرف هو نتيجة الفارق الزمني الذي يمكن أن يوجد بين تسديد هذه العمليات والاتفاق عليه.

خامساً- مخاطر المضاربة:

إن التطور الهائل في استخدام الحاسب جعلت عمليات المضاربة أكثر انتشاراً وأسرع مما كانت عليه ومن ثم أصبحت أكثر ضرراً الأمر الذي نلمسه بوضوح في أسواق الصرف الأجنبي الفورية ما أعطى أهمية أكثر لعمليات العقود الآجلة والمبادلات (SWAP) وكذا عقود المستقبلات إضافة إلى عقود الخيار...<sup>1</sup>

سادساً- المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي:

قد تقع بعض الأخطاء خلال سير عمل البنك كأن تدرج العملة غير المطلوبة أو يدرج سعر الصرف الخاطئ، أو قد توجه الأرصدة بالعملة الأجنبية بطريق الخطأ إلى حساب آخر غير الحساب المقصود...الخ.

سابعاً- المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة:

قد تحقق خسائر للبنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه والتي تجرى عادة مرة كل شهر، وتختلف أساليب إعادة التقييم، إلا أن الأسلوب الأكثر إتباعاً هو أن يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم.<sup>2</sup>

الفرع الثالث: تقنيات التغطية من مخاطر الصرف

تلجأ مجموعة الشركات إلى استخدام بعض تقنيات التغطية التي توفرها إمكانية تخفيض مخاطر تقلبات أسعار الصرف وهذه التقنيات إما داخلية أو خارجية وهي:

أولاً- تقنيات التغطية الداخلية لمخاطر الصرف الأجنبي:

وتتمثل في السياسات التي تتبعها الإدارة المالية للمجموعة لتخفيض مخاطر العملة والتي تنتج عن العلاقات المالية بين الوحدات التابعة لها بدون الدخول في عقود مع أطراف أخرى خارج المجموعة كالبنوك... وتتكون هذه التقنيات من:

أ- تقنية المقاصة: وتتبع هذه التقنية الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة وان تجري المقاصة بين المستحقات والمطلوبات الخاصة بكل منهما اتجاه الأخرى ومن الاحتفاظ في دفاتها بمركز

<sup>1</sup> عمار جعفري، مرجع سابق، ص 39.

<sup>2</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص 13.

مكتشف بالنقد الأجنبي ويجري تسوية الصافي بسداده لهذا الطرف أو ذاك، وهذا الأسلوب سيخفض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة وتخفض أيضا من المصاريف البنكية وتساعد على إحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة.

ب- **تقنية المطابقة:** قد يستخدم مصطلح المقاصة والمطابقة كمصطلحين مترادفين إلا أنه يوجد في الحقيقة اختلاف بينهما فالمقاصة مصطلح يستخدم في حالة التدفقات النقدية بين وحدات اقتصادية تضمها مجموعة واحدة، أما المطابقة فتستخدم بين هذه الوحدات بعضها البعض أو بينها وبين طرف ثالث.<sup>1</sup> وفي هذه التقنية يتم مطابقة أو تسوية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة داخل المجموعة بنفس العملة، للتخلص من تقلبات سعر الصرف.

ج- **تقنية التعجيل والتأخير:** ويقصد به تعديل الشروط الائتمانية السارية بين الشركات وهذه التقنية تتبع بالنسبة للمدفوعات المعلقة بوحدة مختلفة داخل المجموعة.

فالتعجيل يقصد به سداد التزام مالي في موعد مبكر عن استحقاقه، أما التباطؤ فهو سداد التزام مالي بعد فترة من تاريخ استحقاقه، وتهدف التقنية إلى الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو الانخفاض بما يتفق مع مصلحة الوحدة.

د- **تقنية الفواتير بالعملة الأجنبية:** تفيد هذه التقنية في أن يلجأ المصدر إلى إصدار فواتير البضاعة المشحونة بالعملة التي يتقون في ثباتها أو بالعملة التي لها سوق صرف آجل لتوفير التغطية، ويفضل المصدر إصدار فواتير البضاعة المصدرة للخارج بعملة دولته حتى لا يتعرض لمخاطر سوق الصرف ونفس الشيء ينطبق على المستورد أو المشتري.

هـ- **إدارة الأصول والخصوم:** يقصد به إدارة بنود الأصول والخصوم في الميزانية وذلك من خلال زيادة المراكز المكشوفة للتدفقات النقدية الداخلة للشركة بعملات من المتوقع ارتفاع قيمتها وفي نفس الوقت زيادة التدفقات النقدية الخارجة من الشركة وبعملات من المتوقع تخفيض قيمتها أو العمل على موازنة التدفقات النقدية الداخلة إليها مع التدفقات النقدية الخارجة منها إذا كانت بنفس العملة.<sup>2</sup>

**ثانيا- تقنيات التغطية الخارجية لمخاطر الصرف الأجنبي:**

ويقصد بالتقنيات الخارجية الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف آخر خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأهم هذه التقنيات تتمثل فيما يلي:

<sup>1</sup> C.Pasco, Commerce International, 4<sup>ème</sup> édition, Dunod, Paris, 2002, p 130.

<sup>2</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص ص 194، 196.

أ- الاقتراض قصير الأجل:

إذا كان لأحد المصدرين مبالغ بعملة أجنبية تستحق بعد ثلاثة شهور فإنه يقوم بالحصول على قرض بنفس العملة لمدة ثلاثة شهور بحيث تغطي مستحقاته المالية الآجلة قيمة القرض وفوائده، ثم عليه في نفس الوقت تحويل قيمة القرض إلى عملته طبقا لسعر الصرف الفوري ثم إيداع الحصيلة في وديعة لمدة ثلاثة شهور، وعندما يتم تحصيل مستحقاته من المستورد يقوم بتسديد القرض الذي كان قد حصل عليه وفوائده.<sup>1</sup>

ب- خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية:

عندما يكون تسديد قيمة السلعة المستوردة بكمبيالات يسحبها المستورد لصالح المصدر لاستحقاقات آجلة مختلفة (والمعروفة باسم تسهيلات الموردين)، فإن المصدر قد يعمل على خصم الكمبيالات لدى احد البنوك في دولة المستورد والحصول على قيمتها فوراً مقابل عمولة يدفعها للبنك الذي قام بعملية الخصم.

ج- اللجوء لشركات تحصيل الديون:

وهو أن تتبع الشركة مستحقاتها المالية بالعملة الأجنبية إلى إحدى شركات تحصيل الديون factory company مقابل التنازل عن نسبة من هذه المستحقات لها، وتصبح شركة تحصيل الديون في هذه الحالة دائناً أصيلاً في مواجهة المدين وعليها تحصيل مستحقاتها منه بدون الرجوع إلى البائع.

د- الحصول على ضمان حكومية:

تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير، وكذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف وذلك مقابل قيام المصدر بتسديد عمولة بسيطة للوكالة كي تتحمل الخسائر التي تنجم عن التأخير عن الدفع أو تقلب سعر الصرف في غير صالح المصدر ومن هذه الوكالات على سبيل المثال وكالة ضمان قروض التصدير، بنك الصادرات والواردات.

وتقوم البنوك التجارية بمنح ائتمان للمصدرين بشروط مسيرة في ظل الضمانات التي تقدمها هذه الوكالات الحكومية ونظراً لاشتداد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للسلع الرأسمالية، فهذه الوكالات أصبحت تعرض دعماً مالياً لتسديد الفوائد التي تحتسب على التمويل الائتماني الذي يمنح للمصدرين.<sup>2</sup> إضافة لتقنيات التغطية الداخلية والخارجية، يمكن اعتبار المشتقات المالية من التقنيات الحديثة للتغطية.

<sup>1</sup>C.Pasco, op cit, p 130.

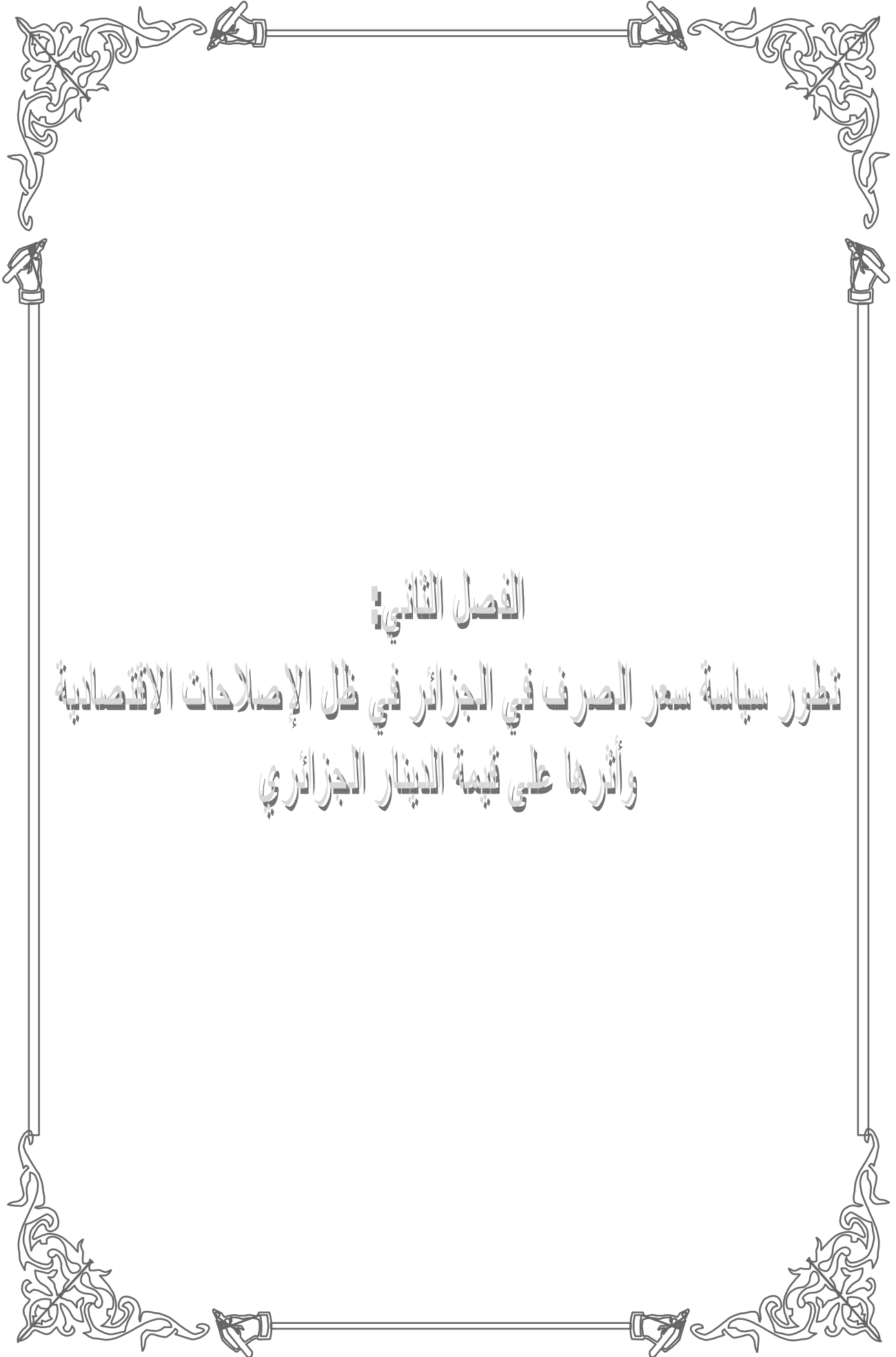
<sup>2</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص ص 191، 193.

خلاصة الفصل الأول:

يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي، ويتم تداول مختلف العملات في سوق الصرف كجزء من النظام النقدي العالمي عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب، وكخلاصة لما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن:

- يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وتكمن أهمية سعر الصرف في تأثيره على كافة المتغيرات في الاقتصاد القومي، كما يعبر عن القدرة التنافسية للبلد.
- لقد شهد النظام النقدي الدولي عدة أنظمة لسعر الصرف بداية بنظام الصرف الثابت حيث يتم ربط العملة بعملة وحيدة أو بسلة من العملات، وصولاً لنظام الصرف المرن أو الحر، كما قد تتدخل الدولة في حالة التقلبات قصيرة الأجل ويسمى هنا بنظام التعويم الموجه أو المدار.
- هناك عديد من النظريات التي فسرت كيفية تحديد سعر الصرف، إلا أن أهمها نظرية تعادل القوة الشرائية، حيث تتحدد القيمة الخارجية للعملة، وفقاً لهذه النظرية على أساس قيمتها الداخلية، أي على أساس قوتها الشرائية داخل بلدها الأصلي.
- تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية التي تتيح للسلطات النقدية تحقيق أهداف معينة منها: مقاومة التضخم، تخصيص الموارد، توزيع الدخل، تنمية الصناعات المحلية، من خلال مجموعة من الأدوات أهمها؛ تعديل سعر صرف العملة، استخدام احتياطات الصرف، استخدام سعر الفائدة، الرقابة على الصرف، وأخيراً إقامة سعر صرف متعدد.
- سوق الصرف الأجنبي هو السوق الذي تباع وتشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداهما بالأخرى، وهو من أكبر الأسواق في العالم.
- ينشأ خطر الصرف من التقلبات المستمرة لأسعار الصرف التي يتعرض لها المتعاملون في هذه السوق، وهناك أساليب وتقنيات يتم اللجوء إليها للتغطية من هذه المخاطر سواء داخلية أو خارجية.





## الفصل الثاني:

تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية  
وأثرها على قيمة الدينار الجزائري

تمهيد:

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل ضعف النمو الاقتصادي بشكل عام، واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الدين، وهذا ما تطلب إعادة النظر كلية في السياسات الاقتصادية خاصة سياسة سعر الصرف، ونتيجة لذلك قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية ومالية شاملة، حيث تحولت من نظام التثبيت إلى نظام التعويم المدار الذي صاحب تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي خلال التسعينات الذي نص عليه صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال تطبيق جملة من التخفيضات، قصد العودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، وكذا التخلي التدريجي عن الرقابة على الصرف التي أثبتت عدم نجاعتها في ظل التوجه الذي يعرفه العالم نحو الانفتاح الاقتصادي، ما جعل الجزائر تتبع منظومة مصرفية جديدة منذ قانون النقد والقرض 90-10، والذي تلتته مجموعة من الإصلاحات والإصدارات الجديدة للعملة المحلية تماشيا مع اتجاه الجزائر إلى تبني شكل من أشكال التعويم لعملتها المحلية، وذلك بإتباع سعر الصرف المرن المدار بداية من سنة 1996، نية منها للوصول إلى التعويم الحر لاحقا، وهو ما سنعرضه من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر**

**المبحث الثاني: أنظمة وسياسات سعر الصرف في الجزائر**

**المبحث الثالث: أثر الإصلاحات الاقتصادية على سياسة سعر الصرف خلال الفترة (1994-2015)**

## المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر

خاضت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تنمية الاقتصاد الوطني، منها الإصلاحات الذاتية والإصلاحات المدعومة من طرف مؤسسات النقد الدولية، وسنحاول من خلال هذا المبحث تناول أهم الإصلاحات المالية والمصرفية والتي باشرتها الجزائر منذ 1971.

### المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري

تميز الاقتصاد الجزائري بمروره بعدة مراحل يمكن إجمالها في ما يلي:

#### الفرع الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال

لقد اختارت الجزائر التوجه الاشتراكي، حيث سارعت إلى إعادة تأميم واسترجاع المؤسسات الجزائرية ذات الملكية العامة، فأعلنت عن إنشاء البنك المركزي الجزائري في ديسمبر 1963 وإنشاء عملة وطنية سنة 1964 تحت اسم "الدينار الجزائري"، وقد قامت السلطات بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، وقطاع المناجم سنة 1967<sup>1</sup>، حيث ارتكزت الجزائر على قطاع المحروقات وإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي على شكل مؤسسات وطنية، وعلى احتكار الدولة لمعظم النشاطات، وعليه تم وضع خطة تنموية تشمل قطاعات إستراتيجية، حيث كانت الأولوية للصناعات الثقيلة.<sup>2</sup> وفي هذه الفترة تم وضع مخططين تنمويين:

- **المخطط الثلاثي (1967-1969):** اعتبر مخططا تجريبيا لأنه أول مخطط تنموي بالنسبة للجزائر بعد الاستقلال وهو مخطط قصير الأجل، وكان الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو 9.06 مليار دينار، وقد شمل القطاع الإنتاجي (الصناعي والزراعي)، وقطاع الخدمات، وكذا القطاع غير الإنتاجي (البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية).

- **المخطط الرباعي الأول (1970-1973):** اهتم المخطط الرباعي الأول بالتصنيع وهذا بإنشاء أنواع من الصناعات التي تشكل في المستقبل قاعدة جهاز إنتاجي صناعي وطني يخدم مختلف القطاعات الأخرى<sup>3</sup>، ويسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة، لذلك قررت الدولة توظيف 30 مليار دينار في قطاع الاستثمار، منها أكثر من 15 مليار دينار لقطاع المحروقات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء خباري، مرجع سابق، ص 187.

<sup>2</sup> أمين صيد، مرجع سابق، ص 218، 219.

<sup>3</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 163، 168.

<sup>4</sup> أمين صيد، مرجع سابق، ص 219.

### الفرع الثاني: مرحلة النمو الاقتصادي (1974-1986)

تمتد هذه المرحلة من بداية الوفرة البترولية إلى غاية ظهور الأزمة البترولية 1986، حيث تم وضع مخططين تنمويين:

- **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):** أهم ما ميزه اهتمامه الكبير بقطاع الصناعة إذ استحوذ هذا القطاع على نسبة 61% من حجم الاستثمارات الفعلية إلى جانب اهتمامه بتحسين الإطار المعيشي والاستهلاكي للسكان،<sup>1</sup> وتمت أيضا إعادة هيكلة القطاع الزراعي من الناحية المؤسساتية في شكل إصلاح زراعي عميق، حيث أن القطاع تحصل إجمالا على استثمارات بلغت نسبتها 15% توزعت بين الزراعة والري،<sup>2</sup> وقد تقرر من خلاله توظيف 100 مليار دينار منها النصف لتقويم المحروقات، مما أدى إلى بروز عدم التوازن لفائدة قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة (كيماوية، ميكانيكية... الخ).<sup>3</sup>

ونظرا لطبيعة الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية والمكلفة وعدم كفاية الموارد المحلية لجأت الجزائر إلى الاقتراض من الخارج، هذا ما أدى إلى الارتفاع المستمر في حجم الديون الخارجية من سنة إلى أخرى، فبعدما كانت الديون الخارجية تقدر بحوالي 0.95 مليار دولار سنة 1970، وصلت إلى 12 مليار دولار في نهاية سنة 1977 لترتفع إلى 17 مليار دولار سنة 1980.<sup>4</sup>

- **المخطط الخماسي الأول (1980-1984):** كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى التحكم في التوازن، والتخفيض من حجم الديون، واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار، وذلك بتحقيق التوازن القطاعي بين الفلاحة والصناعة وزيادة الارتباط بين الصناعة والنشاطات المنتجة وبذلك تم التخلي عن إستراتيجية النمو غير المتوازن المتبعة خلال المخططات السابقة، ولقد رصد لهذا المخطط غلاف مالي قدر بـ 459.21 مليار دينار.<sup>5</sup>

### الفرع الثالث: مرحلة الانكماش الاقتصادي (1986-1999)

تزامنت هذه المرحلة مع تطبيق المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، والذي كان يرمي إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية، إلا أن الأزمة البترولية سنة

<sup>1</sup> ميمي جدابني، إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2013)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 196.

<sup>2</sup> سعدون بوكبوس، **اقتصاد الجزائر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 155.

<sup>3</sup> احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 26.

<sup>4</sup> بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006، ص ص 179، 180.

<sup>5</sup> دلال بن سميحة، **تحليل أثر السياسة الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص ص 218، 219.

1986 أثرت سلبا على توقعات هذا المخطط وجعل الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية، فانهيار أسعار البترول، اظهر جليا الاختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني والتي كانت تخنفي وراء عائدات الصادرات البترولية، حيث سجل عجزا مستمرا في ميزان المدفوعات في الفترة مابين (1986-1989)، وكانت معدلات البطالة تعادل 21 % سنة 1991، وسجل ارتفاع مستمرا في معدلات التضخم حيث انتقل من 8% سنة 1984 إلى 22% سنة 1991، والى أكثر من 30% سنة 1992،<sup>1</sup> ونظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيله الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 إلى 7 مليار دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 مليار دولار سنة 1992 وأكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993 مما تطلب اللجوء لمؤسسات النقد الدولية، للحصول على قروض ومساعدات لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية.<sup>2</sup>

#### الفرع الرابع: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

بسبب الطفرة البترولية مع بداية الألفية الثالثة، قامت الجزائر بإتباع سياسة مالية توسعية منذ سنة 2001، ممثلة في عدة برامج تنموية تضمنت الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة التي مست كل القطاعات، وذلك من اجل دعم التنمية ومعالجة الاختلالات الهيكلية.

#### أولاً- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

لجأت الحكومة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي، وقد تم تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تجسيدا لهذه السياسة التي هدفت إلى دعم النمو الاقتصادي عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، حيث خصص له مبلغ مالي قدر بـ 525 مليار دينار جزائري على مدى أربع سنوات موزع على عدة قطاعات.<sup>3</sup>

#### ثانياً- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بـ 8705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار)، إضافة إلى البرامج الإضافية ليصبح المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 يقدر بـ 9680 مليار دينار (130 مليار دولار).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سعدون بوكبوس، مرجع سابق، ص 192، 195.

<sup>2</sup> علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004، ص 181.

<sup>3</sup> ميمي جديني، مرجع سابق، ص 201.

<sup>4</sup> علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ، مصر، 25-28 جانفي 2015، ص 06.

### ثالثا- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

خصص له 21214 مليار دينار أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11435 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.<sup>1</sup>

✚ وخلال هذه الفترة سجلنا تحسنا في معظم المؤشرات الاقتصادية، حيث تطور الناتج المحلي الإجمالي من 24.2 سنة 2000 إلى 103.09 سنة 2004 ليصل سنة 2014 إلى 165.69 مليار دولار، وارتفاع عجز الموازنة العامة من 400 سنة 2000 إلى 570 سنة 2009 وإلى 1241.8 مليار دينار سنة 2014، بسبب ارتفاع النفقات خاصة المخصصة للبرامج التنموية، وانخفاض الديون الخارجية من 25.26 سنة 2000 إلى 17.19 سنة 2004 وإلى 3.67 مليار دولار سنة 2014 بسبب الدفع المسبق للديون، وارتفاع احتياطي الصرف من 4.41 سنة 2000 إلى 56.12 مليار دولار سنة 2004 إلى 178.93 مليار دولار سنة 2014.

### رابعا- تداعيات الأزمة البترولية على الاقتصاد الوطني:

منذ سنة 2014 بدأت أسعار البترول في التراجع، حيث انخفض تدريجيا من 115 دولار في جوان 2014 إلى أقل من 50 دولار للبرميل في جانفي 2015، أي أكثر من نصف القيمة، وهو ما اثر سلبا على الاقتصاد الوطني حيث ارتفع عجز الموازنة العامة إلى 2553.2 مليار دينار، وارتفع عجز ميزان المدفوعات من 5.88 سنة 2014 إلى 27.54 مليار دولار سنة 2015 وارتفع معدل التضخم من 2.91% سنة 2014 إلى 4.06% سنة 2015.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الإصلاحات المالية والمصرفية الذاتية

بدأت مسيرة الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر سنة 1962، لكن يمكن التسليم بأن الخطوة الفعلية في ذلك كانت إصلاحات سنة 1971 المالية التي حملت رؤية جديدة لعلاقات التمويل وتحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة، وتلتها عدة إصلاحات سنة 1986 وسنة 1990 وذلك تماشيا مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> دادن عبد الغاني وبن طحين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 183.

<sup>2</sup> بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

<sup>3</sup> عبد اللطيف بلغرس، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة عنابة، 22-23 افريل 2003، ص 93.

### الفرع الأول: الإصلاح المالي سنة 1971

إن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للنقد والقرض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري للتنمية، كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المبرمجة في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) وبعدها في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق منذ إصلاح عام 1986

أظهرت التغييرات التي أدخلت على النظام المصرفي الجزائري خلال السبعينات وفي بداية الثمانينات محدوديتها وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به،<sup>2</sup> حيث يعتبر قانون 86-12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986، والمتضمن نظام البنوك والائتمان أول إصلاح حقيقي والأهم من بعد الاستقلال إذ أنه يجسد رغبة الدولة في التخلي عن القواعد السابقة في مجال منح القروض،<sup>3</sup> وبموجب هذا القانون تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة المصرفية وأصبحت القروض أداة فعالة لتنظيم الاقتصاد، كما نص القانون على متابعة القروض الممنوحة لضمان استخدامها والتقليل من خطر استردادها، كما استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية وإدارة أدواتها أما فيما يخص العلاقة بين البنك المركزي والخزينة فقد نص القانون على ضرورة تحديد القروض الممنوحة للخزينة تبعا للمخطط الوطني للقرض، وفي سنة 1988 صدر قانون 88-06 لتغطية النقائص التي تضمنها قانون البنوك والقرض لسنة 1986، والذي يمكن تسميته بقانون استقلالية البنوك، فقد دعم هذا القانون دور البنك المركزي في عمليات ضبط وإدارة السياسة النقدية، كما أتاح للبنوك فرصة اللجوء إلى الخارج للاقتراض أو إلى الجمهور واخضع البنوك إلى القوانين التي تحكم التجارة ليصبح بذلك العمل لمبدأ تحقيق الربحية والمردودية.<sup>4</sup>

### الفرع الثالث: قانون النقد والقرض 1990

يشكل القانون رقم 90-10 الصادر في 14 افريل 1990، والمتضمن قانون النقد والقرض نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري، وعلى الرغم من تعديله جزئيا من خلال الأمر 03-11، الصادر في 26 أوت 2003، إلا أن محتواه العام ما يزال معمول به إلى حد الآن، وقد حمل القانون في طياته أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، ويمكن اختصار مبادئه الأساسية في النقاط التالية:

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 174، 175.

<sup>2</sup> محمود حميدات، *مدخل للتحليل النقدي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 137.

<sup>3</sup> رحيم حسين، *الاقتصاد المصرفي*، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008، ص ص 298، 299.

<sup>4</sup> لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص ص 250، 251.

**أولاً- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** كانت القرارات النقدية تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية، حيث أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.

وقد تبنى قانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءً على الوضع النقدي السائد.

**ثانياً- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:** لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين.

**ثالثاً- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:** كانت الخزينة العمومية في النظام السابق تلعب الدور الأساسي في تمويل المؤسسات العمومية، وكان دور النظام البنكي يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، فجاء قانون النقد والقرض ليضع حد لهذه المشكلة، فأبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليقتصر دورها في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح منح القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يركز أساساً على الجدوى الاقتصادية للمشروع.<sup>1</sup>

**رابعاً- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** كانت السلطة النقدية سابقاً مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أنها السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ للبنك المركزي في أي وقت لتمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، لذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد وكان ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت وتتمثل في هيئة جديدة اسمها مجلس النقد والقرض، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية:

- وحيدة، ليضمن انسجام السياسة النقدية.

- مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

**خامساً- وضع نظام بنكي على مستويين:** ذلك بالتمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبهذا أصبح البنك المركزي يمثل فعلاً بنكاً للبنوك، ويراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقاً لما يقتضيه الوضع النقدي، وبموجب ترأسه للنظام النقدي، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 187، 188.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 198، 199.



### المطلب الثالث: الإصلاحات المدعومة من طرف مؤسسات النقد الدولية

بعد أن وصلت الجزائر إلى حافة الاختناق المالي نتيجة انهيار أسعار البترول وعدم جدوى الإصلاحات الذاتية، قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، فأبرمت عدة اتفاقيات عرفت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي وذلك خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1998.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: الاستعداد الائتماني الأول (Stand by 1) (1989-1991)

دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي نهاية 1988 وبداية 1989 من أجل أن تتحصل على قروض تمكنها من تمويل احتياجاتها، بحيث أقرت الجزائر بأنها سوف تلتزم بشروط صندوق النقد الدولي خصوصا ما تعلق بدخولها لاقتصاد السوق ومع هذا الالتزام تم الاتفاق بين صندوق النقد الدولي والجزائر وذلك بمنحه لقرض بمبلغ 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وهو ما يعادل 200 مليون دولار، كما قدم الصندوق للجزائر قرضا بقيمة 360 مليون دولار في إطار التسهيلات التعويضية وذلك جراء انخفاض أسعار البترول سنة 1988 وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية، ويمكن عموما إبراز أهم العناصر التي مستها الإصلاحات الاقتصادية في النقاط التالية:

- إصلاح النظام المصرفي.
- إعادة النظر في علاقة الدولة بالاقتصاد.
- العمل على إصلاح سعر صرف الدينار.
- وضع تأطير جديد للأسعار.
- إعادة تنظيم التجارة الخارجية.
- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط.<sup>2</sup>

ومن أهم الشروط التي اشترطها صندوق النقد الدولي على الجزائر مايلي:<sup>3</sup>

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الميزانية العامة.
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

<sup>1</sup> لعلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 223.

<sup>2</sup> لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر - تونس)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص ص 186، 187.

<sup>3</sup> لعلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 224.

### الفرع الثاني: الاستعداد الائتماني الثاني Stand by 2 جوان 1991

بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة 1989 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية للجوء لمؤسسات النقد الدولية لإبرام اتفاق جديد في 03 جوان 1991 لمدة عشرة أشهر ووافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربعة أقساط، تم سحب ثلاثة أقساط إلا القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية إذ تم توجيه القرض إلى أغراض أخرى غير مدرجة في الاتفاق.

وكان الغرض من هذا القرض ما يلي:

- التقليل من تدخل الدولة والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة.
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف.
- اشتراط الصندوق مقابل منح القروض العديد من الشروط يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.
- المراقبة الكمية للقروض وتحرير سعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية.
- القيام بتخفيض سريع للدينار إلى غاية مارس 1991.
- توسيع مجال تحرير الأسعار.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع 1994-1998

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثالثة لمؤسسات النقد الدولية لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي، والذي يمتد على مرحلتين:

#### أولاً- مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 افريل 1994 إلى 21 ماي 1995:

ازدادت الوضعية الاقتصادية تأزما بداية من سنة 1994 نتيجة انهيار أسعار البترول، مما دفع السلطات الجزائرية إلى عقد اتفاق ثالث في بداية 22 افريل 1994 إلى غاية 21 ماي 1995 والذي قدر بـ 731.5 مليون وحدة سحب خاصة لتدعيم هذا البرنامج، حيث ركزت السياسة الاقتصادية والنقدية في إطار برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995) على تحقيق جملة من الأهداف هي:<sup>2</sup>

- الحد من توسع الكتلة النقدية M2 بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة.

<sup>1</sup> لطلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص ص 224، 225.

<sup>2</sup> سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 227.

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في افريل 1994، أي 1 دولار مقابل 36 دينار قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء.
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 و6% سنة 1995.
- إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة.
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك ورفع معدلات الفائدة الدائنة للادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية وموجبة لإحداث منافسة على تعبئة الادخارات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار برفع الإنتاجية رأس المال ومن ثم رفع معدل النمو الحقيقي المبتغى تحقيقه خلال هذه الفترة.

### ثانيا- برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998):

هو برنامج متوسط المدى بدأت الجزائر تطبيقه انطلاقاً من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 بقيمة 1.169 مليون وحدة سحب خاصة بما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي الذي كان الهدف منه هو إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وللوصول إلى ذلك، فان أهداف الاتفاق هي:<sup>1</sup>

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي.
- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره المرفق بإنشاء سوق مابين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 1 جانفي 1996.
- التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري من 6.9% في (1994-1995) إلى 2.2% خلال (1997-1998).
- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأسمالها بنسبة 20% ابتداء من 1998.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 195، 196.

## المبحث الثاني: أنظمة وسياسات سعر الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولاً إلى سعر الصرف المرن، وتميزت تحديداً بالطابع الإداري أو بالنظرة الشمولية فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية، فضلاً عن تأثير فترة الرقابة على الصرف في ظهور الاختلالات الاقتصادية وصولاً إلى فترة الإصلاح، وما احتوتها من تدابير وإجراءات حررت العملة الجزائرية من القيود التي كانت مفروضة عليها.

### المطلب الأول: نظام الصرف الثابت

قد عرف هذا النظام صيغتين هما:

#### الفرع الأول: تثبيت صرف الدينار بعملة واحدة (1964-1973)

تميز النظام النقدي الدولي في هذه الفترة باستقرار أسعار الصرف وذلك بسيادة قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث يتعين على أي بلد عضو في صندوق النقد الدولي أن يصرح على تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي.<sup>1</sup>

لذا حددت الجزائر سعر صرف الدينار بـ 0,18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي.

تجدر الإشارة هنا، أن بنك فرنسا قد تعرض لهجمات مضارية حادة، عقب أحداث سنة 1968، اضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت من سنة 1969 من 4,9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5,5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي.<sup>2</sup>

وتجسدت السيادة عبر إنشاء ثلاث مؤسسات رئيسية: الخزينة، البنك المركزي، الصندوق الجزائري للتنمية، وكذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وسيتم عرضهم كما يلي:<sup>3</sup>

- **الخبزينة:** نشأت الخبزينة في أوت 1962 وأخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة الخبزينة، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي لم يتمكن من الاستفادة من طرف المؤسسات المصرفية المتواجدة،

<sup>1</sup> لعلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 290.

<sup>2</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص 155.

<sup>3</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي واثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص ص 136، 137.

وقامت الوظيفة الاستثنائية "لقروض للاقتصاد" للخرينة وخاصة عند تطورها في المستقبل بالرغم من تأميم البنوك (1966-1967) وإرادة إدماجها في الدائرة الاقتصادية سنة 1971.

- **البنك المركزي الجزائري:** تم إنشاء بنك مركزي جزائري بموجب القانون رقم 62-144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962 حيث أسندت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية، وتوجيه ومراقبة القرض، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، وقد كلف بشكل استثنائي ومرحلي (63-64) بالمنح المباشر للقروض تحت شكل تسبيقات، وخاصة قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي كان يعاني من عجز لتعويض البنوك وهيئات القرض التي امتنعت عن تمويل المشاريع الاقتصادية، ولذلك تدخل البنك المركزي بشكل مباشر لتمويل هذه المشاريع.

- **الصندوق الجزائري للتنمية:** أنشئ الصندوق بتاريخ 07 ماي 1963، وأخذ أصول صندوق التجهيز لتنمية الجزائر والصندوق الوطني للمناقصات العامة، ومنح صلاحيات واسعة لم يمارسها إلا قليلا وخاصة بصفته بنك أعمال ومن مهامه تجميع الادخار المتوسط والطويل الأجل، وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للجزائر التي كلف بها سنة 1971 في إطار الإصلاح المالي الذي تم الشروع فيه بهذا التاريخ، وتحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل الطويل الأجل.

- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** أنشئت هذه المؤسسة بموجب القانون 227-64 في أوت 1964 ومن مهامها تجميع ادخار العائلات وتمويل احتياجاتها للسلع المعمرة وخاصة السكن، وتم استرجاع جميع أصول الصناديق التي كانت موجودة في السابق، ووجه نشاطها فيما بعد نحو تمويل البرامج المخططة للسكن الجماعي وإقراض الهيئات المحلية والاكنتاب في سندات التجهيز.

كما شرعت الجزائر، خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي، في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي: دينار جزائري واحد يساوي 1,25 فرنكا فرنسيا أو 1 فرنك فرنسي = 0,888 دينار جزائري، بين أوت 1969 وديسمبر 1973.

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973.<sup>1</sup>

أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقيات بروتون وودز، وتعويم أسعار الصرف، ثم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977، وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج وهو:<sup>2</sup>

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيف عبئ تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبئواتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تتازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

ولقد أدت إدارة سعر صرف الدينار الجزائري بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة وكان سعر العملة الصعبة بالدينار الجزائري لا تربطه أية علاقة بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا ابتعد سعر صرف الدينار شيئاً فشيئاً عن الواقع الاقتصادي للبلاد، كما نجم عن ذلك استخدام المورد الأكثر ندرة والمتمثل في العملة الأجنبية.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: تثبيت سعر الدينار بسلة من العملات (1974-1987)

أمام انهيار نظام بريتون وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات في سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 استعمال نظام يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة قصد الاحتفاظ على استقراره وكذا استقلالته عن أي عملة من العملات القوية،<sup>4</sup> وهذه السلة مكونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطى كل عملة وزناً داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانمركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشيلينغ النمساوي).

<sup>1</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص 155، 156.

<sup>2</sup> شعيب بونوة وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر (نمذجة قياسية للدينار الجزائري)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 05، 2011، ص 123.

<sup>3</sup> أمين صيد، مرجع سابق، ص 258.

<sup>4</sup> محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011، ص 55.

ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبله<sup>1</sup> بإتباع الخطوات التالية:<sup>2</sup>

❖ حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب

التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار  $\frac{\$/jio - \$/jin}{\$/jin}$  على أن تؤخذ القيمة الأكبر من بين المتغيرين

$\$/jio$  أو  $\$/jin$  كمقام لحساب التغير النسبي، حيث:

-  $\$/$ : الدولار الأمريكي.

-  $ji$ : كل عملة من العملات الصعبة الثلاثة عشر التي تكون سلة الدينار الجزائري.

-  $\$/jio$ : سعر \$ بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة في سنة الأساس

(1974).

-  $\$/jin$ : سعر \$ بالنسبة لكل عملة من العملات المكونة للسلة السائد يوم التسعير.

-  $O$  و  $n$ : سنة الأساس (1974) ويوم التسعير على التوالي.

❖ حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار

الأمريكي، أي مجموع التغيرات النسبية  $\$/ji$  مرجحة بالمعامل ( $ai$ ) حيث يمثل هذا المعامل وزن كل

عملة في السلة.

❖ حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري، ويتم هذا الحساب وفق الطريقة

الآتية:

$$(\$ / DA)_n = (\$ / DA)_0 (1 + \text{مجموع التغيرات النسبية } (\$/ji) \text{ مرجحة بالمعامل } ai)$$

-  $(\$ / DA)_n$  = سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.

-  $(\$ / DA)_0$  = سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في سنة الأساس 1974.

يتم بعد هذه العملية حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المستعملة من

طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

<sup>1</sup> لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص ص 291، 292.

<sup>2</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص 157، 158.

بإتباع هذه السياسة أصبح سعر صرف الدينار يتحدد لاعتبارات إدارية وليس لاعتبارات تتعلق بالوضع الاقتصادية والمالية الداخلية، وذلك لخدمة إستراتيجية التنمية، حيث كانت الاستثمارات على رأس كل الأولويات في تلك الفترة، وأدى توفر وسائل الدفع الخارجية جراء ارتفاع سعر البترول والداخلية باللجوء إلى الإصدار النقدي إلى جعل القرار الاقتصادي يقوم على الفصل بين المتغيرات الحقيقية والمالية، أي أنه بعيد عن الواقع الاقتصادي مما نتج عنه عدة آثار سلبية ومن أهمها: الإجحاف وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1988-1994)

نظراً للأزمة الاقتصادية سنة 1986 كما ذكرنا سابقاً استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ أن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكان لا بد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي، وهذا وفقاً لطريقة الانزلاق التدريجي وهي الطريقة الأولى في إجراء عملية تعديل سعر الدينار الجزائري في تنظيم الانزلاق التدريجي، ويكون هذا الانزلاق مراقباً من طرف السلطات النقدية، طبقت هذه الطريقة خلال فترة طويلة نوعاً ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى بداية سنة 1991 ويعود سبب تبني طريقة الانزلاق إلى:<sup>2</sup>

- ضعف احتياطات الصرف المتاحة.

- زيادة ثقل خدمة الدين الخارجي.

ويمكن تتبع عملية الانزلاق من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> لطلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 292.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)، مرجع سابق، ص ص 140، 141.



الجدول رقم 01: تطور سعر صرف الدينار الجزائري ما بين 1987-1991 بالنسبة للدولار الأمريكي

الملاحظة	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ عملية الانزلاق
-	4.936	نهاية 1987
بداية عملية الانزلاق	8.032	نهاية 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشيًا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات	12.1191	نوفمبر 1990
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره، وإمكانية تحرير التجارة الخارجية عموماً والواردات خاصة	15.8889	نهاية جانفي 1991
-	16.5946	نهاية فيفري 1991
استقراره عند هذا المستوى مدة ستة أشهر	17.7653	نهاية مارس 1991
تخفيض صريح بنسبة 22% وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994	22.5	نهاية سبتمبر 1991

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 161.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عملية الانزلاق التدريجي عرفت تسارعاً معتبراً، بداية من شهر نوفمبر 1990، وهي المرحلة التي ميزتها إصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة، والهدف من ذلك بلوغ مستوى مقبول يمكن الدينار من استقراره، وفي نهاية سبتمبر 1991 قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22 % مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بموجب الاتفاق الثاني (ستاند باي 2) المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991.

وقد أدى الانزلاق والتخفيض الصريح إلى انخفاض قيمة الدينار بشكل قوي، ولأن هذا التخفيض كان عبئاً ثقيلاً على الشركات وأيضاً المستهلكين، قررت السلطات إعطائه فترة راحة بالرجوع مرة أخرى إلى التسيير الإداري للعمليات الرسمية وذلك بتثبيت سعر الصرف الاسمي في قيمته المحددة في نهاية 1992 بـ 23 دينار/دولار تقريباً ومعادلته السوق الموازي للعمليات سنة 1993.<sup>1</sup>

ومن أجل تقليص الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، وبالاتفاق مع صندوق النقد الدولي كان هناك تخفيض ثاني سنة 1994 بنسبة 40.17%، وبذلك دخل الدينار الجزائري مرحلة التعويم المدار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سمير ايت يحيى، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2011، ص 66.

<sup>2</sup> سمية زيار وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجامعة الأردنية، 2009، ص 361.

### المطلب الثاني: نظام الصرف المرن

أدخلت الجزائر تغييرات تتمثل في تحديد سعر الصرف حسب جلسات التثبيت القائمة على العرض والطلب، عوض التحديد الإداري بداية من سنة 1995، حيث دخلت الجزائر في مطلع سنة 1996 في نمط الصرف العائم الموجه بقوى السوق، وتخلت نهائياً عن نمط الصرف الثابت والتحديد الموجه إدارياً لسعر الصرف من خلال سلة العملات.

#### الفرع الأول: نظام جلسات التثبيت ( من أكتوبر 1994 إلى ديسمبر 1995 )

في أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت "Fixing" بداية من 01 أكتوبر 1994، كمرحلة تمهيدية لنظام أو نمط الصرف العائم الموجه وتعرف جلسات التثبيت على أنها جلسات تهدف إلى تحديد سعر الصرف التوازني عن طريق المناقصة بموجب التعليمية رقم 61-94 الصادرة في 28 سبتمبر 1994، حيث تم تحويل الدينار ولو جزئياً وفق قوى العرض والطلب، مما سمح بالارتفاع التدريجي لحجم المبادلات الخارجية، وتضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، الذي كان مرفوق ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 31 ديسمبر 1995، كما ساهمت برامج الاستقرار وتحسن مستوى الاحتياطي الصرف إلى إنشاء سوق صرف مابين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري.

#### الفرع الثاني: قابلية تحويل الدينار

مع بداية تحرير التجارة الخارجية التي كانت في سنة 1990 تم كذلك تعزيز قابلية تحويل الدينار فيما يخص عمليات التحويل الجارية، إلى غاية سنة 1991 الذي تم من خلالها تعزيز قابلية تحويل الدينار على عمليات التجارة الخارجية، وفي ظل تبني نظام الصرف العائم في غضون سنة 1994 تم تحرير المدفوعات على جميع عمليات الاستيراد، وفي جوان 1995 تم السماح للمقيمين بتحويل الدينار إلى عملات أجنبية، إذا تعلق الأمر بالمعالجة الطبية في الخارج أو مواصلة الدراسة بشرط أن يكون الملف مرفق ببيانات تثبت الوجهة والغرض، مع وضع سقف للتحويل لا يمكن للمستفيد أن يتجاوزها، وكذلك في 28 أوت 1997 رخص البنك المركزي للمسافرين إلى الخارج القيام بعملية التحويل في حدود مبلغ سنوي معين والذي تم تنفيذه في 15 سبتمبر

1997 على مستوى كل البنوك التجارية والمؤسسات المالية، كما رخص البنك المركزي للطالبيين على العملات الأجنبية من أجل الدفع أو التحويل فيما يخص المعاملات الجارية، ما عدا تحويلات رؤوس الأموال،<sup>1</sup> بالتالي دخلت الجزائر مرحلة قابلية تحويل الدينار التي تبعتها في نفس الوقت إجراء الرقابة على الصرف المطبق بصرامة خاصة فيما يتعلق الأمر بالتوافق بين التدفقات المالية وتدفقات السلع والخدمات بين الجزائر وباقي دول العالم.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية اتجهت نحو تحرير سعر صرف الدينار الجزائري والنظام المصرفي، والتي كانت بداية انطلاقها متزامنة مع أزمة 1986 وفي إطار التركيز على وضعية الدينار الجزائري كانت تهدف في مجمل هذه الإصلاحات، إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي وفي نفس الوقت إعطاء فرصة للحكومة والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأن تتجاوب مع هذا التغيير بالشكل التدريجي كذلك، طمعا في انتعاش وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية، مع العلم أن الخطوات التحريرية التي مست نظام صرف الدينار، انتهت بالتعويم المدار للدينار الجزائري.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الصرف

قبل عقد التسعينات كانت سياسة الصرف تتماشى مع المنهج الاقتصادي المتبع، وهو مركزية القرارات إن لم نقل أن هذه السياسة كانت مهمشة لأن الدينار الجزائري كان مجرد وحدة حساب، ومع حلول سنة 1988 استرجعت سياسة الصرف مكانتها من خلال تخصيص عملات أجنبية للبنوك التجارية في إطار سقف ائتمانية، وبعد عام 1990 كانت القفزة النوعية لهذه السياسة بالاتجاه للمرونة،<sup>4</sup> ومن خلال هذا المطلب سنوضح مراحل تطبيق سياسة الرقابة على الصرف حسب متطلبات كل مرحلة.

<sup>1</sup> محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري)، مرجع سابق، ص 55، 56.

<sup>2</sup> سمير ايت يحي، مرجع سابق، ص 67.

<sup>3</sup> محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري)، مرجع سابق، ص 56.

<sup>4</sup> الزهرة بن بركة، دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، جوان 2013، ص 207.

## الفرع الأول: سياسة الرقابة على الصرف قبل 1990

### أولاً- مرحلة 1962-1970: <sup>1</sup>

- تميزت هذه المرحلة بسياسة رقابة تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية ومن بين الأدوات المستعملة في هذه السياسة:
- نظام الحصص\* الذي قيد التجارة الخارجية، وكل العمليات المدفوعة بالعملات الأجنبية، من خلال خضوعها لترخيص من وزارة المالية.
  - الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية، وإبرام الاتفاقيات الثنائية قصد تنويع وتوسيع العلاقات مع الخارج.

### ثانياً- مرحلة 1971-1977: <sup>2</sup>

- تمثلت أهم أهداف الرقابة على الصرف خلال هذه الفترة في الهدفين التاليين:
- تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره واستقلاله اتجاه العملات القوية.
  - جعل الاقتصاد الوطني بعيداً عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن أزمات الأسواق والأسعار العالمية.
- نظراً لما تميزت به هذه الفترة من ظهور الاحتكارات التي تديرها الشركات الوطنية لحساب الدولة وانطلاق الخطة الرباعية الأولى والثانية، قامت الحكومة بوضع مجموع من الإجراءات كإقرار ترخيص إجمالي للواردات يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئات المستفيدة من الواردات بالإضافة إلى تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

### ثالثاً- مرحلة 1978-1990:

شهدت سنة 1978 منعطفاً بارزاً في سياسة الرقابة على الصرف بصدور القانون، الذي نص صراحة على إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية وإقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى، كما حددت فترة انتقالية تميزت بتوسيع الرقابة على نظام الواردات ليشمل أيضاً مجال الصادرات، حيث تم صياغة برنامجاً إجمالياً للصادرات\* PGE يسير عن طريق تراخيص إجمالية للصادرات بالنسبة للمؤسسات العمومية وعن طريق إجازات التصدير بالنسبة للمؤسسات الخاصة، ولهذا أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار تكون خاضعة للترخيص المسبق

<sup>1</sup> علي بن قنور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 132.

\* نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، أصبحت كل من الصادرات والواردات تخضع لاحترام الحصص المقررة لها، والحصول على ترخيص مسبق من طرف وزارة المالية، من أجل حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري وإعادة توجيه الواردات والحد من السلع الكمالية.

<sup>2</sup> لعلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 294.

\* هو برنامج ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

للتصدير مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم،<sup>1</sup> كما أن صدور قانون القرض والبنك سنة 1986 ضمن الإصلاحات التي باشرتها الدولة نتيجة الأزمة، حدد بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية وأعطاه دور أكبر في مجال الصرف، فأصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية،<sup>2</sup> وأمام النقائص والعيوب التي ميزت قانون 1986 جاء القانون 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86-12 الذي دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية وإعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات أعطى نتائج ملموسة في تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي، وأدى هذا التطور في الإطار التقني للصرف، إلى إلغاء كل من التراخيص الإجمالية للتصدير والاستيراد وإلغاء الرقابة المسبقة، وبالتالي تكريس دور البنك المركزي ودور المصارف التجارية حيث تقوم البنوك التجارية بالرقابة اللاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية بتفويض من البنك المركزي، وعليه فإن الرقابة على الصرف لم تعد من صلاحيات وزارة المالية فحسب، بل تقتسم هذه الصلاحيات مع البنك المركزي، كما أنشئت لجنة خاصة لمتابعة القروض الخارجية ومنح الموافقة فيما يخص القروض الخارجية.<sup>3</sup>

#### الفرع الثاني: سياسة الرقابة على الصرف بعد صدور القانون (90-10)

تعتبر هذه المرحلة حاسمة في تاريخ الاقتصاد الجزائري من حيث التوجه الاقتصادي والذي تمثل في التخلي عن نمط التسيير الاشتراكي وبداية التحول نحو اقتصاد السوق حيث كرس صدور قانون 90-10 في أبريل 1990 ميكانيزمات اقتصاد السوق، وأرسى هذا القانون القواعد التنظيمية والتسييرية للبنوك والمؤسسات المالية.<sup>4</sup>

لقد منح هذا القانون نسبة من الاستقلالية لبنك الجزائر في التسيير والإدارة، وبموجبه أصبحت مراقبة وتنظيم الصرف من اختصاصات بنك الجزائر، ويرخص لمجلس النقد والقرض بوضع المعايير التي تنظم عمليات الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، وسمح بالتنظيم الخاص بمراقبة الصرف وحركة رؤوس الأموال لغير المقيمين إدخال رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطاتهم الخاصة التي تخرج عن إطار هيمنة الدولة ويسمح بتحويل الأرباح والمداخيل الناتجة عنها، يقوم مجلس النقد والقرض بتنظيم إجراءات التحويل وقد حدد القانون 90/03 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 بدقة شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر في شكل

<sup>1</sup> محمود حميدات مرجع سابق، ص 180.

<sup>2</sup> Mourad Madouni, Le mésalignement du taux de change reel du dinar algérien, thèse de doctorat en sciences économiques, option Finance, université Tlemcen, faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, 2014-2015, p 102.

<sup>3</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص 180.

<sup>4</sup> Mourad Madouni, op cit, p102.

استثمارات ثم إعادة تحويلها إلى الخارج مع المداخل الناجمة عنها، أما فيها يخص مراقبة الصرف فقد حدد النظام رقم 92-04 المؤرخ في 22 مارس 1992 شروط وقواعد تنفيذ هذه المراقبة وإنجازها، ويمكن تفويض حق تسيير الصرف إلى الوسائط المالية المعتمدة خاصة فيما يتعلق بتسيير وسائل الدفع بالعملة الأجنبية التي لا تنتج مباشرة عن إيرادات المحروقات.

ألغي نظام الرقابة المسبق، واستبدل بنظام آخر يعرف بنظام الموازنات بالعملة الصعبة، حيث يجري تصحيح هذه الموازنات مراعاة لاحتياجات كل مؤسسة حسب المتوفر والمرتب من العملة الصعبة، وقد أدرجت الاحتياجات الاقتصادية للمؤسسات الخاصة في ميزانية العملات الصعبة الممنوحة للغرفة التجارية.<sup>1</sup>

إن سياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمن ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل، أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي، كما أن إتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات الخاصة عن طريق السوق النظامي لتمكينها من استيراد حاجياتها وفق ضوابط محددة، وإعادة المنحة السياحية السنوية للأشخاص الطبيعيين وذوي المهام المحددة، أدى إلى تقليص الطلب على الصرف من السوق الموازي بجزء معتبر وهذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازي واقترابه من السعر الرسمي، خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002 باعتباره العملة الأكثر طلبا، وقد كان متوسط سعر الصرف في السوق الموازية وصل حدود 16 دج للفرنك الفرنسي الواحد خاصة خلال فترة وسط التسعينات أي ما يقارب ضعف السعر الرسمي.

ارتكز نظام الرقابة بداية من سنة 2000 على تصريحات البنوك والمؤسسات المالية على أساس المستندات، والقيام بمهام تفتيشية منتظمة لدى هذه الهيئات بالنسبة للرقابة بعين المكان، وأصبح نشاط الرقابة والإشراف على البنوك والمؤسسات أكثر فعالية، كما أن هناك وظائف رئيسية للإشراف والرقابة البنكية وهي: الإشراف العام على النظام البنكي، تفتيش المؤسسات البنكية في عين المكان، الرقابة على عمليات التجارة الخارجية والتحويلات، والرقابة على جهاز مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، من جهة أخرى تم تأسيس جهاز الرقابة الداخلية سنة 2002 بواسطة نظام أصدره مجلس النقد والقرض، حيث أصبح لزاما على البنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بتحضير دفاتر الإجراءات المتعلقة بمختلف أنشطتها.

وخلال السنوات 2002-2006 خضعت كل الهيئات البنكية للرقابة بعين المكان، بالارتباط مع تطبيق الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، تدعم الإطار القانوني والتنظيمي للإشراف بإصدار القانون المتعلق بمكافحة تبييض الأموال، حيث كلف بالإشراف البنكي المفتشية العامة لبنك الجزائر واللجنة المصرفية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص 164.

<sup>2</sup> خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص ص 143، 144.

## المبحث الثالث: أثر الإصلاحات الاقتصادية على سياسة سعر الصرف خلال الفترة (1994-2015)

على إثر الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر عند الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، تأثر نظام الصرف ليتناسب مع متطلبات النظام الاقتصادي الجديد.

### المطلب الأول: المنظومة المصرفية بعد قانون النقد والقرض

رغم أن قانون النقد والقرض لازال معمولاً به لحد اليوم، إلا أنه تم تعديله من خلال مجموعة من القوانين والمراسيم التي تنظم سوق الصرف والمنظومة المصرفية بشكل عام.

### الفرع الأول: سوق الصرف ما بين البنوك

من جملة إجراءات الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي إنشاء سوق صرف ما بين البنوك حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملة الأجنبية وفقاً لقرار رقم 08/95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 والتحول من نظام ربط الدينار بسلة من العملات إلى نظام التعويم الموجهة أو المدار قصد تخفيض قيمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات،<sup>1</sup> وتنقسم هذه السوق إلى سوق الصرف الفوري وسوق الصرف الآجل، وفي 02 جانفي 1996 انطلق نشاطها بصفة فعلية وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بعمليات التالية:

- بيع العملات الوطنية (الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.
- بيع وشراء عملات أجنبية قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- بيع وشراء بين المتدخلون في سوق الصرف البيئية العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية حيث أن أسعار الصرف تتحدد في هذه السوق حسب قانون العرض والطلب، كما يقوم الوسطاء باستمرار بتقديم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري ويمكن لهؤلاء الوسطاء إجراء مقاصة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الاستحقاق.

غير أن بنك الجزائر يبقى كعارض وحيد يسيطر على سوق الصرف في تلبية احتياجات المتعاملين الاقتصاديين فيما يخص العملات الصعبة كما تم خلق وتوسيع مكاتب الصرف، حيث أنشأت مكاتب الصرف بموجب القانون 07/95 المؤرخ في 13 ديسمبر 1995 والتعليمة 16/8 المؤرخة في 18 ديسمبر 1996 غير أن تطبيقها لازال في بدايته رغم منح الاعتماد لبعض المكاتب، وهذه المكاتب بوسعها توسيع حركة التعامل

<sup>1</sup> الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 06، 2009، ص 129.

بالعملات الصعبة واستيعاب حجم معتبر من الأموال، ومن أهم المتدخلين في هذه السوق، البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدون وبنك الجزائر، وتتمثل وظائف هؤلاء في:

- الوسطاء المعتمدون يكون تدخلهم بهدف تنفيذ أوامر زبائنهم والعمل من أجل تحسين مردودية خزيرتهم بالدينار الجزائري وبالعملات الصعبة.

- أما بنك الجزائر، فيتدخل لحساب زبائنه ولحسابه الخاص في إطار تسيير احتياطاته من الصرف الأجنبي وسعر الصرف.

- مكاتب الصرف يمكن أن تكون هيئة أو وكالة للصرف، ويتم إنشاؤها حسب المقاييس المطابقة للقانون التجاري، وتقوم بتحقيق عمليات بيع وشراء العملات الصعبة مقابل العملة الوطنية، وتسهيل عمليات الصرف الآلي، أوراق مصرفية، شبكات السفر المحررة بالعملات الصعبة القابلة للتحويل ولأجل تحقيق العمليات يستعمل المتدخلون مختلف الوسائل مثل: التلفون، التلكس....الخ.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: أهم التنظيمات والتعديلات المصرفية بعد قانون النقد والقرض

لقد تلى قانون النقد والقرض العديد من التعديلات، والتي يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

#### أولاً-خلال الفترة 1994-1999:

- النظام رقم 94-01 المؤرخ في 25 شوال 1414 الموافق لـ 6 أبريل 1994، يتضمن إنشاء مجموعة من الدينائر الجزائرية بقيم 50 و 20 و 10 و 5 و 2 و 1 و 0.5 و 0.25 دينار.<sup>2</sup>

- النظام رقم 94-18 المؤرخ في 21 رجب 1415 الموافق لـ 25 ديسمبر 1994، يتضمن قيد العمليات بالعملة الصعبة ( واحتوى على إلزام البنوك والمؤسسات تسجيل قيد محاسبي بالعملة الصعبة سواء العمليات الفورية أو العمليات لأجل).<sup>3</sup>

- النظام رقم 95-07 المؤرخ في 30 رجب 1416 الموافق لـ 23 ديسمبر 1995، يعدل ويعوض النظام 92-04 والمتعلق بمراقبة الصرف (منح بنك الجزائر السلطة التامة في مراقبة الصرف).<sup>4</sup>

- النظام رقم 97-03 المؤرخ في 16 رجب عام 1418 الموافق لـ 17 نوفمبر 1997، يتعلق بغرفة المقاصة وكيفية عملها (تخضع لسلطة البنك المركزي).<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص 166.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 56، 1994، ص 21.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 10، 1995، ص 37.

<sup>4</sup> الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، 1996، ص 20.

<sup>5</sup> الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17، 1998، ص 38.



ثانيا- خلال الفترة 2000-2009:

- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 04 ذي الحجة 1421 الموافق لـ 27 فيفري 2001، يعدل ويتمم القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض (حدد مهام مدير البنك المركزي ونوابه وعدم خضوعهم لقواعد الوظيف العمومي باعتبارهم ممثلين عن الدولة لدى المؤسسات الدولية).<sup>1</sup>
- النظام رقم 02-04 المؤرخ في 7 ذي القعدة 1423 الموافق لـ 09 جانفي 2003، يتم النظام 91-08 المتعلق بتنظيم السوق النقدية (إلزام البنوك والمؤسسات المالية على إجراء العمليات بينهم على مستوى السوق النقدية).<sup>2</sup>
- النظام رقم 03-11 المؤرخ يوم 26 أوت 2003، يهدف إلى تحديد كل ما يتعلق بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري) والإصدار النقدي، كما يحدد أيضا كل ما يتعلق ببنك الجزائر وهيكله وتنظيمه وعملياته وتسييره ومراقبته وكذا صلاحياته، ويحدد مجلس النقد والقرض وتشكيلته وصلاحيته، وكذلك يحدد التنظيم المصرفي ومراقبة البنك والمؤسسات المالية.<sup>3</sup>
- النظام رقم 06-01 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1427 الموافق لـ 14 ماي 2006، يتضمن إصدار عملة نقدية بـ10 دينار وتداولها.<sup>4</sup>
- هو النظام رقم 07-01 المؤرخ يوم 03 فيفري 2007، ويهدف هذا النظام إلى تحديد مبدأ قابلية تحويل العملة الوطنية للعملات الأجنبية الجارية والقواعد المطبقة على التحويلات من وإلى الخارج والمرتبطة بهذه العمليات وكل حقوق وواجبات متعاملي التجارة الخارجية والوسطاء المعتمدين (لا يمكن القيام بعمليات الصرف بين الدينار الجزائري والعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة إلا لدى الوسطاء المعتمدين أو بنك الجزائر).<sup>5</sup>
- النظام رقم 08-04 المؤرخ يوم 25 ذي الحجة 1429 الموافق لـ 23 ديسمبر 2009، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر (البنوك بـ 10 مليار دينار جزائري، والمؤسسات المالية بـ 3.5 مليار دينار، حسب طبيعة البنك والمؤسسة المالية وفقا للأمر 03-11).<sup>6</sup>

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، فيفري 2001، ص 4.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، فيفري 2003، ص 24.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، 27 أوت 2003، ص 20.

<sup>4</sup> الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 62، أكتوبر 2006، ص 22.

<sup>5</sup> الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، 13 ماي 2007، ص 16.

<sup>6</sup> الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72، ديسمبر 2008، ص 34.

- النظام رقم 09-02 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1430 الموافق لـ 26 ماي 2009، يتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها<sup>1</sup>.

### ثالثا- خلال الفترة 2010-2015:

- مرسوم تنفيذي رقم 11-34 المؤرخ في 24 صفر 1432 الموافق لـ 29 جانفي 2011، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 97-257 الذي يضبط أشكال محاضر معاينة مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصراف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وكيفيات إعدادها.<sup>2</sup>

- النظام رقم 12-02 المؤرخ في 9 رجب 1433 الموافق لـ 30 ماي 2012، يتضمن إنشاء وإصدار وتداول ورقة نقدية بقيمة 2000 دينار جزائري.<sup>3</sup>

- النظام رقم 11-02 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1432 الموافق لـ 24 مارس 2011، يتضمن إنشاء وإصدار وتداول قطعة نقدية معدنية بقيمة 200 دينار جزائري.<sup>4</sup>

- النظام رقم 13-02 المؤرخ في 15 محرم 1435 الموافق لـ 19 نوفمبر 2013، يتضمن سحب من التداول الأوراق النقدية بقيمة 100 دينار من صنف 1981 و 1982، و 200 دينار 20 دينار من صنف 1983.<sup>5</sup>

- النظام رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ 6 مارس 2016، يعدل ويتم النظام 07-01 المتعلقة بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة<sup>5</sup>، وتضمن هذا النظام ما يلي:

❖ تجرى عمليات الصراف بين الدينار الجزائري والعملات الأجنبية لدى الوسطاء المعتمدين و/ أو لدى بنك الجزائر.

❖ يخصص بنك الجزائر لمكاتب الصراف القيام بعملية شراء مقابل العملة الوطنية للأوراق النقدية وللشيكات السياحية المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لدى أشخاص طبيعية مقيمة وغير مقيمة.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، سبتمبر 2009، ص 17.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 08، فيفري 2011، ص 8.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، مارس 2011، ص 36.

<sup>4</sup> الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 36، جوان 2012، ص 47.

<sup>5</sup> الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 20، افريل 2014، ص 31.

<sup>5</sup> الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17، 16 مارس 2016، ص 39.

### المطلب الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر

تشكل كل من تيزي وزو، وهران، الجزائر العاصمة وقسنطينة نقاطا أساسية لبيع وشراء العملة الصعبة في السوق الموازية، التي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني، فقد شاع انتشار سوق الصرف الموازية في الجزائر مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري في بداية الثمانينات، ويطور عادة هذا السوق نظرا لقلّة العملة، أين يصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة فيدفع من يرغب الحصول عليها بشرائها من سوق الصرف الموازي مهما كان سعرها، وهذا ما يشجع بدوره مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: أسباب تنامي سوق الصرف الموازي في الجزائر

يمكن ذكر أهم الأسباب التي ساعدت على تنامي هذا السوق في الجزائر فيما يلي:<sup>2</sup>

**أولاً- المركزية في الحصول على العملة الصعبة:** إذ لا توجد سوق حرة رسمية يمكن تحويل العملة فيها بدون قيود، وإنما يقتصر الأمر فقط حكرا على البنوك وبمبالغ محددة.

**ثانيا- تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل إلى العملة الصعبة:** فالسلطات الجزائرية تحدد المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة بـ 15000 دج لمن يريد السياحة في الخارج ، ويحق لكل مواطن جزائري أن يستبدل هذه القيمة مرة واحدة في العام.

**ثالثا- المشكل الأساسي المتعلق بالمستوردين:** إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية، فقيمة المبلغ من العملة الصعبة المسموح به يقدر حوالي 7500 أورو أي تقريبا 75 مليون سنتيم إذا اعتبرنا أن 1 أورو = 100 دج، وهو مبلغ جد ضئيل مقارنة مع العمليات التي يقوم بها المستورد، مما يدفع بهذا الأخير إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على المبلغ الذي يريد من العملة الصعبة بدون قيود أو شروط.

**رابعا- ضعف الجهاز المصرفي الجزائري:** إذ تعاني الجزائر من تخلف في جهازها المصرفي وضعفه ومحدودية نطاقه، هذا الضعف قد سجل تطورا مدهلا في الانتقال من المظهر الرسمي إلى المظهر غير الرسمي.

<sup>1</sup> قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، السنغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

غير منشورة، فرع الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 142.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 143.

### الفرع الثاني: مصادر تمويل سوق الصرف الموازي في الجزائر

يمكن ذكر أهم مصادر تمويل سوق الصرف الموازي فيما يلي:<sup>1</sup>

أولاً- **المغتربين والمتقاعدين المغتربين**: وتعتبر أكبر فئة ممولة للسوق الموازي في الجزائر، إذ ونظراً لعدم تشديد الرقابة من قبل مصالح الجمارك في المطارات الجزائرية على العملة الصعبة التي يحملها المغتربين، وإنما الاكتفاء فقط بما يقدمه المسافر من تصريح يعبر - في معظم الأحيان - عن قيمة صغيرة من العملة الصعبة، مما يفتح مجالاً أمام المغتربين لتداول كميات كبيرة من العملة الصعبة - غير المصرح بها - في السوق الموازي قصد الاستفادة من هامش ربح معتبر.

ثانياً- **العمال الأجانب**: عادة ما يدفع الراتب للعمال الأجانب بالعملة الصعبة، فيقوم هؤلاء العمال بتحويل جزء منه إلى عائلاتهم في مواطنهم الأصلية، أما الجزء المتبقي ففي غالب الأحيان يتم بيعه في السوق الموازي من أجل الاستفادة أكثر من الدينارات الزائدة.

ثالثاً- **السواح**: يعتمدون نفس طريقة المغتربين، بالإضافة إلى مصادر أخرى تساعد بشكل كبير في تمويل سوق الصرف الموازي كالتهرب، التجارة بالأسلحة، الإرهاب،... الخ.

### الفرع الثالث: نتائج ظهور سوق الصرف الموازي

يمكن إيجازها كما يلي:<sup>2</sup>

❖ وجود كمية كبيرة من العملة الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين تنشط في السوق السوداء دون أن تتمكن البنوك من استيعابها.

❖ عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازية للضريبة وبالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر.

❖ سعر الصرف الموازي يعكس حقيقة القوة الشرائية للدينار حيث أنه في السوق الموازي يتحدد حسب العرض والطلب.

### الفرع الرابع: توسع سوق الصرف الموازي في الجزائر

شاع انتشار سوق الصرف الموازي في الجزائر خاصة مع بداية تدهور الدينار الجزائري في بداية الثمانينات، وكانت مرتبطة أساساً بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى، ومع أن حق الصرف للمواطنين السياح كان متكفلاً به، إلا أن تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوروبية،

<sup>1</sup> بوزيد بورنان، مرجع سابق، ص 192.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 192.

وفقدان الكثير من الكماليات في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة منذ سبعينات القرن 20، جعل الطلب على الصرف يتزايد، فكان الحل الوحيد للحصول على الصرف هو اللجوء إلى السوق الموازية. وبحكم تواجد أعداد كبيرة من المهاجرين الجزائريين في الخارج، فإن حركة الصرف نشطت بشكل لم يسبق له مثيل، حيث بدأ سعر الصرف في السوق الموازية يرتفع تدريجياً بحكم تزايد الطلب، وأصبح المواطنون المقيمون في الخارج وفي فرنسا خاصة، يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق الموازية بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك، حيث يستلم المشتري الأموال بالعملة الأوروبية الموحدة الأورو في فرنسا من طرف الجزائريين المهاجرين هناك ليشتري بها الأغراض خاصة السيارات والتجهيزات، ثم يستلم مقابل تلك الأموال ووفق السعر والكيفية المتفق عليهما، ما يعادلها بالدينار الجزائري في الجزائر.

وأمام التزايد المستمر للطلب في السوق الموازية تلاشت تحويلات العمال المهاجرين عن طريق السوق الرسمية، وأصبحت تحول إما إلى الدينار في هذه السوق أو تحول إلى أملاك منقولة لتباع في الجزائر وفق الأسعار السائدة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1994 - 2015)

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1994 و 2015 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة، وبالتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر والتفتت إلى تنظيم سياساتها الاقتصادية، وكجزء من السياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة.

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البيئية (سوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقاً للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ولكن من زاوية عرض العملات الصعبة على مستوى السوق البيئية للصرف فإن بنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق أين تحدد أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقاً لميكانيزمات السوق وعليه، فإن القيمة الخارجية للدينار تتمثل في سعر الصرف المحدد على مستوى السوق البيئية للصرف أين يتدخل تسعة عشر مصرفاً في الساحة إلى جانب بنك الجزائر.

ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1994 - 2015) يمكن عرض الجدول التالي:

<sup>1</sup> راتول محمد، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية المرونات، ملتقى الوطني بعنوان المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 4 أفريل 2006، ص ص 346، 347.

الجدول رقم 02: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1994 - 2015)

(سعر صرف متوسط الفترة)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
<i>USD/DA</i>	47.5	47.74	54.75	57.71	58.74	66.64	75.31	77.26
<i>EUR/DA</i>	-	-	-	-	-	70.97	69.43	69.2
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
<i>USD/DA</i>	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	69.36	64.56	72.64
<i>EUR/DA</i>	75.34	87.47	89.64	91.30	91.24	94.99	95.86	101.29
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
<i>USD/DA</i>	74.40	72.85	77.55	79.38	87.9	107.13		
<i>EUR/DA</i>	99.19	102.61	102.16	105.43	106.30	111.44		

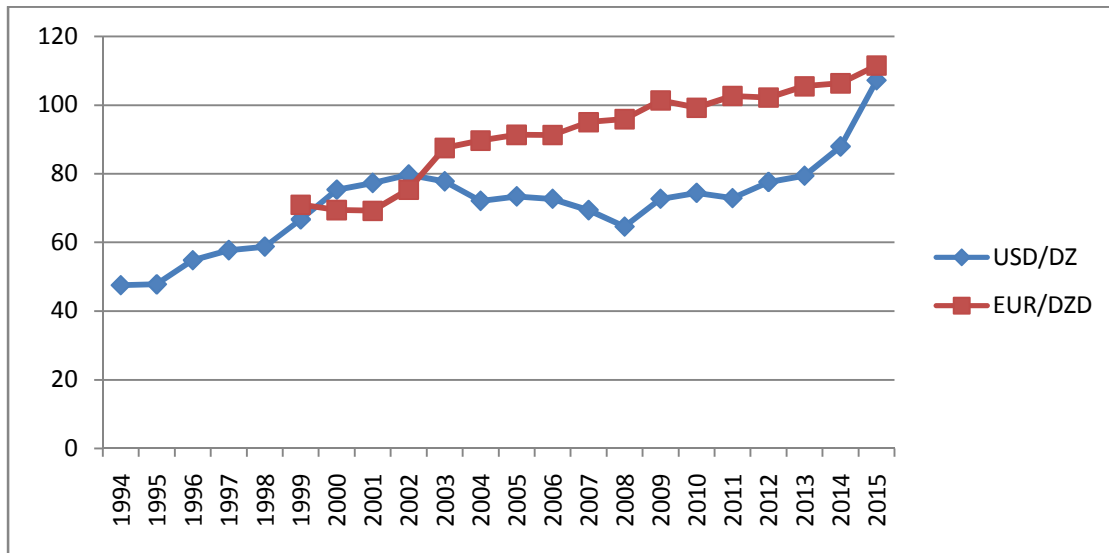
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن [www.banque-of-algeria.dz](http://www.banque-of-algeria.dz)

النشرة رقم 01: سبتمبر 2007، ص 15.

النشرة رقم 13: ماي 2011، ص 20.

النشرة رقم 33: مارس 2016، ص 20.

الشكل رقم 05: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1994 - 2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية:

### أولاً- بالنسبة للدولار الأمريكي:

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بدأ بالانخفاض منذ سنة 1994 بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري ليواصل الانخفاض ليصل إلى 75.36 دينار للدولار في حين أنه لم يكن يتجاوز 50 دينار للدولار الواحد سنة 1994، أما خلال الفترة 2000-2014 فبقي ثابتا نسبيا في حدود 75-80 دينار للدولار الواحد ، أما ارتفاعه سنة 2007 إلى حدود 66 دينار للدولار الواحد وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي خلال تلك الفترة وارتفاع أسعار البترول وهو ما أثر على قيمة الدولار الأمريكي عالميا، ولكن وبسبب التخفيضات التي قام بها البنك المركزي في السنوات الأخيرة ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار ليقف فوق 100 دينار سنة 2015.

ثانيا- بالنسبة لليورو: يمكن تقسيم معطيات الجدول إلى ثلاث فترات كالتالي:

أ- الفترة 1999-2002: فترة إطلاق العملة الأوروبية الجديدة والتي نلاحظ فيها أن سعر صرف الدينار لم يتعدى 75 دينار لليورو، باعتبار أن عملة اليورو مازلت في بداية نشأتها.

ب- الفترة 2003-2008: وفي هذه الفترة نلاحظ الانخفاض الكبير في سعر صرف الدينار أمام اليورو فبعدما كان لا يتعدى 75 دينار سنة 2002 قفز إلى 87 دينار سنة 2003 ليفوق 95 دينار سنة 2008 أي انخفض بنسبة 27.23% مقارنة بسنة 2003 وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم التحكم الجيد من قبل السلطات النقدية خاصة في ما يتعلق بتقدير القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وهو ما أثر سلبا وأدى إلى تدهور قيمة الدينار.

ج- الفترة 2009-2015: والملاحظ خلال هذه الفترة أن سعر صرف الدينار تجاوز 100 دينار جزائري عدا سنة 2010 والانخفاض هنا سببه أزمة الديون السيادية التي عصفت بالاتحاد الأوروبي وخاصة الأزمة اليونانية، ولكن ورغم ذلك بقي سعر صرف الدينار يتدهور سنة بعد أخرى، أولا بسبب زيادة الواردات وثانيا بسبب التخفيضات التي يقوم بها البنك المركزي، وهو ما جعل قيمة الدينار الجزائري في سنة 2015 تصل إلى 111.44 دينار لليورو الواحد.

ويمكن القول أن تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفت الجزائر منذ الثمانينات، كانت نتيجة عوامل متراكمة يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

- سماح السلطات النقدية بالتراجع التدريجي في سعر الصرف عقب الأزمة البترولية المعاكسة لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار البترول، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و 1988 بمعدل 31% مقابل سلة الربط، تلاه تراجع آخر ما بين عامي 1989 و 1991 .

- التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر، وقد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل حاد.

- التوجه إلى سياسة سعر الصرف الجديدة (التعويم المدار) منذ العام 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف.

- النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث وصلت 58.33 مليار دولار عام 2014 وهذا ما يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف.

- استخدام السلطات الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصة مداخل البترول المقومة بالدولار عند تحويلها إلى الدينار، وهذا في فترات انهيار أسعار البترول مثلما حصل مؤخرا.

مما سبق يمكن استنتاج أن سعر صرف الدينار رغم تعلقه الكبير بأسعار البترول لكنها لا تعد العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل خارجية تؤثر في قيمة الدينار مثل الأزمة المالية العالمية 2008، أزمة الأورو وأيضا توجد هناك عدة عوامل داخلية منها ارتفاع حصة الواردات بسبب ارتفاع الطلب عليها، وإتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية من أجل برامجها التنموية.



## خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

- رغم جهود الإصلاح الذي تبنته الجزائر خلال فترة السبعينات والثمانينات إلا أنه تحتم عليها إحداث تغيير في المنظومة المصرفية، وتجسد ذلك من خلال قانون النقد والقرض 90-10 الذي مازال ساريا العمل به إلى اليوم، رغم التعديلات الكبيرة التي أدخلت عليه.
- إن تطبيق الجزائر لسياسة التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات من القرن الماضي لم يؤدي إلى التخلص نهائيا من مسببات الأزمة الاقتصادية، ما أدى بالجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي بالتزامن مع بداية الألفية الجديدة، وهي سياسة مالية توسعية هدفها تشجيع الاستثمار ورفع معدلات النمو.
- عرفت أنظمة تسعير الدينار عدة مراحل فبعد أن كان مربوطا بالفرنك الفرنسي أصبح تحديد قيمته بعد سنة 1974 على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة، ثم تم إتباع التعويم المدار سنة 1996، بهدف تقريب الدينار من قيمته الحقيقية وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- إن إتباع الجزائر لسياسة الرقابة على الصرف انجر عنه بعض النتائج السلبية خاصة ظهور السوق الموازية للصرف، والذي شاع في الجزائر بداية الثمانينات وعرف تراجعا ابتداء منذ سنة 1994 نتيجة لعدة إجراءات أهمها بداية تحرير الدينار وتخفيف الرقابة على الصرف.
- إنشاء سوق الصرف مابين البنوك لتدعيم وتكريس نظام التعويم المدار، والتقليل من الآثار السلبية لسياسة الرقابة على الصرف، وجعل الدينار الجزائري يتحدد أكثر وفق العرض والطلب.
- إن تأخر الجزائر في إنشاء مكاتب صرف رغم سن قانونها، أدى إلى تنامي سوق الصرف الموازي من جديد الأمر الذي زاد من تدهور قيمة الدينار الجزائري.
- لقد واكب نظام الصرف وتعديلاته تغيرا في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، حيث عرف الدينار الجزائري تخفيضات متتالية في قيمته خلال الفترة 1991-2015، وهو ما اثر على المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

## الفصل الثالث:

فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

تمهيد:

عرف الدينار الجزائري عدة تحولات انعكست على قيمته، وتماشياً مع الأهمية التي أعطتها السلطة النقدية للدينار الجزائري في بناء وضمان نجاح تلك الإصلاحات والبرامج الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجزائرية منذ سنة 1991، حيث لعبت سياسة تحرير الصرف دوراً هاماً في تلك الإصلاحات، وذلك بتحرير الدينار الجزائري من القيود الإدارية واعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة، كانت بدايتها باتخاذ جملة من التخفيضات التدريجية قصد تقليص ذلك الفارق الموجود بين القيمة الاسمية وقيمه الحقيقية، الذي يعتبر قراراً في غاية الأهمية، كل هذا قصد إحداث تغيير في وجهة سلوك العديد من المتغيرات الاقتصادية إلى الاتجاه المرغوب تماشياً مع الإصلاحات والأهداف الاقتصادية، واسترجاع التوازن الداخلي والخارجي، لذا حاولنا من خلال هذا الفصل تبيان تأثير التخفيضات المتتالية في سعر صرف الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية (ميزان المدفوعات، احتياطي الصرف، الموازنة العامة، التضخم)، من خلال المبحثين التاليين:

**المبحث الأول: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (1994-2015)**

**المبحث الثاني: انعكاسات تخفيض قيمة الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية**

**خلال الفترة (1994-2015)**

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

### المبحث الأول: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (1994-2015)

أشار صندوق النقد الدولي منذ سبعينيات القرن العشرين، إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، لكن رفضت السلطات الجزائرية ذلك بحكم أنها عملية غير مفيدة لا للصادرات ولا للواردات، ومن بين الحجج المدعومة لرفضها عملية التخفيض ما يلي:<sup>1</sup>

- من الجانب النظري، يتمثل هدف التخفيض في تنشيط إنتاج السلع القابلة للتصدير وبحكم أن صادرات الجزائر يسيطر عليها قطاع المحروقات والتي تتحدد أسعارها في السوق العالمية، فإنه ليس من المفيد مباشرة عملية تخفيض لقيمة الدينار، لأنه لن يكون هناك أثر على تنافسية السعر.

- يتعلق جل هيكل الواردات بالمواد الغذائية، إذ في هذه الوضعية سيترتب عن عملية التخفيض وبصفة كبيرة ارتفاع أسعار سلع الاستهلاك، مما يضر بالقدرة الشرائية لدى الأفراد.

لكن فترة الثمانينات جاءت لتؤكد على عجز هيكل الاقتصاد، لذا كان لا بد من اتخاذ إجراءات وسياسات تسمح بمعالجة مشاكل الاقتصاد وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، إذ السياسة الرئيسية لذلك هي التخفيض الحقيقي لسعر الصرف، وإن كان من الضروري أن يصحب ذلك سياسات مالية ونقدية داعمة، والجزائر من لدول النامية التي اعتمدت سياسة تخفيض قيمة العملة لمواجهة بعض أزماتها ومشاكلها.

#### المطلب الأول: أسباب وأهداف تخفيض قيمة العملة

سنبرز في هذا المطلب أهم الأسباب والأهداف المرجوة من سياسة التخفيض.

#### الفرع الأول: أسباب تخفيض قيمة العملة

من بين أهم أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين

نذكر:

#### أولاً- تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية:

نقول عن عملة ما أنها مقبلة بأعلى من قيمتها الحقيقية إذا كان سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة، ما ينتج عن ذلك المضاربة، ولا يمكن القول أن العملة أكبر من قيمتها الحقيقية إلا إذا كان سعرها الرسمي لا يعكس السعر التوازني، والذي يبعد الميزان التجاري عن حالة العجز لمدة طويلة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Fatima Ben Yousef, **La politique de change en Alger**, thèse de magistère en sciences économiques, option: Monnaie et Finances, université d'Alger faculté des sciences économiques et de gestion, 2005-2006, p 106.

<sup>2</sup> سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 182.

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

ومن بين أبرز المشكلات الناجمة عن المغالات في تقييم العملة المحلية هي هروب رؤوس الأموال من خلال عدة طرق وأبرزها شيوعا بيع وشراء العملات الأجنبية في الأسواق الموازية، والسبب في رفع قيمة الدينار الجزائري عن قيمته يرجع إلى:<sup>1</sup>

- كون إستراتيجية التصنيع التي اعتمدها الجزائر تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفعة لكي تسمح لقطاع التصنيع أن تكون إيراداته الأساسية اقل تكلفة.

- وبصفة أن الاقتصاد الوطني آنذاك كان عبارة عن اقتصاد مخطط، مما جعل السلطات هي التي تحدد سعر الصرف وليس عوامل العرض والطلب.

### ثانيا-العجز في ميزان المدفوعات:

من بين أسباب التخفيض أيضا العجز في ميزان المدفوعات، الذي يدل على أن البلد في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل الصادرات، خاصة بعد أزمة البترول 1986، وأيضا الحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية.<sup>2</sup>

ثالثا-ارتفاع قيمة الديون الجزائرية:

لقد أدى ارتفاع قيمة الديون الخارجية وخدماتها، إلى استنزاف العملات الأجنبية التي كان من الممكن توجيهها كاحتياط لتدعيم الدينار الجزائري، وتطلب النهوض بالاقتصاد الوطني وتشجيع الإنتاج والاستثمار خارج قطاع المحروقات، تخفيض سعر الدينار الجزائري، وإتباع خطة مدروسة، وفرض قيود أكبر على الميزانية من أجل دعم نمو الادخار الجزائري، وتوجيهه لخدمة الاستثمار خارج قطاع المحروقات.<sup>3</sup>

أما التخفيضات المتتالية من قبل السلطات النقدية منذ بداية الألفية فلها عدة أسباب نذكر منها:<sup>4</sup>

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات.

- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية)، وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن التخفيض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي.

- المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني.

<sup>1</sup> على بن قنور، مرجع سابق، ص 159.

<sup>2</sup> سلمى دوحة، مرجع سابق، ص 182.

<sup>3</sup> عائشة بلحشر، سعر الصرف الحقيقي التوازني (دراسة حالة الدينار الجزائري)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 368.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص 367.

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

إن تخفيض العملة لا بد أن يكون مرفوق بسياسات وإجراءات اقتصادية متكاملة وشاملة قصد التخفيف من تكاليف هذه السياسة، وعلى رأسها عملية الفوارق الاجتماعية، باعتبارها سياسة مشابهة نوعا ما إلى سياسة تخفيض الأسعار الداخلية، ولهذا على حسب هذه السياسة تشترط أن تكون الأسعار والأجور تتمتع بالمرونة على حسب الوضعية الاقتصادية.

### الفرع الثاني: أهداف تخفيض قيمة العملة

- إن الخطوات التدريجية التي تتبعها السلطة النقدية في شأن تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية بشكل تدريجي قصد السماح للبرامج والمؤسسات الاقتصادية أن تتجاوب وتتأقلم مع هذا التوجه بشكل الذي يسمح للدينار الجزائري أن يساهم في تحسين مناخ الاقتصاد وانتعاش وضعية الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية منها والجزئية، وبناءً على ذلك كان يرمي هذا إلى عدة أهداف اقتصادية أهمها:<sup>1</sup>
- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي.
  - الحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج ويساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية.
  - السماح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير والتأثر بكل التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني.
  - العمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك ومنه انخفاض الواردات غير الأساسية.
  - العمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية ويساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإحلالي للواردات.
  - العمل على تقليص الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري.
  - له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليص ضغوط المضاربة.
  - يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته.
  - المساهمة في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد وتعزيز استقلالية البنك المركزي، وكذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف.
  - المساهمة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار.

<sup>1</sup> محمد أمين بربري، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 02-05 ديسمبر 2006، ص ص 17، 18.

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

- يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.
- إلزام المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتبطة (كمخاطر الصرف).

### المطلب الثاني: آثار تخفيض قيمة العملة

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986، تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، حيث أن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري، قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الميزان التجاري للدولة، ولقد كان الهدف من وراء هذه التعديلات، هو القضاء على هذا العجز، عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات، والتقليل من الواردات، عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار، يتناسب والأهداف المسطرة من قبل الدولة، فسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لها آثار على كل من الواردات والصادرات،<sup>1</sup> بالإضافة إلى وجوب توفر بعض الشروط لتحقيق هذه الأهداف.

### الفرع الأول: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

ومن بين شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة ما يلي:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة اكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر الاستقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.
- الاستجابة لشرط مارشال- ليرنز والذي ينص على أن مجموع مرونة الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح (  $em+e'm>1$  ).<sup>2</sup>

❖ إن أثر التخفيض لا يترجم بالضرورة بتحسين وضعية حساب المعاملات الجارية، الشرط الضروري لذلك هو شرط مارشال- ليرنز، وإذا أخذنا بعين الاعتبار عنصر الزمن، فإن أثر التخفيض يمكن ملاحظته في

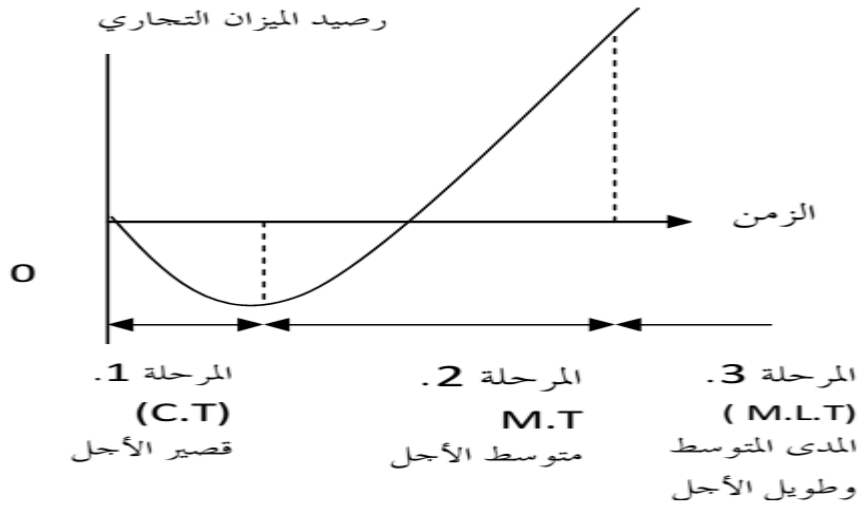
<sup>1</sup> سلمى دوحه، مرجع سابق، ص 185.

<sup>2</sup> علي بو عبد الله، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 106.

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

المنحنى (J) الذي يعبر عن مرحلتين، الأولى وهي في المدى القصير (أقل من سنة) ويكون للتخفيض فيها أثر سلبي حيث يزيد من حدة العجز التجاري لأن أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية تزداد بسرعة بينما تبقى أسعار الصادرات ثابتة، بالإضافة إلى أن المتعاملين لا يزالون في فترة العقود تحت التنفيذ، حيث تتأثر قيم الصادرات والواردات بالعملة التي اتفق على التسوية بها أما المرحلة الثانية وتظهر في المدى المتوسط (ما بين سنة وأربع سنوات)، ويكون للتخفيض فيها آثار ايجابية على الميزان التجاري، حيث يصبح البلد يستورد السلع الأجنبية التي أصبح سعرها مرتفع بكميات أقل، هذا من جهة ومن جهة ثانية، ترتفع صادراته كون أن أسعارها بالعملة الأجنبية أصبحت منخفضة.<sup>1</sup>

### الشكل رقم 06: أثر تخفيض العملة على الميزان التجاري من خلال المنحنى (j)



المصدر: محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 74.

### الفرع الثاني: تأثير الأسعار بسياسة التخفيض

سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤثر على الأسعار بإحدى الطريقتين:<sup>2</sup>

- تخفيض أسعار السلع والخدمات الوطنية مقابل العملات الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية وبالتالي زيادة الصادرات الوطنية.
- ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأجنبية المستوردة، مما يؤدي إلى نقص الطلب الوطني على هذه السلع والخدمات، وبالتالي نقص الواردات وتحسن في الميزان التجاري، والشكل التالي يوضح السياسة المنطقية المتتالية لانخفاض سعر العملة الوطنية.

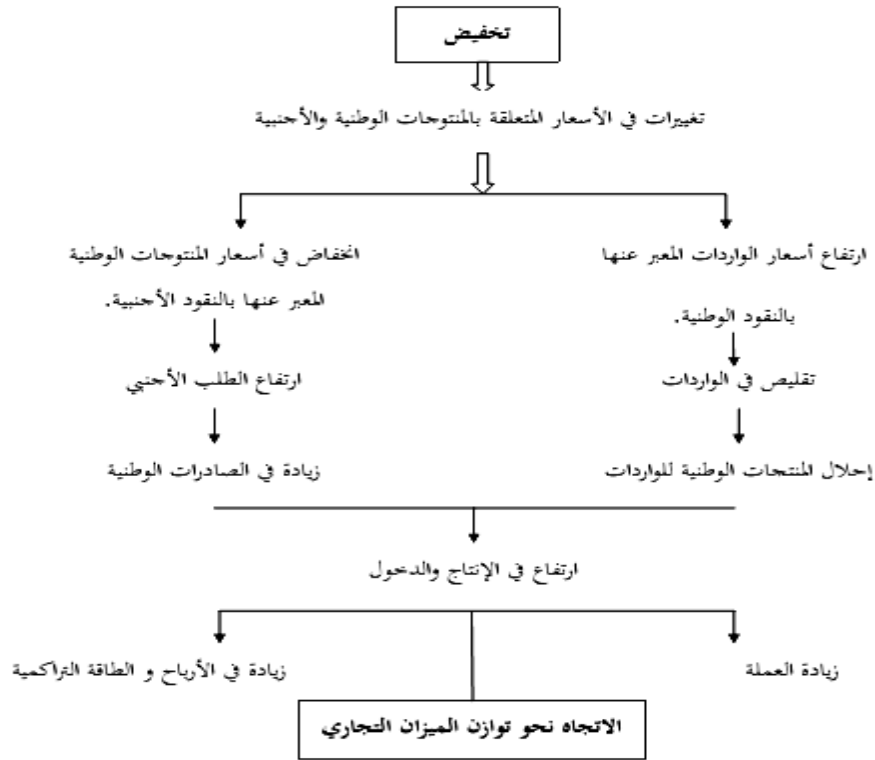
<sup>1</sup> محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص ص 73، 74.

<sup>2</sup> عائشة بلحشر، مرجع سابق، ص 369.



## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

الشكل رقم 07: السلسلة المنطقية لتخفيض سعر العملة



المصدر: عائشة بلحشر، سعر الصرف الحقيقي التوازني (دراسة حالة الدينار الجزائري)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 370.

إن قيام الجزائر بتخفيض قيمة العملة الوطنية لم يؤدي إلى الأهداف المرجوة من التخفيض وذلك بسبب بقاء الاقتصاد الوطني رهنا لقطاع المحروقات، وعدم قدرة القطاعات الإنتاجية الأخرى على تحقيق شرط المرونة (ضعف هيكل الاقتصاد الوطني)، رغم الاعتمادات الضخمة في مجال التنمية.

### المطلب الثالث: الدينار الجزائري بين منهج المرونة وإشكالية إعادة التقويم

سنتناول في هذا المطلب الأثر الحقيقي لسياسة تخفيض العملة، ومدى نجاعة تطبيقها على الاقتصاد الوطني، والتطرق إلى إشكالية تقويم الدينار الجزائري.

#### الفرع الأول: الأثر الوهمي لأسلوب المرونة

إن تخفيض سعر الدينار بموجب أسلوب المرونة المنصوح به من طرف صندوق النقد الدولي ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي، لم يكن له الأثر الآني على مستوى ميزان المدفوعات، فأسلوب المرونة تركز عليه معظم سياسات الإصلاح التي تتصح بها مؤسسات النقد الدولية والتي تلزم الدول بتنفيذها، ضمن رزمة شاملة تشمل مجمل المتغيرات الاقتصادية، وباعتبار أن ذلك جرى أيضا بالنسبة للجزائر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية المرونة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد 4، جوان 2006، ص 249.

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

وسنقوم بإسقاط الشروط التي تقترضها النظرية الاقتصادية في نجاح سياسة التخفيض في علاج الاختلال الخارجي، وذلك انطلاقاً من مميزات الاقتصاد الجزائري كما يلي:<sup>1</sup>

أولاً- بالنسبة للصادرات:

فالصادرات الجزائرية تتميز بأحادية المنتج وهي المحروقات التي شكلت في أغلب السنوات 95% من إجمالي حصيلة الصادرات من العملة الأجنبية، تتحدد أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وفق قوى العرض والطلب ولا يمكن للجزائر التحكم فيها وتكيفها حسب حاجيات الاقتصاد الوطني، لأنها تعتبر ضمن الدول المتلقية للأسعار بالإضافة إلى ذلك فإن كمية التصدير ليست حرة وإنما محددة وفق حصص عالمية توزع على الدول المنتجة للبتروول من طرف منظمة الدول المصدرة للبتروول (OPEP) حتى وإن زاد الطلب العالمي عليها، هذه القيود جعلت الصادرات البترولية تتميز بعدم مرونة الطلب الأجنبي عليها وكذلك العرض المحلي لها.

أما الصادرات من غير المحروقات فهي شبه منعدمة وتتكون من مجموعة من منتجات وسلع ذات قيمة مضافة ضعيفة، وتتميز بعدم مرونة العرض المحلي لها خاصة في الأجل القصير لضعف الجهاز الإنتاجي في الاستجابة إلى الطلب العالمي إن وجد لهذا، حتى وإن أدى التخفيض إلى انخفاض أسعارها فإنه لن يؤدي إلى زيادة كمية التصدير منها وبالتالي فهي لا تؤثر على الأسواق العالمية، وبصفة عامة فالمرونة اللانهائية للصادرات الجزائرية هو شرط صعب التحقيق أو القبول، فعرضها المحلي غير مرن وكذلك الطلب العالمي عليها في أغلب الأحيان، وذلك راجع إلى عدم تنوع السلع القابلة للتصدير ومحدودية الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري.

وعليه نخلص أنه في ظل غياب الشروط الخاصة بنجاح سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في زيادة حجم وقيمة الصادرات، يكون من غير الأكيد إن لم نقل مستحيل تحقق ذلك إذا لم يتم القضاء على القيود السابقة.

### ثانياً- بالنسبة للواردات:

شرط نجاح التخفيض هو تمتع الطلب المحلي على السلع الأجنبية بمرونة كافية، وهو الشيء المفقود في الاقتصاد الجزائري، وذلك راجع إلى طبيعة السلع المستوردة فالجزء الأكبر منها يعتبر سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء، عنها كالسلع الاستهلاكية والغذائية لتلبية حاجيات الأفراد أو تلك المستعملة كمدخلات في العملية الإنتاجية كالمعدات والتجهيزات الصناعية والمنتجات نصف المصنعة والمواد الأولية، فلا يكون أمامنا سوى خيارين إما أن نستمر في اقتنائها حتى وإن ارتفعت أسعارها، ولا تكون النتيجة سوى إقبال كاهل المنتج بنفقات

<sup>1</sup> حنان لعروق ، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص ص 163، 165.

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

إضافية تنعكس في الأخير على سعره، وتقضي على استقرار الأسعار المحلية الذي تقترضه أيضا سياسة التخفيض لنجاحها فضلا عن القضاء على الانخفاض الذي عرفته أسعار الصادرات إذا كانت المدخلات في إنتاجها سلعا مستوردة، أو يخفض من الاستيراد والنتيجة هي تدهور الوضعية الاقتصادية التي يعيشها البلد، خاصة وان معظمها لا يمكن تعويضها بإنتاج محلي، وقد لا تكون لها بدائل في الإنتاج المحلي، وإن وجدت هذه البدائل فهي ليست بالجودة والكفاءة التي يبحث عليها المستورد حتى وإن غلى ثمنها.

بالإضافة إلى جزء آخر مهم من الواردات التي يقتنيها الفرد لارتفاع سعرها أو لندرتها كونها سلع أجنبية وهي السلع الفاخرة التي تعتبر منعمة المرونة فكلما زادت أسعارها كلما زاد الطلب عليها.

بالتالي فان سياسة التخفيض لن تستطيع تقليص حجم هذه الواردات حتى وإن ارتفعت أسعارها مقيمة بالدينار لأنها غير قابلة للضغط، وهو ما يؤدي إلى زيادة المدفوعات نحو الخارج وتحمل الاقتصاد خسائر مالية يتطلب استعمال قيود أخرى قد تحد منها، أما حساب رأس المال فيبقى في منأى عن تأثير تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري لعدم وجود قابلية لتحويل الدينار في المعاملات الرأسمالية.

❖ إضافة إلى ذلك فإن هذا الأسلوب ينطلق من فرضيات يصعب تحققها عمليا، ومن ذلك:<sup>1</sup>

- خضوع الإنتاج للنفقات الثابتة، وهو أمر يصعب تحققه في اقتصاد يعاني أزمات اقتصادية هيكلية.
- شرط التوازن المستقر في سوق الصرف الأجنبي، وهو شرط أيضا لا يمكن تحققه إلا لفترات قصيرة.
- كما أن فرضية سيادة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج لا يمكن تحققها في اقتصاد يعاني أزمات اقتصادية كالاقتصاد الجزائري.
- عدم قيام أطراف التعامل الخارجي الأخرى بإجراءات مضادة تؤدي إلى إبطال سياسة تغير سعر الصرف، وهو شرط لا يمكن ضمانه أيضا في الاقتصاديات المعاصرة بحكم المصلحة الاقتصادية العليا لاقتصاد كل دولة.

والنتيجة هي أن سياسة تخفيض قيمة العملة المنطلقة من أسلوب المرونات، لم يكن لها الأثر الكبير على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وأن الفائض المسجل في ميزان المدفوعات الجزائري إبتداءا من سنة 1998 يعود أساسا إلى تحسن أسعار البترول، وهي المادة الأساسية التي تتكون منها صادرات البلاد، وليس إلى انعكاسات تخفيض الدينار.

ونخلص إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتبر مناخ تتعدم فيه شروط نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف في إعادة التوازن الخارجي، لكن رغم ذلك قامت الجزائر بمجموعة من التخفيضات اختلفت نسبها وظروف القيام

<sup>1</sup> محمد راتول، إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات وتحولات الدينار الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، جامعة الشلف، يومي: 12-15 ديسمبر 2004، ص 351.

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

بها، وهذا ما يجرنا إلى التساؤل حول أثر سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على القطاع الخارجي بالأساس.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: إشكالية إعادة تقويم الدينار

إن عملية التخفيض المتتالي للدينار الجزائري لم يكن له الأثر المباشر على إعادة توازن ميزان المدفوعات، والأثر الوحيد الذي يمكن ملاحظته هو تقريب قيمته من قيمة السعر في السوق السوداء بفعل الخلل الذي كان حاصلًا في عرض وطلب العملة، وبفعل الاستقرار النسبي في العملة الوطنية خلال الفترة 2000-2015 لاعتبارات عديدة.<sup>2</sup>

وبالنظر إلى أن قوة العملة تكتسب من قوة اقتصاد البلد وبخاصة القدرة الإنتاجية والفاعلية الاقتصادية في الاقتصاد الدولي، والتي تترجم من خلال عدة معايير منها ما يلي:<sup>3</sup>

- قوة النشاط الإنتاجي والتنافسي للبلد، والتي تعكس التنوع في صادراته وحساسية وارداته، وهي دليل على ارتباط اقتصاد البلد بالاقتصاد العالمي.
- كفاءة وديناميكية النظام المصرفي في البلد، ومدى قدرته على تقديم الخدمات المصرفية المحلية والدولية وسرعتها، ويتوقف ذلك على مدى عملها بالمعايير الدولية ومدى انتشارها وتواجد وكلائها في مختلف المواقع ذات المعاملات الكثيفة، إضافة إلى سمعتها ونظافة معاملاتها.
- مدى الاستقرار النقدي داخل الدولة، ويتضمن ذلك مدى استقرار العملة المحلية مقارنة بالعملات الرئيسية الأخرى

- مدى استخدام العملة في منح القروض الدولية.
  - مدى استخدام العملة في تسوية المدفوعات الدولية.
  - حجم الاحتياطات من وسائل الدفع الخارجي المتوافرة لدى الدولة والتي تقف خلف العملة الوطنية لحمايتها من تقلبات قيمتها بفعل قوى السوق.
- وهذه المعايير لا تكتسب إلا إذا كانت الدولة فاعلا اقتصاديا قويا في الاقتصاد الدولي بفعل النشاط الإنتاجي الداخلي المتنوع، والقائم على المزيد من خلق القيمة المضافة وتكثيف عنصر العمل.

وبالنظر إلى أن الدينار الجزائري المنشأ عادة الاستقلال والذي كان يعادل 1 فرنك فرنسي سنة 1964 أي 180 ملغ ذهب، فقد كلبية هذه القيمة، وبالنظر إلى حيوية الانطلاق الاقتصادي وبداية توفر البعض من

<sup>1</sup> حنان لعروق، مرجع سابق، ص 165.

<sup>2</sup> عمر مؤذن، مرجع سابق، ص 161.

<sup>3</sup> محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية المرونات. ملحق الوطني بعنوان المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، مرجع سابق، ص 351.

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

المعايير المذكورة التي تستند عليها العملة الصعبة القوية وبخاصة احتياطي الصرف الذي تجاوز 100 مليار دولار منذ سنة 2007، فإن المشكلة المطروحة التي ينبغي مناقشتها مستقبلا، هي كيف يمكن إعادة الدينار الى قيمته الأصلية (1دج=180ملغ ذهب)<sup>1</sup>، لكن التخفيضات التي قامت بها السلطات النقدية في السنوات الأخيرة أكد مجددا على عدم المقدرة على إعادة القوة للدينار الجزائري.

إذ سجلت قيمة العملة الوطنية تراجعا قياسيا ببلوغها مستوى متدنيا لم تشهده منذ الاستقلال، ما جعل الدينار الجزائري يحتل مراتب متأخرة على المستوى العالمي، من حيث قيمة العملة في سوق الصرف، ما يجعل العملة المحلية "الأرخص" من بين الدول الجارة، بصرف النظر عن الدول الصناعية المتقدمة أو العملات العالمية، وتتحدد قيمة العملة مقابل العملات العالمية، لاسيما الدولار الأمريكي أين انخفض الدينار من 79.38 سنة 2013 الى 107.13 دينار للدولار سنة 2015 في التحويلات الرسمية، أما العملة الأوروبية الموحدة فتقدر قيمتها مقابل الدينار بـ 111.44 سنة 2015، بينما يصل إلى حوالي 160,10 في السوق السوداء، وكان صندوق النقد الدولي قد أكد أن قيمة الدينار الجزائري "مضخمة" ولا تعكس القوة الحقيقية للعملة، ودعا السلطات العمومية الجزائرية إلى مراجعة سياسة الازدواجية بين القيمة الإدارية من ناحية وقيمة العملة الحقيقية، والتي تخفض قيمة العملة إلى مستويات أقل بالنظر إلى معطيات ترتبط بهشاشة الاقتصاد الوطني، المرهون بمداخل الربيع البترولي غير المستقرة، جراء عدم القدرة على التحكم في أسعارها على مستوى البورصة العالمية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 359.

<sup>2</sup> <http://www.elkhabar.com/press/article/11627/#sthash.L0YqpeVO.dpuf>

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

المبحث الثاني: انعكاسات تخفيض قيمة الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية

### خلال الفترة (1994-2015)

يلعب سعر الصرف دورا مهما فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول، وذلك لما له من آثار على الدخل وتوزيعه بين الفئات لاسيما سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة.

كما يمكن القول أن سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وتحسينها، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية.

### المطلب الأول: تأثير تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات

تتعدد تعاريف ميزان المدفوعات ولكنها تتفق جميعا في معنى واحد وهو أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة<sup>1</sup>. وسنحاول خلال هذا المطلب تبيان أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على عناصر ميزان المدفوعات خلال الفترة 1994-2015، والتي شهدت عدة تخفيضات في قيمة العملة الوطنية وهو ما انعكس سلبا على رصيد ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 395.

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

الجدول رقم 03: تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1994-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
رصيد الميزان التجاري	-0.26	0.16	4.12	5.69	1.28	2.36	12.3	9.61
رصيد الحساب الجاري	-1.83	-2.24	1.25	3.46	-1.13	4.13	8.94	7.06
رصيد رأس المال	-2.54	-4.09	-3.34	-2.29	-0.83	-2.40	-1.36	-0.87
رصيد ميزان المدفوعات	-4.38	-6.33	2.09	1.17	-1.79	-2.38	7.58	6.19
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الميزان التجاري	6.7	11.1	14.27	26.81	34.06	34.2	40.60	7.78
رصيد الحساب الجاري	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95	30.64	34.45	0.41
رصيد رأس المال	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-0.99	2.54	3.45
رصيد ميزان المدفوعات	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.5	36.99	3.86
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
رصيد الميزان التجاري	18.2	27.9	20.17	9.73	0.32	-18.08		
رصيد الحساب الجاري	12.16	17.77	12.3	1	-9.44	-27.48		
رصيد رأس المال	3.18	0.36	-0.24	-1.02	3.40	-0.06		
رصيد ميزان المدفوعات	15.58	20.0	12.06	0.13	-5.88	-27.54		

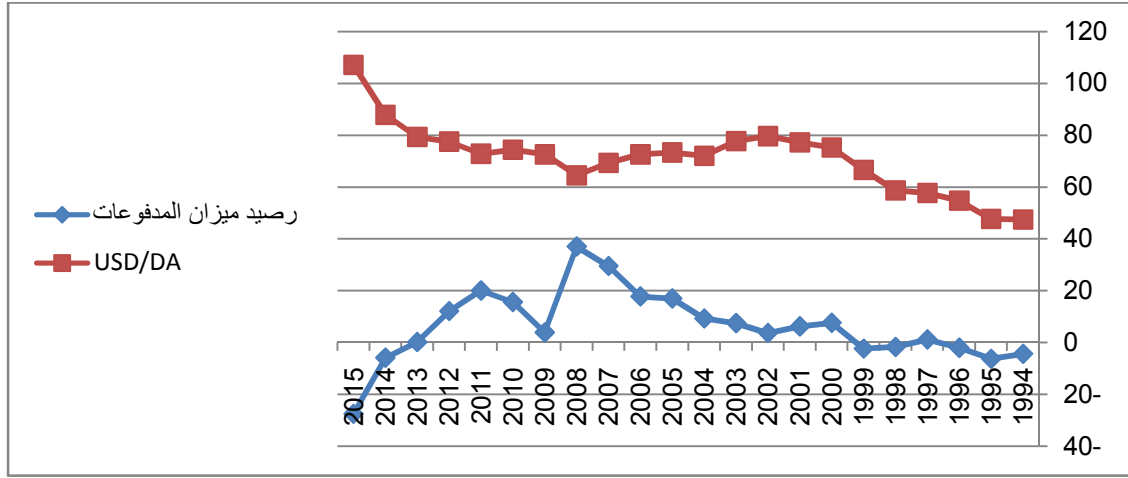
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن [www.banque-of-algeria.dz](http://www.banque-of-algeria.dz)

- Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011, juin 2012, p, p 45, 65

- النشرة الإحصائية رقم 16، ديسمبر 2011، ص 15 (الفترة 2010-2009).
- النشرة الإحصائية رقم 32، ديسمبر 2015، ص 15 (الفترة 2014-2011).
- النشرة الإحصائية رقم 33، مارس 2016، ص 15، سنة 2015

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

الشكل رقم 08: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2015-1994)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 02

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

**الفترة 1994-1999:** خلال هذه الفترة نلاحظ أن ميزان المدفوعات بقي في حالة عجز سنة 1997 وذلك بسبب ارتفاع خدمة الدين خاصة بعد تخفيض قيمة الدينار الجزائري، رغم تقليص حجم الواردات منذ إتباع سياسة التخفيض المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، التي ساهمت في تقليص عجز ميزان المدفوعات من 6.33 سنة 1995 إلى 2.36 مليار دولار سنة 1998، أما عن أرصدة ميزان المدفوعات فنلاحظ أنها تطورت ايجابيا عدا سنة 1998 بسبب أزمة النمر الآسيوية التي عصفت بأسعار البترول، حيث انخفض رصيد الميزان التجاري من 5.65 سنة 1997 إلى 1.2 مليار دولار سنة 1998، كما انخفض رصيد كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال خلال هذه السنة.

**الفترة 2000-2013:** منذ سنة 2001 نلاحظ تطور كبير في حجم الواردات بسبب زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية (زيادة تكلفة الواردات)، للإشارة فإن رصيد ميزان المدفوعات تجاوز 30 مليار دولار سنتي 2007-2008 وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول التي تجاوزت 100 دولار للبرميل خلال تلك الفترة.

**سنتي 2014-2015:** بعدما كان رصيد ميزان المدفوعات موجبا منذ بداية الألفية الجديدة، انهارت أسعار البترول إلى ما دون 50 دولار للبرميل منتصف سنة 2014، وقيام الجزائر بتخفيض قيمة العملة وبسبب الإفراط في الإنفاق العمومي، عاد رصيد الميزان إلى العجز مجددا، أين وصل إلى أكثر من 27 مليار دولار سنة 2015 بعدما كان 5.88 مليار دولار سنة 2014.



## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

### المطلب الثاني: تأثير تخفيض قيمة الدينار على احتياطي الصرف الأجنبي

إن امتلاك مستوى كاف من احتياطات الصرف يعتبر كصمام أمان لأي بلد من خلال استخدامه لمقاومة ضغوط أسعار الصرف نتيجة التدفقات الرأسمالية الكبيرة الداخلة للاقتصاد، إذ يعد احتياطي الصرف الأجنبي من الأدوات الهامة التي تستخدمها السلطات النقدية والمتمثلة في البنوك المركزية للحد من التقلبات التي قد تحدث على أسعار الصرف، بمعنى آخر تعتبر تقلبات الصرف أحد أسباب تآكل احتياطات الصرف.

### الجدول رقم 04: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار واحتياطي الصرف في الجزائر

#### خلال الفترة (1994-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
USD/DA	47.5	47.74	54.75	57.71	58.74	66.64	75.31	77.26
الاحتياطات	2.67	2.01	4.24	8.02	6.84	4.4	11,9	17,96
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
USD/DA	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	69.36	64.56	72.64
الاحتياطات	23,11	32,94	43,11	56,18	77,78	110,18	143,1	148,9
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
USD/DA	74.40	72.85	77.55	79.38	87.9	107.13		
الاحتياطات	162,22	182,22	190,66	194,01	178,93	150,7		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن [www.banque-of-algeria.dz](http://www.banque-of-algeria.dz)

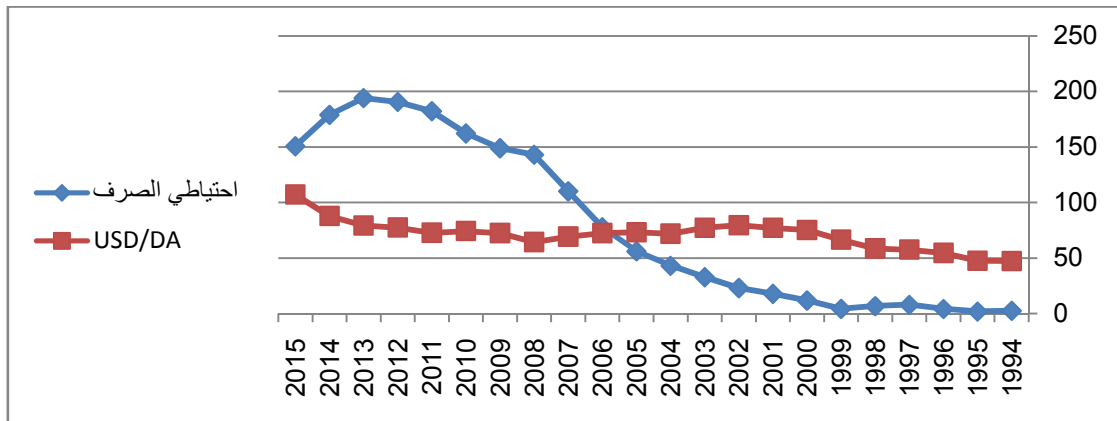
- Banque d'Algérie, **statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011**, juin 2012, p, p 45, 65

- النشرة الإحصائية رقم 16، ديسمبر 2011، ص 07، ص 20 (الفترة 2009-2010).

- النشرة الإحصائية رقم 32، ديسمبر 2015، ص 07، ص 20 (الفترة 2011-2014).

- النشرة الإحصائية رقم 33، مارس 2016، ص 07، ص 20، سنة 2015

### الشكل رقم 09: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (1994-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 04

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن احتياطات الصرف في ارتفاع مستمر فبعدما لم تكن تتجاوز 10 مليار دولار خلال التسعينيات بل لم تتجاوز 2 مليار دولار سنتي 1994 و 1995، أصبحت تتجاوز 100 مليار دولار خلال هذه الألفية والسبب ارتفاع أسعار البترول، وفرض قيود جديدة أكثر صرامة على تحركات العملة الصعبة من وإلى الجزائر، فبدأت الارتفاع منذ سنة 2007 لتصل إلى 194 مليار دولار سنة 2013، لكن وبسبب الأزمة البترولية الحالية، تهاوت إلى 150 مليار دولار سنة 2015 ثم إلى أقل من 100 مليار دولار سنة 2016، وهذا أيضا بسبب التفاوت الكبير بين سعر الصرف الاسمي الرسمي وسعر الصرف الموازي، الذي يؤدي إلى تآكل الاحتياطات الوطنية.

### المطلب الثالث: تأثير تخفيض قيمة الدينار على الموازنة العامة

تعتبر دراسة آلية انتقال آثار التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى أسعار السلع والخدمات المحلية في دولة ما أو ما يسمى في الأدبيات الاقتصادية بانعكاس سعر الصرف كأحد أهم الأركان الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في تحريك النشاط الاقتصادي، خاصة عند القيام بعملية تخفيض قيمة العملة والتي تسمح بتشجيع النفقات وفي المقابل تنامي حجم صادرات، ويؤثر سعر الصرف على إيرادات الميزانية وذلك لكون الإيرادات تعتمد بنسبة عالية على الجباية البترولية ولذلك تهدف سياسة سعر الصرف إلى استقرار سعر الصرف الاسمي حتى لا تتخضع إيرادات الميزانية سيتم في هذا الفرع التطرق إلى انعكاس سعر صرف الدينار على الموازنة العامة خلال الفترة 1994-2015، وهذا ما سيتم عرضه في الجدول والبيان التالي:

### الجدول رقم 05: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1994-2015)

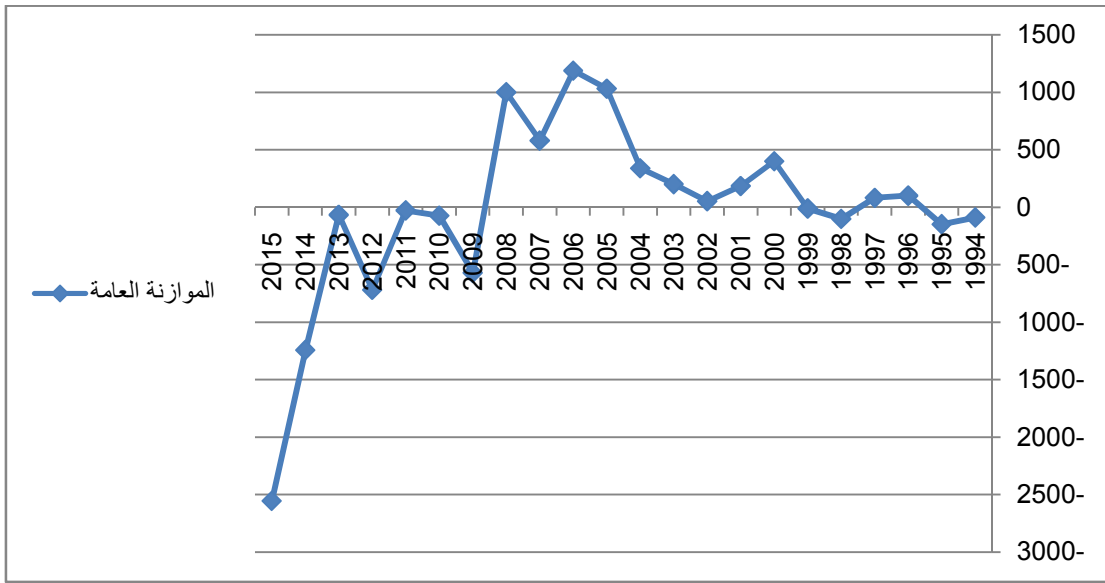
الوحدة: مليار دينار

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الرصيد	-89.2	-147.9	100.6	81.5	-101.2	-11.2	400	184.5
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الرصيد	52.6	200.4	337.9	1030.6	1186.8	579.3	999.5	-570.3
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
الرصيد	-74	-28	-718.8	-66.7	-1241.8	-2553.2		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر نقلا عن [www.banque-of-algeria.dz](http://www.banque-of-algeria.dz)

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

الشكل رقم 10: تطور سعر رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1994-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 05

نلاحظ أن رصيد الميزانية متقلب جدا فسنة 1994 و1995 حقق عجزا يفوق 100 مليار دينار، ثم فائضا سنت 1996 و1997، وفي سنة 1999 حقق عجز قدره 11 مليار دينار ثم فائضا بـ400 مليار دينار سنة 2000، ثم تهاوى إلى 184 مليار دينار، فبسبب هذا الرصيد المرتفع هو ارتفاع أسعار البترول، أما الانخفاض فبسبب إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والسياسة المالية التوسعية التي بدأت تطبق فيها الحكومة الجديدة من خلال البرامج التنموية، ليستمر الرصيد الموجب للموازنة العامة حتى سنة 2008، حيث أنه تجاوز 1000 مليار دينار سنتي 2005-2006 وسبب الرصيد الموجب هو قطاع المحروقات فرغم ارتفاع سعر صرف الأورو أمام الدينار إلا أنه لم يؤثر على رصيد الميزانية، وبداية الانخفاض في رصيد الميزانية كان سنة 2007 رغم ارتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، وسببه التوسع في منح الائتمان خاصة قروض دعم الشباب عن طريق مؤسسات الدعم، وكذا مسح ديون الفلاحين، وارتفاع السعر المرجعي إلى 37 دولار (انخفاض إيرادات صندوق ضبط الموارد)، ومنذ سنة 2009 أصبح رصيد الموازنة سالبا بسبب النفقات من أجل دعم الاقتصاد ودعم برامج التنمية والتي رصدت لها بين 2001 و2014 ما يفوق 30 مليار دينار جزائري، وبسبب أن المادة الأولية مستوردة فإن ارتفاع سعر صرف الأورو أمام الدينار زاد من ضريبة الواردات وأدى إلى ارتفاع أسعار السلع سواء الأساسية المدعمة أو المادة الأولية للنهوض بعجلة التنمية في الجزائر، أما سنة 2015 فقد حقق رصيد الموازنة أكبر عجز منذ الاستقلال والذي فاق 2500 مليار دينار، بسبب التوسع المفرط في النفقات وعدم التحصيل التام للإيرادات، وانخفاض أسعار البترول إلى ما دون 50 دولار سنتي 2014 و2015، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في سعر صرف الدينار أمام الأورو والدولار، ما انعكس سلبا على الاقتصاد ككل.

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

### المطلب الرابع: تأثير تخفيض قيمة الدينار على التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم حالة من عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيها الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة، وقد تتدخل الحكومة بإجراءات معينة لمعالجة الوضع، لكن تلك الإجراءات قد لا يحالفها النجاح أحيانا في وقف ارتفاع الأسعار.<sup>1</sup>

يؤثر سعر الصرف على التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، وهذا ما يفسر العلاقة الوثيقة بين المستوى العام للأسعار وسعر الصرف، فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تدهور سعر الصرف وفق ما يعرف بتبادل القوة الشرائية، كما أن انخفاض سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع تنافسية البلد وانخفاض المستوى العام للأسعار، هذا من الناحية النظرية، لكن عمليا ما هو واقع هذا الطرح على الاقتصاد الوطني أو بصيغة أخرى كيف أثرت سياسة الصرف على التضخم والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري؟

الجدول رقم 06: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1994-2015)

(2015)

الوحدة: %

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
USD/DA	47.5	47.74	54.75	57.71	58.74	66.64	75.31	77.26
معدل التضخم	29	29.8	18.7	5.7	5	2.8	0.33	4.23
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
USD/DA	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	69.36	64.56	72.64
معدل التضخم	1.42	2.58	3.56	1.64	2.53	3.68	4.86	5.74
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
USD/DA	74.40	72.85	77.55	79.38	87.9	107.13		
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.26	2.91	4.06		

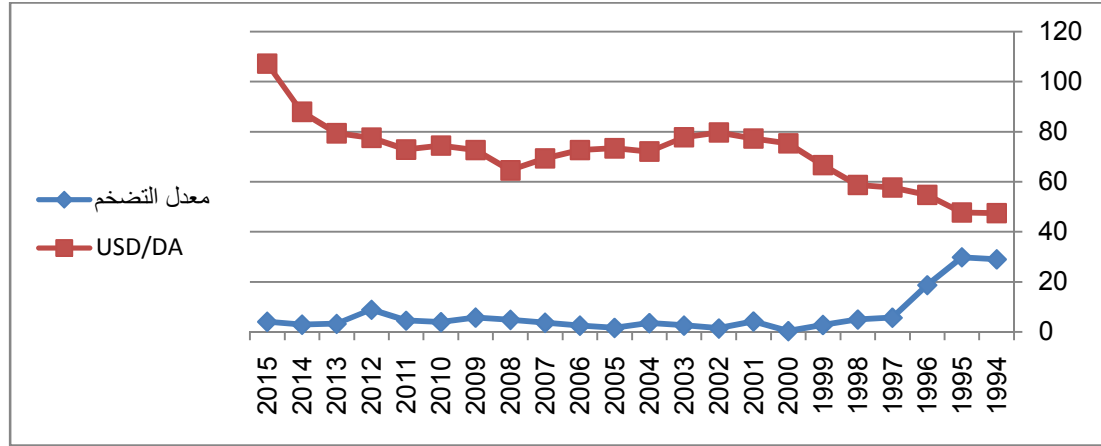
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن [www.banque-of-algeria.dz](http://www.banque-of-algeria.dz)

- Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011, juin 2012, p, p 45, 65
- النشرة الإحصائية رقم 06، مرس 2009، ص 07، ص 20 (الفترة 2005-2008).
- النشرة الإحصائية رقم 16، ديسمبر 2011، ص 07، ص 20 (الفترة 2009-2010).
- النشرة الإحصائية رقم 32، ديسمبر 2015، ص 07، ص 20 (الفترة 2011-2014).
- النشرة الإحصائية رقم 33، مارس 2016، ص 07، ص 20، سنة 2015

<sup>1</sup> أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، ط2، دار الثقافة، الأردن، 2007، ص312 .

## الفصل الثالث: فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2015

الشكل رقم 11: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1994-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 06

لقد شهدت معدلات التضخم في الجزائر درجات متفاوتة خلال الفترة 1994-2015، وذلك لمجموعة من الأسباب، والتي من بينها تخفيض قيمة الدينار الجزائري، ويتضح لنا الآتي:

قبل التعويم الرسمي للدينار سنة 1996 كانت معدلات التضخم تتجاوز 20% لكنها بدأت في الانخفاض، فعرفت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر بعد تحرير الأسعار إذ بلغ 0.33% مقابل 4.2% سنة 2001 وهذا بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية جراء تحسن أسعار البترول، ثم عرف التضخم انخفاض نسبي بين سنتي 2005 و 2006 مقارنة بالفترة (2001-2004) بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، وعرف معدل التضخم ارتفاعا بلغ أوجه خلال عام 2009 ببلوغه نسبة 5.74% وهو أعلى معدل يسجله طوال العشرية الأولى من القرن الحالي، وهذا الانحراف في وتيرة التضخم هو نتيجة حتمية لنسبة النمو خارج المحروقات التي بلغت 10.5% حققتها الجزائر في سنة 2009 مدفوعة بالنفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية، ومع بداية عام 2010 تمت المصادقة على قانون المالية التكميلي القاضي باحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات مما أسفر عن تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى 3.91% عام 2010 إذ يعزى تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر عام 2010 إلى انكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008.

عاودت وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة 2011 و 2012 إلى حدود 4.52%، 8.89% على التوالي لسببين هما النمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية إضافة إلى المستوى العالي لأسعار للمنتجات الفلاحية المستوردة ، أما سنة 2013 و 2014 فقد سجلت معدلات التضخم انخفاضا مقارنة بالسنوات السابقة حيث وصلت على التوالي 3.26% و 2.91%، وهذا راجع لتطبيق سياسة نقدية صارمة حيث ادخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة لسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة أما سنة 2015 فارتفع التضخم في الجزائر حيث وصل إلى 4.06% نتيجة لتدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات.

### خلاصة الفصل الثالث

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

- لقد تداخلت العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية التي كان لها الأثر الكبير على قيمة الدينار الجزائري، ما جعل الجزائر تقوم بمجموعة من التخفيضات المتتالية في سعر صرف الدينار الجزائري، عملاً بتوصيات صندوق النقد الدولي ومحاولة منها تقريب قيمة الدينار من قيمته الحقيقية.
- يعتمد أسلوب المرونة على علاج خلل الميزان التجاري للدولة وتوجيه ميزان المدفوعات، وهذا شرط غير محقق بالنسبة للجزائر، نتيجة عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدولة على التكيف مع التغيرات في الأسعار من خلال زيادة الإنتاج الموجه للتصدير، وهذا لكون الصادرات الجزائرية أحادية المصدر وتقتصر على صادرات المحروقات والتي تمثل حوالي 98% من مجموع الصادرات.
- إن التحليل الاقتصادي لأثر التغير في سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري يبرز لنا الضعف النسبي لهذا الأثر على مختلف عناصر ميزان المدفوعات، حيث أن عناصر ميزان المدفوعات تخضع لأسعار المحروقات باعتبار أن سعر الصرف لا يؤثر على الصادرات البترولية، كما له تأثير ضعيف على حساب رأس المال، وبالتالي لم يكن له تأثير إيجابي على رصيد ميزان المدفوعات بنفس مستوى التخفيضات والانزلاقات في قيمة العملة الوطنية.
- تؤثر التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية على الحجم الحقيقي للاحتياطات، خاصة انخفاض الدولار مقابل اليورو، أي أن الاحتياطات تتأثر بتقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية وليس بتخفيض قيمة العملة.
- إن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري الأثر الإيجابي على رصيد الموازنة العامة خاصة إيرادات الجباية البترولية التي ساهمت بشكل كبير في زيادة حصيلة الخزينة، لكن سبب العجز في الموازنة العامة يعود للإفراط في الإنفاق العمومي لدعم برامج التنمية التي بدأت منذ سنة 2000.
- أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ارتفاع المستوى العام للأسعار خاصة في السنوات الأخيرة، بسبب زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد، رغم أن الإحصائيات تشير إلى غير ذلك أي أن هناك تضليل من قبل السلطات النقدية في المعدلات الحقيقية للتضخم.
- من كل هذا نخلص إلى فشل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في الحد من الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، مع الإشارة إلا أن النتائج التي تحققت بين الفترة 2000-2014 على مستوى التوازن الكلي، وتحسن رصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف، وتراجع نسبة الدين الخارجي، كانت نتيجة ارتفاع أسعار البترول ولم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة الرشد المالي.

# الخطاطمة

## الخاتمة

ساهم انخفاض صادرات المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول في زيادة الضغوط التضخمية في الداخل بحيث جعل الاقتصاد يواجه صعوبات من أهمها جمود الأجور (حيث يكون من الصعب تخفيض الأجور بعد ارتفاعها)، وأيضاً نقص حصيلة الضرائب على دخول المصدرين للمحروقات، وهذا جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد العجز في الميزانية، والتي تلتها مجموعة من التخفيضات التي أثرت سلباً على المتغيرات الاقتصادية ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، وبقي الاقتصاد الوطني رهناً للبترول وعدم الاستفادة من سياسة التخفيض التي تستخدمها الدول المتقدمة في سد عجز الميزان التجاري إلا أن الجزائر لا تستفيد منها بسبب التكلفة الباهظة للواردات والمقومة بالأورو في حين أن صادراتها كلها نפט، والذي يقوم بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو.

أي أن سعر صرف الدينار الجزائري متغير اقتصادي شديد الحساسية اتجاه المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، لاسيما أمام تطور السوق العالمية للبترول، ومع السعي لتحرير التجارة الخارجية من قبل الجزائر، تصبح سياسة سعر صرف الدينار حلقة ربط غير فعالة بين الاقتصادات الدولية والاقتصاد الوطني من خلال عدم قدرتها على التأثير الإيجابي على توازن الاقتصاد الكلي.

### أولاً- نتائج اختبار الفرضيات

**الفرضية الأولى:** أدخلت السلطات النقدية الجزائرية العديد من الإصلاحات على سياسة سعر الصرف من أجل تقليل الفارق بين القيمة الحقيقية والاسمية للدينار الجزائري، وتم تأكيد صحة هذه الفرضية من خلال الإجراءات والتخفيضات المتتالية للدينار الجزائري تماشياً مع توصيات المؤسسات المالية الدولية، وكذا محاولة تقريب سعر صرف الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية.

**الفرضية الثانية:** مر سعر صرف الدينار الجزائري بعدة أنظمة صرف تماشياً مع تطور أنظمة الصرف الدولية، هذه الفرضية خاطئة، لأن الجزائر لم تستطع لحد اليوم التحكم في سعر صرفها وبقي عرضة للصدمات البترولية، ولم يتضح للآن نظام الصرف الذي تتبعه رغم تحريره سنة 1996، وبقي مسيراً من قبل بنك مركزي لا يحظى بالاستقلالية التامة في تسيير سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية، فأصبحت عمليات التخفيض المتتالية للعملة الوطنية غير مجدية.

**الفرضية الثالثة:** ما زال سوق الصرف الموازي منبعها هام لتوفير العملة الصعبة في ظل غياب مكاتب الصرف الرسمية، وندرة العملة الصعبة على مستوى البنوك، تم تأكيد صحة هذه الفرضية، حيث أن الجزائر لم تستطع الحد من تنامي السوق الموازي بسبب فشل سياسة تحرير سعر الصرف، لأن الرقابة الصارمة على الصرف تزيد من توجه المتعاملين الاقتصاديين للسوق الموازي لتمويل صفقاتهم الدولية.



## الخاتمة

الفرضية الرابعة: أدت تخفيضات قيمة الدينار الجزائري إلى التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، هذه الفرضية خاطئة، ذلك أن النتائج الايجابية المحققة خلال بداية الألفية الثالثة على المستوى الكلي، كانت نتيجة ارتفاع أسعار البترول ولم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة الرشاد المالي، كما أن التخفيض أدى إلى زيادة الفجوة التضخمية في الاقتصاد وتقريب قيمة الدينار من قيمته الحقيقية.

### ثانياً- النتائج

وعلى العموم، فقد أمكن في ختام هذه الدراسة استخلاص النتائج التالية:

- إن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الربحية للقطاعات التصديرية، وتتمثل أهم أنواع سعر الصرف في سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ويتأثر سعر الصرف بعدة عوامل منها التضخم، سعر الفائدة، رصيد الميزان التجاري.
- يؤثر سعر الصرف كجزء من السياسة الاقتصادية على العديد من المتغيرات الاقتصادية، فهو بذلك أداة لإعادة التوازن وإصلاح الاختلال الخارجي، مما يساعد في تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية للصادرات.
- تعد سياسة سعر الصرف إحدى الأدوات الرئيسية للسلطة النقدية، إذ يلاحظ أن من أهم أهداف سياسة سعر الصرف في البلدان المتقدمة استقرار معدلات التضخم، فيما نجد أن أكثر البلدان النامية تركز بشكل أساسي على هدف الحفاظ على ميزان المدفوعات كهدف رئيسي لسياسة سعر الصرف.
- تجسدت أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي أعطى استقلالية أكبر للبنك الجزائر فأصبح يقوم بعدة عمليات هدفها تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها بهدف التأثير الايجابي على متغيرات الاقتصاد الكلي.
- لقد عرفت أنظمة تسعير الدينار عدة مراحل فبعد أن كان مربوطا بالفرنك الفرنسي أصبح تحديد قيمته بعد 1974 على أساس سلة عملات، وجاء بعده إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، وصولا به إلى التعويم المدار سنة 1996، وكان الهدف من ذلك تقريب الدينار من قيمته الحقيقية وتحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق تقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي.
- تظل السوق الموازي للصرف مصدرا لتوفير العملة الصعبة، كون الحكومة الجزائرية عاجزة عن إقامة صرف رسمية، وذلك لعدم التحرير الكلي لسعر صرف الدينار الذي يكبح العملية.
- إن التحسن الذي شهدته معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر يعود إلى التحسن الذي شهدته أسعار البترول، وأن الأثر الفعلي لعملية التخفيض في قيمة الدينار الجزائري لن يظهر بسبب المرونة الضعيفة للصادرات الجزائرية، وهو ما يزيد من حدة الفجوة التضخمية داخل الاقتصاد الوطني.

### ثالثا: الاقتراحات

- تأسيسا لما جاء في دراستنا لموضوع سياسة الصرف ومدى تأثيرها على قيمة الدينار الجزائري، وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التالية:
- العمل على توجيه سعر الصرف إلى سعر موحد أو متساوي قريبا بين السوق الرسمي والسوق الموازي بغية القضاء أو التقليل من دور السوق الموازي في النشاط الاقتصادي.
  - ضرورة تفعيل مكاتب الصرف، من أجل توسيع حركة التعامل بالعملة الصعبة وتجنب التعامل في السوق الموازي، إضافة إلى أن هذه المكاتب تعمل على تشجيع قطاع السياحة.
  - اتخاذ إجراءات للحد من خسائر الصرف الناجمة عن تقلب صرف الأورو مقابل الدولار، خاصة من خلال تنشيط أسواق الصرف الآجلة وإدارة احتياطات الصرف.
  - العمل على تعزيز قابلية تحويل الدينار، وتوزيع الواردات خارج منطقة الأورو للحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار للأورو.
  - ضرورة التفكير في وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي، وذلك باستغلال الفوائض المالية المتاحة لإحداث تنمية حقيقية، وعدم تركها مجمدة في شكل أدونات الخزنة الأمريكية.

### رابعا: آفاق الدراسة

- رغم أننا سعينا للإمام بأهم جوانب الموضوع، وما هذه الدراسة إلا جزء يسير لا يخلو من النقائص، وهو ما يفتح أمامنا آفاقا جديدة يمكن أن تكون مستقبلا إشكاليات لبحوث أخرى:
- الاستقلالية التامة لبنك الجزائر في تسيير سياسة سعر الصرف وأثر ذلك على قيمة الدينار الجزائري.
  - أثر تحرير سعر صرف الدينار الجزائري على السوق الموازي في الجزائر.
  - أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات.
  - دراسة العلاقة بين سياسة سعر الصرف والاستقرار الاقتصادي في دول المغرب العربي.

# قائمة المراجع

### أولاً- المراجع باللغة العربية.

#### I- الكتب:

- 1- الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، ط2، دار الثقافة، الأردن، 2007.
- 2- آل شبيب دريد كامل، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 3- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2006.
- 4- بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 5- بوخاري لحو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
- 6- بوكبوس سعدون، الاقتصاد الجزائري، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.
- 7- جمال الدين برقوق ومصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- 8- الحجار بسام، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009.
- 9- الحسيني عرفان تقي، التمويل الدولي، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- 10- الحمزاوي محمد كمال خليل، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 11- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 12- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008.
- 13- ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
- 14- السريتي السيد محمد احمد، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 15- السيسي صلاح الدين حسن، التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2014.
- 16- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2015.
- 17- الشمري ناظم محمد نوري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999.
- 18- شموط مروان وكنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.
- 19- شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.

## قائمة المراجع

- 20- صادق مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.
- 21- صيد أمين، سياسة الصرف (كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات)، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.
- 22- عبد السلام رضا، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011.
- 23- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2016.
- 24- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 25- العبيدي رائد عبد الخالق عبد الله وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 26- عوض طالب، التجارة الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013.
- 27- العيساوي عبد الكريم جابر، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 28- الغالبي عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 29- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 30- الكايد محمد احمد، الإدارة المالية الدولية والعالمية (التحليل الاقتصادي والمالي)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 31- لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 32- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2005.
- 33- ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2004.
- 34- مجبطنه مسعود، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 35- محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015.
- 36- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 37- نعمة سمير فخري، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 38- هني احمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 39- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

II-الرسائل والأطروحات:

- 1- بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
- 2- بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني (دراسة حالة الدينار الجزائري)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014.
- 3- بن الزاوي عبد الرزاق، سلوك سعر الصرف الحقيقي واثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
- 4- بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسة الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013.
- 5- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- 6- بو عبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014.
- 7- بورنان بوزيد، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2014-2015.
- 8- جديني ميمي، إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2013)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
- 9- جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013.

## قائمة المراجع

- 10- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016.
- 11- خبازي فاطمة الزهراء، إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة - الجزائر نموذجا- خلال الفترة (1986-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015.
- 12- دردوري لحسن، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر - تونس)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014.
- 13- دوحه سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015.
- 14- سي محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي - فعالية سعر الصرف الموازي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015.
- 15- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2011-2012.
- 16- عزي خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011-2012.
- 17- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، السنغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
- 18- لعروق حنان، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004-2005.
- 19- مؤذن عمر، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011-2012.

III- المجالات والدوريات:

- 1- ايت يحي سميّر، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011.
- 2- بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 02-05 ديسمبر 2006.
- 3- بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011.
- 4- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد 01، 2004.
- 5- بلغرة عبد اللطيف، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة عنابة، 22-23 أبريل 2003.
- 6- بن الزاوي عبد الرزاق، محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 17، نوفمبر 2009.
- 7- بن بركة الزهرة، دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، جوان 2013.
- 8- بنونة شعيب وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر (نمذجة قياسية للدينار الجزائري)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 05، 2011.
- 9- دادن عبد الغاني وبن طحين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.
- 10- راتول محمد، إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات وتحولات الدينار الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، جامعة الشلف، يومي: 12-15 ديسمبر 2004.
- 11- راتول محمد، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية المرونات، ملتقى الوطني بعنوان المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 4 أبريل 2006.



## قائمة المراجع

- 12- راتول محمد، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية المرونات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد 4، جوان 2006.
- 13- زيرار سمية وآخرون، اثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجامعة الأردنية، 2009.
- 14- عتو الشارف، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009.
- 15- علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2014، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ، مصر، 25-28 جانفي 2015.

### IV- الجرائد الرسمية:

- 1- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 56، 1994.
- 2- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 10، 1995.
- 3- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، 1996.
- 4- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17، 1998.
- 5- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، فيفري 2001.
- 6- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، فيفري 2003.
- 7- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، 27 أوت 2003.
- 8- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 62، أكتوبر 2006.
- 9- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، 13 ماي 2007.
- 10- الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72، ديسمبر 2008.
- 11- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 08، فيفري 2011.
- 12- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، مارس 2011.
- 13- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 36، جوان 2012.
- 14- الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 20، افريل 2014.
- 15- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17، 16 مارس 2016.

V-التقارير والنشرات الإحصائية:

- 1- النشرة الإحصائية رقم 06، بنك الجزائر، مارس 2009.
- 2- النشرة الإحصائية رقم 16، بنك الجزائر، ديسمبر 2011.
- 3- النشرة الإحصائية رقم 32، بنك الجزائر، ديسمبر 2015.
- 4- النشرة الإحصائية رقم 33، بنك الجزائر، مارس 2016.
- 5- التقارير السنوية لبنك الجزائر، سنوات (2000-2015).

ثانيا - المراجع باللغة الفرنسية:

I- LES OUVRAGES:

- 1- A.Boukrami, **la Finance Internationale**.OPU,Alger, 1980.
- 2- C.Pasco, **Commerce International**. 4<sup>eme</sup> édition, Dunod, Paris, 2002.
- 3- Ktari Lamia et Adel Escheikh, **Techniques de Financement du Commerce International**. édition CLE, Tunis, 2003.
- 4- Larbi Dohni et Carol Hainaut, **Les Taux de Change**, édition de Boeck, Belgique, 2004.
- 5- Maurice De beauvais et Yivon Sinnah, **la gestion globale du risque de change**, édition economica. Paris, 1991.
- 6- Salvatore Dominick, **Economie Internationale**, édition McGraw-Hill, Paris, 1982.

II-LES THESES:

- 1- Ben Yousef Fatima, **La politique de change en Alger**. thèse de magistère en sciences économiques, **option**: Monnaie et Finances, université d'Alger faculté des sciences économiques et de gestion, 2005-2006.
- 2- Madouni Mourad, **Le mésalignement du taux de change reel du dinar algérien**, thèse de doctorat en sciences économiques, option Finance, université Tlemcen, faculté des sciences économiques et de gestion, 2014-2015.

III- LES RAPPORTS ET LES BULLETINS:

- Banque d'Algérie, **statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011**, juin 2012.

ثالثا - المواقع الالكترونية:

- 1- [www.banque-of-algeria.dz](http://www.banque-of-algeria.dz)
- 2- [www.elkhabar.com](http://www.elkhabar.com)

# الأملا حاق

## قائمة الملاحق

### الملحق رقم 01: تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1994-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
ميزان تجاري	-0.26	0.16	4.12	5.69	1.28	2.36	12.3	9.61
صادرات	8.89	10.26	13.21	13.82	10.15	12.3	21.6	19.09
محروقات	8.61	9.72	12.64	13.18	9.17	11.9	21.0	18.53
ص.أخرى	0.28	0.54	0.57	0.64	0.38	0.41	0.59	0.56
واردات	-9.15	-10.10	-9.09	-8.13	-8.87	-8.98	-9.35	-9.48
تحويلات صافية	1.4	1.12	0.88	1.06	1.09	0.79	0.8	0.67
الحساب الجاري	-1.83	-2.24	1.25	3.46	-1.13	4.13	8.94	7.06
رصيد رأس المال	-2.54	-4.09	-3.34	-2.29	-0.83	-2.40	-1.36	-0.87
رصيد ميزان المدفوعات	-4.38	-6.33	2.09	1.17	-1.79	-2.38	7.58	6.19
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ميزان تجاري	6.7	11.1	14.27	26.81	34.06	34.2	40.60	7.78
صادرات	18.7	24.4	32.2	46.38	54.74	60.5	78.50	45.19
محروقات	18.1	24.1	31.5	45.59	53.61	59.6	77.19	44.42
ص.أخرى	0.61	0.47	0.67	0.79	1.13	0.98	1.40	0.77
واردات	-12	-13.3	-17.9	-19.5	-20.6	-26.3	-37.9	-37.4
تحويلات صافية	1.07	1.75	1.3	1.5	1.61	2.22	2.78	2.63
الحساب الجاري	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95	30.64	34.45	0.41
رصيد رأس المال	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-0.99	2.54	3.45
رصيد ميزان المدفوعات	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.5	36.99	3.86
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
ميزان تجاري	18.2	27.9	20.17	9.73	0.32	-18.08		
صادرات	57.1	72.8	71.74	64.71	59.99	34.57		
محروقات	56.1	71.6	70.58	63.66	58.36	33.08		
ص.أخرى	0.97	1.22	1.15	1.05	1.63	1.48		
واردات	-38	-44	-51.57	-54.99	-59.67	-52.65		
تحويلات صافية	2.65	2.59	3.17	2.79	3.28	2.56		
الحساب الجاري	12.16	17.77	12.3	1	-9.44	-27.48		
رصيد رأس المال	3.18	0.36	-0.24	-1.02	3.40	-0.06		
رصيد ميزان المدفوعات	15.58	20.0	12.06	0.13	-5.88	-27.54		

المصدر: [www.banque-of-algeria.dz](http://www.banque-of-algeria.dz) من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن

- Banque d'Algérie, **statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011**, juin 2012, p, p 45, 65

- النشرة الإحصائية رقم 16، ديسمبر 2011، ص 15 (الفترة 2009-2010).

- النشرة الإحصائية رقم 32، ديسمبر 2015، ص 15 (الفترة 2011-2014).

- النشرة الإحصائية رقم 33، مارس 2016، ص 15، سنة 2015

الملحق رقم 02: تطور سعر صرف الدينار الجزائري وبعض المتغيرات الاقتصادية

<b>budji biblic</b>	<b>inflation</b>	<b>B comercial</b>	<b>B payment</b>	<b>EUR/DZD</b>	<b>USD/DZ</b>	
مليار دينار	%	مليار دولار	مليار دولار			
-89,2	29	-0,26	-4,38		47,5	1994
-147,9	29,8	0,16	-6,32		47,74	1995
100,6	18,7	4,13	-2,09		54,75	1996
81,5	5,7	5,69	1,16		57,71	1997
-101,2	5	1,51	-1,74		58,74	1998
-11,2	2,8	3,36	-2,38	70,97	66,64	1999
400	0,33	12,3	7,58	69,43	75,31	2000
184,5	4,23	9,61	6,19	69,2	77,26	2001
52,6	1,42	6,7	3,65	75,34	79,68	2002
200,4	2,58	11,1	7,47	87,47	77,73	2003
337,9	3,56	14,27	9,25	89,64	72,06	2004
1030,6	1,64	26,81	16,94	91,3	73,36	2005
1186,8	2,53	34,06	17,73	91,24	72,64	2006
579,3	3,68	34,2	29,5	94,99	69,36	2007
999,5	4,86	40,6	36,99	95,86	64,56	2008
-570,3	5,74	7,78	3,86	101,29	72,64	2009
-74	3,91	18,2	15,58	99,19	74,4	2010
-28	4,52	27,9	20	102,61	72,85	2011
-718,8	8,89	20,17	12,06	102,16	77,55	2012
-66,7	3,26	9,73	0,13	105,43	79,38	2013
-1241,8	2,91	0,32	-5,88	106,3	87,9	2014
-2553,2	4,06	-18,08	-27,54	111,44	107,13	2015

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن [www.banque-of-algeria.dz](http://www.banque-of-algeria.dz)

- Banque d'Algérie, **statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011**, juin 2012, p, p 45, 65
- النشرة الإحصائية رقم 16، ديسمبر 2011، ص 15 (الفترة 2009-2010).
- النشرة الإحصائية رقم 32، ديسمبر 2015، ص 15 (الفترة 2011-2014).
- النشرة الإحصائية رقم 33، مارس 2016، ص 15، سنة 2015.
- التقارير السنوية لبنك الجزائر .

# قائمة الملاحق

## الملحق رقم 03: تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الصعبة

MRO	MAD	TND	KWD	SAR	AED	CAD	CHF	JPY	GBP	EUR	USD	
1	1	1	1	1	1	1	100	100	1	1	1	
0,3134	8,8406	51,4159	262,8645	19,7178	20,1322	74,0363	7 896,5939	90,9293	114,6414	103,4953	73,9437	2010
0,2631	8,8471	50,8330	272,9458	20,2812	20,7074	74,4774	8 087,6547	98,0297	117,9759	106,5322	76,0563	2011
0,2685	9,2471	50,3660	277,7475	20,8248	21,2643	78,5661	8 532,9958	90,7114	126,2773	102,9469	78,1025	2012
0,2687	9,6018	47,6510	276,9893	20,8371	21,2781	73,4101	8 790,5521	74,4415	129,0816	106,8930	78,1524	2013
0,3022	9,7452	47,2780	300,5271	23,4223	23,9318	75,6651	8 902,5625	73,8347	136,8367	107,0538	87,9039	2014
0,2717	9,1403	49,5993	276,9373	21,0723	21,5149	77,7719	8 324,0113	83,9922	120,0426	103,2113	79,0240	الثلاثي 1 2013
0,2741	9,3536	48,7643	279,5252	21,2614	21,7089	76,1407	8 420,5835	80,6581	121,5372	102,8694	79,7345	الثلاثي 2
0,2799	8,8207	50,4167	287,5763	21,7092	22,1656	79,0377	8 987,4487	83,1719	131,4488	106,4943	81,4128	الثلاثي 3
0,2687	9,6018	47,6510	276,9893	21,2781	21,2781	73,4101	8 790,5521	74,4415	129,0816	109,0348	78,1524	الثلاثي 4
0,2741	9,3536	48,7643	279,5252	21,2614	21,7089	76,1407	8 420,5835	80,6581	121,5372	103,0376	79,7345	السداسي 1
0,2687	9,6018	47,6510	276,9893	21,2781	21,2781	73,4101	8 790,5521	74,4415	129,0816	107,7645	78,1524	السداسي 2
0,2725	9,6410	47,2530	281,2879	21,1351	21,5828	74,1853	8 904,3930	78,1841	134,9569	107,8200	79,2669	جوان 2014
0,2744	9,5919	46,4343	281,7442	21,2860	21,7349	73,1667	8 788,7057	77,6088	134,8859	107,6819	79,8322	جويلية
0,2761	9,4978	46,1983	282,2876	21,4174	21,8688	74,0015	8 774,8422	77,3769	133,3747	106,5767	80,3249	اوت
0,2844	9,4824	46,2764	287,0119	22,0514	22,5215	74,1822	8 694,4786	75,5888	134,5317	104,8360	82,7168	سبتمبر
0,2883	9,5676	46,4895	289,2580	22,3479	22,8268	74,7683	8 733,0244	75,3191	134,0926	105,3300	83,8414	أكتوبر
0,2956	9,7341	47,0318	295,0121	22,9137	23,4087	75,5979	8 893,8410	72,7606	134,8619	107,1928	85,9812	نوفمبر
0,3022	9,7452	47,2780	300,5271	23,4223	23,9318	75,6651	8 902,5625	73,8347	136,8367	107,0538	87,9039	ديسمبر
0,2699	9,6144	49,6181	278,7582	20,9309	21,3717	70,9782	8 856,3552	76,2601	130,6020	107,9980	78,4983	الثلاثي 1
0,2725	9,6410	47,2530	281,2879	21,1351	21,5828	74,1853	8 904,3930	78,1841	134,9569	108,2152	79,2669	الثلاثي 2
0,2844	9,4824	46,2764	287,0119	22,0514	22,5215	74,1822	8 694,4786	75,5888	134,5317	104,8808	82,7168	الثلاثي 3
0,3022	9,7452	47,2780	300,5271	23,4223	23,9318	75,6651	8 902,5625	73,8347	136,8367	107,0538	87,9039	الثلاثي 4
0,2725	9,6410	47,2530	281,2879	21,1351	21,5828	74,1853	8 904,3930	78,1841	134,9569	108,2152	79,2669	السداسي 1
0,3022	9,7452	47,2780	300,5271	23,4223	23,9318	75,6651	8 902,5625	73,8347	136,8367	107,0538	87,9039	السداسي 2
0,3342	9,9555	50,6779	322,3237	25,9234	26,4665	80,7080	10 357,2163	81,7018	149,9735	108,3631	97,2128	أفريل 2015
0,3423	10,0628	50,8022	328,6050	26,5499	27,1075	80,0348	10 535,6658	80,4357	152,4534	108,9914	99,5673	ماي
0,3404	10,1281	51,0770	327,6026	26,4012	26,9590	79,7984	10 628,7906	81,0658	155,6639	110,4494	99,0178	جوان
0,3423	10,0776	50,7067	328,2682	26,5445	27,1021	76,3751	10 315,7856	80,1412	154,9737	108,9098	99,5473	جويلية
0,3648	10,9109	54,6596	351,1491	28,2816	28,8868	80,0240	11 021,5870	87,5410	163,4441	118,9325	106,0997	اوت
0,3646	10,9049	54,4110	350,9346	28,2780	28,8743	79,0669	10 887,2196	88,3660	160,7098	119,1234	106,0524	سبتمبر
0,3671	10,8345	53,7386	352,4893	28,4745	29,0738	81,1911	10 812,1909	88,4398	163,7706	117,4439	106,7866	أكتوبر
0,3727	10,7662	52,9367	355,8419	28,8864	29,5199	81,0776	10 525,1686	88,2617	163,1556	114,7896	108,4250	نوفمبر
0,3683	10,8376	53,2398	352,9875	28,5670	29,1674	77,1787	10 820,8382	88,9761	158,8078	117,0575	107,1317	ديسمبر
0,3353	9,8717	50,2223	325,2665	26,0050	26,5609	76,6641	10 035,2249	81,1644	144,1623	105,0683	97,5474	الثلاثي 1
0,3404	10,1281	51,0770	327,6026	26,4012	26,9590	79,7984	10 628,7906	81,0658	155,6639	110,4494	99,0178	الثلاثي 2
0,3646	10,9049	54,4110	350,9346	28,2780	28,8743	79,0669	10 887,2196	88,3660	160,7098	119,1234	106,0524	الثلاثي 3
0,3683	10,8376	53,2398	352,9875	28,5670	29,1674	77,1787	10 820,8382	88,9761	158,8078	117,0575	107,1317	الثلاثي 4
0,3404	10,1281	51,0770	327,6026	26,4012	26,9590	79,7984	10 628,7906	81,0658	155,6639	110,4494	99,0178	السداسي 1
0,3683	10,8376	53,2398	352,9875	28,5670	29,1674	77,1787	10 820,8382	88,9761	158,8078	117,0575	107,1317	السداسي 2
0,3683	10,8376	53,2398	352,9875	28,5670	29,1674	77,1787	10 820,8382	88,9761	158,8078	117,0575	107,1317	2015

المصدر: النشرة الإحصائية رقم 33، مارس 2016، ص 21.